مبادئ علم الاجتماع

ف. ج. رايت

ترجمة:
د. محمد شيّا

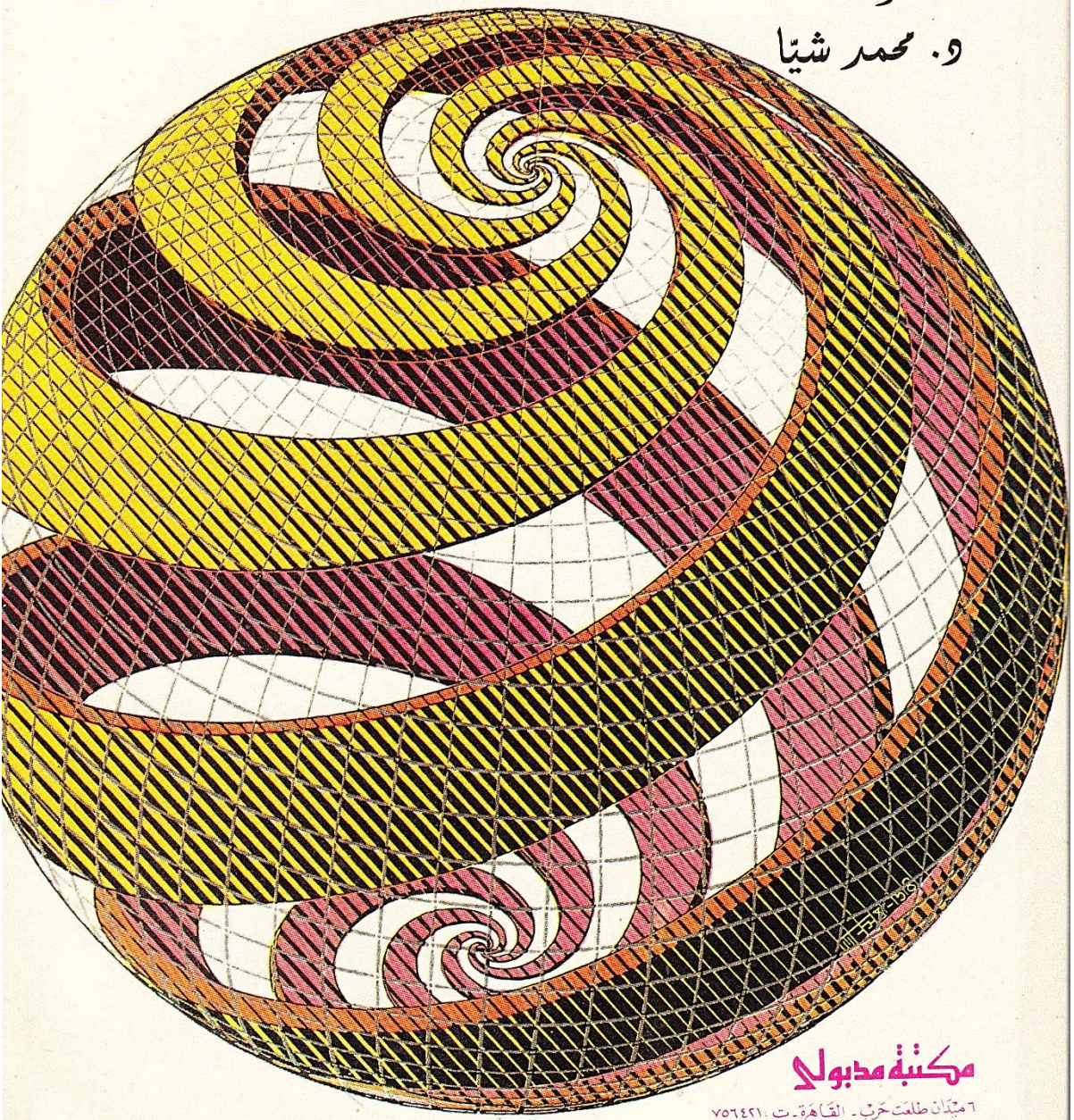

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٧٥٦٤٢١

ف. ج. رايت

مبادىء
علم الاجتماع

ترجمة: د. محمد شيا

MADBOULI BOOKSHOP مكتبة مدبولي
6 Talat Harb SQ. Tel. : 756421 ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٧٥٦٤٢١

اسم الكتاب: مبادىء علم الاجتماع.
المؤلف: ف.ج. رايت.
المترجم: د. محمد شيا.
تصميم الغلاف: الحداثة.

الطبعة الأولى ١٩٩٦

حقوق الطبع والترجمة محفوظة لدار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

طريق المطار ـ شارع مدرسة القتال ـ
بناية عويدات ـ ت: ٨٣٣٩٨٩
ص.ب: ٥٦٣٦ ـ ١٤

مقدمة المترجم

لا تطمح هذه المقدمة، وكل مقدمة، لأن تكون بديلاً من العمل موضوع الترجمة. هي، فقط، محاولة في إضاءة جوانب معينة، أو في ربط العمل بأفكار أخرى قد تنفع في استكمال صورته، وبخاصة في المحلّي منها. وعلى ذلك، سنحاول في هذه المقدمة التمهيد في مسألتين، الأولى في فكرة علم الاجتماع عموماً، وفي ما أضافته الثقافة العربية ـ الإسلامية في تأسيس هذا الحقل (وبخاصة عند ابن خلدون)، والثانية في ضرورة الترجمة إذا عزّ الوصول إلى المصادر الأجنبية.

مقدمة أولى
في فكرة علم الاجتماع وتاريخه

يصعب العثور على تعريف دقيق جامع لعلم الاجتماع، أو يصعب على الأقل البدء بمثل هذا التعريف، فالتعريف في علم الاجتماع، كما في سائر العلوم الاجتماعية والإنسانية، هو إشكالية بحث في ذاته، تتعدد المواقف فيها بتعدد المنطلقات النظرية والمناهج والأغراض والظروف وسواها. إلا أنه ومن وجهة عملية أوليّة يمكن القول إن علم الاجتماع هو «الدراسة العلمية أو البحث العلمي للظاهرة أو الظاهرات الاجتماعية، وبمقدار ما تكون الظاهرة موضوعاً Object منفصلاً عن الأشخاص المشتركين بها». فالظاهرة الاجتماعية، وكما يقول دركهايم في قواعد المنهج السوسيولوجي، لها ببساطة كل خصائص الموضوع، وهو ما يبررُ استقلالية علم الاجتماع من جهة وضرورة العثور على المنهج السوسيولوجي الذي يستطيع نقل الموضوع الاجتماعي Social Object من مستوى «الإيديولوجيا» إلى مستوى «العلم»، (دون أن يكون قادراً في لحظة على التخلص تماماً من تأثير الإيديولوجيا)، ومن أيدي الفلاسفة واللاهوتيين وعلماء النفس وحتى الناس العاديين إلى أيدي العلماء وعلماء الاجتماع تحديداً. ومراحل هذا الانتقال أو التحوّل من المستوى الأول إلى المستوى الثاني، هي في الواقع تاريخ علم الاجتماع.

لم يغب الموضوع الاجتماعي، في تجلّياته المختلفة، عن النتاج البشري الثقافي أو الفكري منذ أناشيد ملحمة جلجامش في الألف الثاني قبل الميلاد وصولاً إلى القرن التاسع

عشر، تاريخ تبلور علم الاجتماع علماً مستقلاً. لقد دخل هذا الموضوع، في صور مختلفة وبدرجات تجريد مختلفة، في أعمال الحضارات السومرية والبابلية ثم الفرعونية والهندية والصينية، ثم على نحو واضح عند الإغريق، وبخاصة في أعمال أفلاطون (٤٢٧ ـ ٣٤٧ ق.م.) وأرسطو (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق.م.) «فجمهورية» أفلاطون، إلى جانب «رجل الدولة» و«الشرائع»، لمّا تزل مصدراً لكل محاولة تجاوز للواقع الاجتماعي واقتراح تنظيم مثالي بديل؛ وكذا في أنظمة الحكم عند أرسطو وتحليله الواقعي الدقيق لضرورات الاجتماع البشري ولأنواع الحكومة الممكنة. وسيتدرّج هذا الموضوع الاجتماعي نفسه على أيدي مفكري الرومان والعصور الوسطى، ثم خصوصاً مع عصور الانبعاث الأوروبي الحديث (ومن الخطأ القول بعصر واحد) منذ مارتن لوثر (١٤٨٣ ـ ١٥٤٦) وجون كالڤن (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤)، وخصوصاً منذ ماكيافيلي (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) وكتاب «الأمير» The Prince إلى توماس هوبس (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) وجون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) ومونتسكيو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) وجان جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨) وبنثام (١٧٤٨ ـ ١٨٣٢) وجون ستيوارت مل (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) وسبنسر (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣)، إلى أعمال سان سيمون (١٧٦٠ ـ ١٨٢٥) وفوريه (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧) وبرودون (١٨٠٩ ـ ١٨٣٧) ولوبس بلان (١٨١١ ـ ١٨٨٢) بعيد الثورة الفرنسية، وصولاً إلى أوغست كونت (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧) والذي يُرجع إليه باستمرار بوصفه أباً لعلم الاجتماع. ومن بعده كثيرون، كارل ماركس، إميل دركهايم، مالينو فسكي ماكس ڤيبر، جورج سيمنل، إلى هوب هاوس ووستر مارك وموريس جينسبرغ في إنكلترا حديثاً؛ وروستو وبارسونز ومرتون بوصفهم أبرز علماء الاجتماع الأمريكي الحديث.

نمرّ عرضاً بهؤلاء جميعاً، لكثرة ما كتب حول أعمالهم، وسيجد القارىء في هذا الكتاب شيئاً من ذلك؛ ونمرّ عرضاً كذلك بأعمال الفلاسفة العرب المسلمين في الموضوع الاجتماعي والتي لم تتجاوز كثيراً ما كان قد بلغه فلاسفة الإغريق. إلا أن ما يستحق، بالمقابل، أن نتوقف عنده، ولو قليلاً، وهو إسهام عبد الرحمٰن ابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦ م) المفكر العربي المغربي في تطور الوعي باستقلالية الظاهرة الاجتماعية والحاجة إلى علم موقوف عليها؛ لأهمية إسهامه من جهة ولتجاهل شطر واسع من الكتّاب الغربيين بهذا الإسهام، كما هو الحال في هذا الكتاب، وفي سواه.

لا تقوم أهمية ابن خلدون في سعة علمه، ودقة أحكامه، وتصويبه أغلاط المؤرخين وحسب، وإنما تحديداً إلى اكتشافه «علم العمران»، أو على الأقل وعيه الدقيق لاستقلاليته وتحديداته الدقيقة لموضوعاته ومناهجه وأوجه النفع فيه، علم العمران عند ابن خلدون هو، من نافل القول، غير علم التاريخ، بدليل أخذه على المؤرخين «الجهل بطبائع الأحوال في العمران» (المقدمة، ص ٣٥) بل اعتباره هذا السبب أو الأسباب «سابقة على جميع ما تقدّم» من أسباب.

ولقد أدرك ابن خلدون تماماً ماهية هذا العلم الذي اكتشفه، إذ يقول: «وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا، وكأن هذا **علم مستقلٌ بنفسه**، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته، واحدة بعد الأخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم، وضعياً كان أو عقلياً» (المقدمة، ص ٣٨).

لم يفت ابن خلدون أبداً أن هذا الحقل الذي يغوص فيه، وتحديداً هذا العلم الذي اكتشفه، هو جديد تماماً، ليس فقط في تقليدنا الثقافي العربي ـ الإسلامي وإنما عند «الحكماء» بالذات، يقول ابن خلدون: «واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب النزعة عزيز الفائدة، أعثرَ عليه البحثُ وأدى إليه الغوصُ، وليس من علم الخطابة... ولا هو أيضاً من علم السياسة المدنية... فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفنين اللذين ربما يشبهانه، وكأنه علم مستنبط النشأة، ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة، ما أدري ألغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم، أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا، فالعلوم كثيرة والحكماء في أمم النوع الإنساني متعددون وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل»(*)، (المقدمة، ص ٣٨).

يدرك ابن خلدون أن شذرات من «علمه» المستحدث قد تناثرت، عرضاً، في أقوال «الحكماء» ومقالاتهم، إلا أنها لم تكن لذاتها، ولم تبلغ مرتبة العلم: «وهذا الفن الذي لاح لنا النظرُ فيه نجد منه مسائل تجري بالعرض لأهل العلوم في براهين علومهم، وهي من جنس مسائله بالموضوع والطلب مثل ما يذكره الحكماء والعلماء... من أن البشر متعاونون في وجودهم فيحتاجون فيه إلى الحاكم والوازع، ومثل ما يذكر في أصول الفقه في باب إثبات اللغات أن الناس محتاجون إلى العبارة عن المقاصد بطبيعة التعاون والاجتماع... ومثل ما يذكره... كذلك أيضاً يقع إلينا القليل من مسائله في كلمات متفرقة لحكماء الخليقة **لكنهم لم يستوفوه**... وفي الكتاب المنسوب لأرسطو في السياسة المتداول بين الناس جزء صالح منه **إلا أنه غير مستوفٍ** ولا معطى حقه من البراهين **ومختلط بغيره**...» (المقدمة، ص ٣٨ ـ ٣٩). هي شذرات أو كلمات، نتيجة برهان حكيم أو تجربة فرد أو جماعة، لكنها تبقى عرضية، متفرقة، ولا تبلغ مرتبة العلم في ذاته أو لذاته؛ وهو ما أمكن لابن خلدون أن يسهم فيه من جهة وأن يدرك «نوع» إسهامه أو اكتشافه؛ فيضيف: «ونحن ألهمنا الله إلى ذلك إلهاماً وأعثرنا على علم جعلنا بين نكرة وجهينة، فإن كنتُ قد استوفيت مسائله وميّزت عن سائر الصنائع أنظاره وأنحاءه فتوفيق من الله وهدايةٌ»(**).

(*) علامات الوقف هي لصاحب هذه السطور وليست من النص الأصلي.

(**) يبدو ديكارت بعد قرنين ونصف من الزمن وكأنه يكرر العبارة نفسها في طريقة عثوره على «علمه» الجديد، كما يروي في «الطريقة»، أو المنهج.

أما إذا قيل إن ابن خلدون لم يستكمل القول في هذا العلم المستبسط ولا أنهى إحصاء مسائله، فذلك في رأي عبد الرحمٰن طبيعي تماماً ولا يذهب بقيمة اكتشافه، فيقول: «وإن فاتني شيء في إحصائه واشتبهت بغيره فللناظر المحقق إصلاحه ولي الفضل لأني نهجتُ له السبيل وأوضحت له الطريق. . .» (المقدمة، ص ٤٠).

هل، بعدُ، ما ينقصنا منهجياً كيما نعلن بثقة أن عبد الرحمٰن ابن خلدون إنما وضع يده فعلاً على علم جديد، لم يسبقه إليه أحد، علم العمران البشري، وأن هذا العلم لا يختلف في فكرته ومضمونه في شيء عن «علم الاجتماع العام» الذي سجّل في القرن التاسع عشر على اسم أوغست كونت والداً له. أوليس في العنوان الذي وضعه ابن خلدون للفصل الأول من الكتاب الأول من مقدمته وهو: «في العمران البشري على الجملة وفيه مقدمات»، ما يلفت حقاً إلى مقارنات ومقاربات لم تعد بحاجة، كما أرى، إلى توضيح أو برهان. لا تتسع حدود هذه المقدمة بالتأكيد للإفاضة في المنهج والأدوات والأساليب التي كتب حولها ابن خلدون ولا في مضمون علمه ونتائجه، وفي مكتبتنا غير كتاب في ذلك. بل أليس ذلك تحديداً هو ما رمى إليه توينبي، في كتابه A Study of History الصادر سنة ١٩٣٥، حين يقول: «لا شك أن مقدمة ابن خلدون هي أعظم عمل من نوعه خلقه أي عقل في أي زمان ومكان».

مقدمة ثانية
في العلم عند معظم العرب المحدثين ـ أو في ضرورة الترجمة إذا عزّ الوصول إلى المصادر

لا يسعُ المتتبع للإنتاج العلمي للمؤلفين العرب، وباللغة العربية، أو لمعظمهم، إلا الإشارة إلى ملاحظتين اثنتين متناقضتين:

الأولى: الشعور بالحاجة والسعادة في آن للكتابة العربية الآخذة بالازدياد في موضوعات العلوم الحديثة، وغالبها إنساني واجتماعي.

والثانية: الشعور بالحزن والإحباط لتردّي مستوى عدد كبير من هذه الكتابات، في المضمون كما في الشكل، وإلى ما دون الحدّ الذي يذهب بالغايات النبيلة التي يفترض أنها تكمن خلف فعل التأليف أو الكتابة العلمية. هي لا تفي، عموماً، بالمتطلبات والشروط المعرفية والمنهجية التي تحكم الكتابة الرصينة عموماً، والكتابة في المسائل العلمية بخاصة(*).

(*) لا نرغب في هذه العجالة في البحث عن أسباب هذا التردي، ولكن أكتفي بالإشارة، بين أسباب أخرى كثيرة، إلى غياب النقد الموضوعي والجاد، لا نقد عندنا اليوم. عندنا بالمقابل انتقاد وتشفٍ أو ممالأة ومصالح، لا أكثر.

وإذا أضفنا إلى هذين العيبين البنيويين، في **المضمون والمنهج**، عيباً ثالثاً شائعاً وهو **الادعاء**، اكتملت أضلع المثلث الفاسد الذي يحكم جزءاً كبيراً من التأليف العربي العلمي الراهن.

عيب الادعاء: هو الذي تجده في الصفحات الأولى في عدد من تآليفنا، فواحدٌ أو عملٌ هو «كتاب غير مسبوق في اللغة العربية»، وآخر «لم يسبقنا إلى ما ذهبنا إليه أحد» وما شابه، أو على الغلاف الأخير، حيث المنهج «فريد في نوعه»، ومؤلفه «ذو عقل جبّار» وما شاكل (وسأمسك عن ذكر الإحالات لكثرتها من جهة ولأن مكان معظمها معروف عند معظم المهتمين والمعنيين). لا مكان في العلم للادعاءات الشخصية والذاتية الفارغة. إذا كان ذلك هو ما يقول غوته الذي قضى خمساً وعشرين سنة في كتابة «فاوست»، أو سبنسر الذي قضى ثلاثاً وثلاثين سنة في كتابة «Principles of Sociology»، بأجزائه الثلاثة، أو علمائنا السبّاقين القدامى الذين ما اجتهدوا أو عرضوا رأياً إلا وألحقوه، بـ«ربما»، و«لعلّنا»، و«أستغفر الله»، و«ما أوتيت من العلم إلا قليلاً»، «والله أعلم» وسواها؛ إذا كان ذلك هو تواضع أساطين العلم والمعرفة وتحفظهم، وهم الذين قضوا العمر أو شطراً كبيراً منه في العمل على مسألة واحدة، أو على تفصيل واحد في مسألة واحدة، فما بالك بالمحدثين، المستعجلين، الذين أوتوا العلم كله، فأمكنهم الإجابة على كل الأسئلة والمسائل أو على الكثير منها في مؤلّف واحد، وبثقة ويقين مطلقين، وهم في ذلك غير مسبوقين... في العربية ـ نسجّل لهم حسنة هنا وهي اكتفائهم «بالعربية» تحفظاً! رحم الله سقراط الأثيني الذي ما ضُبط إلا متلبساً بالاستماع والمساءلة والتشكيك والتعلّم وادعاء الجهل أبداً!.

وعيب المنهج: يتدرج من شكل البحث في صورته المباشرة، من اللغة البائسة المستخدمة، والصياغة المفككة التي لا تنتسب إلى العربية في شيء، إلى الحشو والإطناب والتكرار والاستطراد مما لا يليق، أحياناً، بتمرين ينجزه طالب مبتدىء في سنته الجامعية الأولى. يستطيع القارىء العربي المجرّب أن يختزل كتاباً عربياً حديثاً من ٤٠٠ صفحة في مئتين، أو في مئة، دون أن يذهب شيء من الفائدة المرجوة من الكتاب. لقد غدا التطوال وصفُ الكلام ديدناً يسير عليه نفرٌ غير قليل من الكتّاب، بل غدا بعض الكتب، وبخاصة المنتفخ منها، أقرب إلى الحديث الشفاهي، العاميّ، المكرور والمستعاد. لم يكن حجم الكتاب في يوم من الأيام مؤشراً أو دليلاً على نوعه وقيمته ومرتبته. في أولى شرائط الكتابة العلمية، بل البحث عموماً، وهو في ألفباء ما نعلّمه لطلابنا في الدراسات العليا، أن تكون العبارة المستخدمة على قياس الموضوع المتضمن أو المعنى المراد إبلاغه؛ وأن لا يستخدم فيها من المفردات والصيغ والتراكيب إلا بالقدر المطلوب، أو في حدّه الكافي، لبلوغ الغاية من

ويتدرّج هذا العيب الأولي المباشر إلى عيوب منهجية بنيوية أخرى، أكثر خطراً وضرراً، من غياب المنهج، أو غياب حدوده، أو عدم كفاية أو أهلية المنهج، أو قصوره، في التقاط الظاهرة أو المادة المبحوثة وبيان طبيعتها وخصائصها وعلاقاتها، الخ؛ إلى قصور التطبيق مع المنهج المزعوم، إلى غياب المنهجية أو المرجعية المقارنة والإطار المنهجي المقارن في غالب كتاباتنا، ممل يحيل الكثير منها إلى ببغاوية متسرعة، ضيقة، مجتزأة، تكاد تشي بانفصام إنشائها. أما ما جاوز ذلك فهو لغوٌ وصفٌ كلام عامي لا لزوم له ولا طائل تحته، بل ربما قاد إلى عكس ما هو مطلوب، وما نقوله في العبارة ينطبق، من ثمة، على الفقرة، فالفصل، فالباب، فالقسم فالجزء، وهكذا دواليك.

مستحكم بين الكتابة ومضمونها، وبين المضمون ومنهجه؛ هذا إذا أمسكنا عن قول أشياء أخرى.

ويبقى **العيب في المضمون**، أخيراً، وقد جعلته أخيراً قاصداً، عامداً، لوجهة نظرٍ عندنا، ربما وافقها البعض أو خالفها بعض آخر ـ نقول «عندنا» وليس «لنا»، تحوّطاً في الوقوع في ما نحذّر منه ـ ومؤداها أن العلم هو المنهج أولاً، وهو بعد ذلك وبالترتيب الموضوع والنتائج وسواهما. وفي المعنى العلمي لذلك أن كل موضوع، كائناً ما كان، له أن يغدو موضوعاً للعلم، أو موضوعياً علمياً، أو لا يغدو، بحسب المنهج المستخدم في دراسة ذلك الموضوع، وحُسن تحقق أو تطبيق ذلك المنهج. وهكذا، **فالعيب** في المضمون، إذا حدث، لاحقٌ للعيب في المنهج. والتأسيس المنهجي، من طلب المنهج في شروطه العامة والخاصة إلى الاستخدام الصحيح له، هو الأساس بالتالي وعبثاً نبحث في إصلاح ما أفسده المنهج، أو ما أفسده غيابه على وجه الدقة. لكن أولوية المنهج يجب ألاّ تُعفي الكاتب من ضرورة التعامل بحذر مع «موضوعه»، اختاره أم فرض عليه، وفق شروط ذاتية وموضوعية دقيقة، تتداخل دائماً على نحو ما مع المنهج، من مثل الاختصاص الدقيق والخبرة العملية وما يعنيه ذلك من عمق، منطقي وتاريخي، ومن تراكم للمعرفة والتجربة في الموضوع المعني أو المبحوث أولاً، وفي الميادين ذات الصلة ثانياً (والثانية في أهمية الأولى)، مما يشكّل الإطار الملائم لأي بحث، في العلوم الدقيقة كما في العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ ومن اللافت والمثير حقاً أن يضع مؤلف هذا الكتاب في الشروط التي يجب توافرها في «أيٍ كان كيما يصنف نفسه عالم اجتماع» هو أن يكون «قد عاش خمسين سنة أو ما هو قريب منْ ذلك»! (راجع فقرة ١٠ من الفصل الأول من الكتاب).

ولكن ما الصلة بين ما ذهبنا إليه على مدى الصفحات السابقة وبين الترجمة؟ الصلة، نقول، مباشرة بل وضرورية لا يمكن تجنبها.

فللنهوض، أو للنهضة، سياق تاريخي اجتماعي ومعرفي. له مبتدأ ووسط وغاية، ولا

ينفع في شيء «حرق المراحل»، بل هو ضرب من ضروب العجلة أو التعجّل الذي يأتي كالسيل، سريعاً قويًّا لكنه ينتهي في البحر ولا يلبث منه في الأرض إلا قليله. وتجارب النهوض الكثيرة في التاريخ تشير أن ما من نهضة قد أنجزت، أو حتى بدأت، بالخاص والمحلّي و«القومي» فقط، بل هي دائماً استكمال لما سبقها، وامتداد لما بدأ به غيرها، وإضافة إلى ما كان قد أرساه سوانا. هي نهضة «الإغريق»، بالاستناد إلى ثقافات وادي النيل وشرق المتوسط، وهي نهضة «العرب» منذ القرن الثاني للهجرة بالاستناد إلى تجربة الإغريق والرومان وسواها، ومن خلال حركة النقل والترجمة في الأساس، وإلى الحد الذي جعل المأمون ينشىء لها دار خاصاً، أي إدارة أو حتى وزارة في الواقع، ثم يجعل على ما يروى بدل كل كتاب قيّم ينقل إلى العربية وزنه ذهباً. وهي أخيراً نهضة «أوروبا الحديثة»، بالاستناد إلى تجارب النهضة العربية والأثينية والرومانية، وسواها.

لقد نقل العرب تراث الإغريق والرومان إلى العربية ولأكثر من مئة عام قبل أن يضعوا تآليفهم العلمية الخاصة. وكذا الأوروبيون، حيث كان كهنتهم ومثقفوهم يتعلمون العربية في صقلية وقرطبة (خصوصاً) في القرن الخامس عشر كيما يتمكنوا من نقل التراث العربي، أو التراث الإغريقي من خلال العرب، إلى اللاتينية ثم إلى اللغات الأوروبية القومية، قبل مئة عام أو أكثر من بدء تأليفهم وإنتاجهم، ناهيك عن تأثرهم العميق والبطيء بالثقافة العربية الإسلامية بنتيجة الحروب الصليبية.

إذا كان التأليف العلمي، بمقدار ما هو إضافة أصلية، يفترض دائماً الاستناد إلى الإنجازات والخبرات والأسئلة التي يتضمنها الواقع المادي والثقافي والملموس، وهو جدل النهضة، كنّا نحن العرب، بالتالي، وفي هذه المرحلة بالذات الأكثر احتياجاً إلى المزيد من النقل والترجمة وتراكم المعارف والخبرات، بالإضافة إلى الإنجاز والتجربة والاختيار، كيما يغدو التأليف عندنا، وفي حقل العلوم خصوصاً، أمراً بدهياً، طبيعياً، له ما يبرره. بل ما يفرضه، من تجربة ووقائع وتراكم معارف. وهذا تحديداً مكمن الحاجة إلى الترجمات والمزيد من الترجمات، كما فعل أسلافنا القدامى، بل كما فعل محمد علي باشا (الكبير) في فجر نهضة مصر والعرب الحديثة.

هي ليست دعوة، بالتأكيد، للتيئيس أو للكف عن التأليف في ميدان العلم. بل هي، وبخلاف ذلك تماماً، دعوة إلى التأليف، وإلى شجاعة المحاولة حتى ولو ترافق ذلك مع خطأ هنا أو قصور هناك. إلا أنها وبالقدر نفسه دعوة إلى طلب المزيد من الشروط المنهجية، العامة والخاصة، ودعوة إلى الابتعاد بالمطلق عن الادعاءات والمزاعم الفارغة (التي هي نقيض العلم من جهة ولا لزوم لها من جهة ثانية).

هذان الشرطان المنهجيان، إلى شروط أخرى بالتأكيد، يكفلان تحويل هذا التأليف إلى المصنفات إلى أعمال مهمة أصيلة تضيف حقاً إلى معارفنا وأدائنا، وتستحيل أساساً آخر، ولبنة أخرى، في صرح نهضتنا العلمية والحضارية المنشودة.

د. محمد شيا

القسم الأول

طبيعة علم الاجتماع وتطوره كعلم

الفصل الأول

ما هو علم الاجتماع؟

المصطلحات الأساسية

١ ـ الحاجة إلى التعريف:

البدء بتعريف أي موضوع نود دراسته هو حجر الزاوية في كل تطبيق للمنهج العلمي والمكوَّن من: مراقبة المعطيات، الاستنتاج من هذه المعطيات، تشكيل الفرضيات، وأخيراً التحقق من هذه المعطيات من خلال المراقبة والمقارنة بمعطيات أخرى تنتج أو تقوم على أساس الفرضية التي توصلنا إليها. وتنطبق هذه القاعدة، أو يجب أن تنطبق، على تلك العلوم التي تندرج تحت «العلوم الاجتماعية» ـ مثل علم الاقتصاد وعلم السياسة، اللذين يتناولان حياة الناس في المجتمعات.

٢ ـ تعريف أوّلي لعلم الاجتماع:

يمكن الافتراض أن علم الاجتماع هو دراسة العلاقات القائمة بين أناس يعيشون معاً في جماعات، وهو يهدف إلى محاولة استخراج أنماط من هذه العلاقات مما يسمح بقيام استنتاجات وتعميمات.

(أ) وأحد هذه التعميمات، مثلاً، هو ذاك الذي يقول إن جماعة ما تكون في حالة أزمة أو انحطاط حين تشير أنماط العلاقات فيها إلى أن درجة الحيوية، والذكاء، وإرادة العيش، والإبداع الثقافي، وانتظام السلطة والمعايير الأخلاقية هي إلى تراجع تحت ضغط جماعات منافسة مما يقود إلى التفكك والانحلال، تماماً كما ينحل مشروع تجاري تحت ضغط مشروع منافس أكثر فاعلية ونجاحاً. والأمثلة على ذلك نجدها، عياناً، في حالتي أثينا وروما القديمتين.

(ب) كذلك، فإن دراسة نمط معين من العلاقات يمكن أن تجري في إطار جماعة واحدة

أو بالعودة إلى أكثر من جماعة واحدة. ومثال ذلك، دراسة إميل دركهايم «الانتحار Le Suicide»، (في سنة ١٨٩٧)، حيث تناول معدلات ظاهرة الانتحار، وأسباب انخفاض هذه المعدلات لدى الكاثوليك عمَّا هي عليه لدى البروتستانت.

(ج) وفي مثال ثالث، فإن دراسة الحراك الطبقي وارتباطه بفرص التعليم، تقتضي منذ البدء تحديد مصطلح «الطبقة الاجتماعية»، مفهوم فيه قدر من الغموض. وعلى ذلك فإن القبول المشترك، إلى حد كبير على الأقل، للمفاهيم المستخدمة يبدو ضرورياً إذا ما أريد لمناهج البحث وسياقه ونتائجه أن تصل إلى شيء صحيح أو ذا معنى. ومع ذلك فإن حدود المفاهيم، كما في تحديد الطبقة الاجتماعية وفرص التعليم، يمكن أن تتغير وبسرعة تحت تأثير مرور الزمن وبحيث تغدو قيمة مثل هذا البحث قيمة تاريخية، نسبية، في الغالب.

٣ ـ الجماعة Community:

في سياق تعريفنا بعلم الاجتماع، قبل قليل، استخدمنا مصطلح «الجماعة Community»، وعليه فإن تحديد هذا المصطلح يبدو ضرورياً، وقبل الانتقال إلى أية خطوة أخرى. وتعريف الجماعة هنا هو أنها مجموعة من الناس تعيش حياة مشتركة، وفق قواعد مشتركة ومبادىء سلوك مشتركة، وتقوم على تقليد مشترك وتخضع لبنية حكم أو حكومة مقبولة من الجميع. ووفق هذا التعريف نقول، مثلاً، جماعة بريطانية.

(أ) تسكن مثل هذه الجماعة، في العادة، مكاناً أو أرضاً هي بلد الجماعة أو بلادها. ومع ذلك فإن أفراداً من هذه الجماعة الأصلية قد تنفصل وتعيش في مكان آخر وتبقى جماعة مع ذلك. فاليهود في الشتات شكّلوا جماعات تخصّهم؛ والإنكليز الذين تركوا إلى بلدان أخرى ألطف مناخاً شكّلوا في تلك البلدان، حيث منحوا حق الإقامة، جماعات صغيرة لهم.

(ب) أما الوعي بالانتماء إلى الجماعة فأمر لا يحدث، عموماً، إلا في لحظة الحرب أو لحظات الأزمات بعامة. بينما «الجماعة»، خارج هذه الأوقات، هي مجرد استنتاج سوسيولوجي مناسب، أو أكثر من ذلك بقليل(*). (راجع الفصل الثاني، عدد ١٤، أ وب، والفصل السابع، عدد ٢).

٤ ـ الأمة Nation:

وحين ينضاف إلى الوعي بالانتماء، وجودُ جامع مشترك يعود إلى مئات السنين، أو إلى فترة كافية، مع شعور مشترك بالاعتزاز بإنجازات هذه الجماعة، والرغبة في استمرار العيش

(*) إن تعبيراً مثل «رفاه الجماعة» إنما يحتاج في الحقيقة إلى تحليل دقيق كيما يكون له معنى.

المشترك في الجماعة، والعمل على تعزيز كرامتها ورخائها وقوتها والقبول أو التوافق على شكل من الحكم والحكومة، فإن الجماعة هي آنذاك أمة.

(أ) «اللغة الواحدة» ليست بالضرورة مظهراً رئيسياً للأمة، رغم أنه قد توجد لغة رسمية تستخدم للأغراض الرسمية:

(أ) في حالة سويسرا، مثلاً، هناك أربع لغات مستخدمة: الفرنسية، الألمانية، الإيطالية، والرومانية، مع غلبة اللغات الثلاث الأولى والألمانية كلغة رسمية.

(ب) في بلجيكا وكندا هناك لغتان قيد الاستخدام.

(ب) «وحدة السلالة»، أو «الخصائص القومية» ليست بالضرورة مظهراً رئيسياً لوجود الأمة أو تشكّلها:

(أ) في سويسرا هناك ثلاث سلالات «سويسرية»: الناطقون بالفرنسية، الناطقون بالألمانية والناطقون بالإيطالية.

(ب) في بريطانيا، هناك الإنكليزي، الويلزي، والاسكتلندي، مع أقلية أو أقليتين أخريين تبعاً لموجات الهجرة إلى بريطانيا.

(ج) وجود «أرض معينة»، ليست كذلك عاملاً حاسماً في وجود الأمة، فاليهود مثلاً استمروا أمة قبل قيام دولة إسرائيل.

٥ ـ المجتمع Society:

يبدو التمييز بين «الجماعة» و«المجتمع» من الأهمية بمكان. فالمجتمع هو تركيب أو مجموع العلاقات القائمة بين أفراد يعيشون في جماعة ـ مثل علاقات الزواج والأسرة، والاشتراك في القيم المتعلقة بما هو خطأ أو صواب في السلوك، والعلاقات السياسية والدينية.

(أ) يمكن للفرد في الجماعة أن يكون، في آن، رب أسرة، عضواً في جمعية سياسية، في كنيسة، وفي ناد رياضي.

(ب) وشبكة هذه العلاقات هي التي تؤلف «المجتمع». فالمجموعات تصبح جماعات داخل جماعة أكبر تمثّل الدولة فيها، غالباً، دوراً حاسماً وكحكم ينظمُ حياة الجماعة. وإذا توافرت للمجتمع الميزات المذكورة (في الفقرة ٤) فإن المجتمع ليغدو مرادفاً للأمة، وبحيث يجري قبول العلاقات القائمة والعمل بموجبها. (راجع أيضاً الفصل الثامن، ف ٦).

٦ ـ مفردة «اجتماعي Social»:

ترتبط كلمة اجتماعي بعملية الاشتراك في حياة المجتمع، وبقبول قواعده العامة وقوانينه، وتتدرج من مجرد القبول بآداب السلوك، الأتيكيت، إلى قوانين الزواج.

(أ) يجب التمييز بين «اجتماعي Social» و«جمعي Sociable». فقاطع طريق ربما كان

جمعياً بامتياز، أي «في لب عصبته»، لكنه يبقى من حيث أعماله «غير اجتماعي Anti-social».

(ب) تتضمن مفردة اجتماعي لا التمتع بخيرات المجتمع وحسب وإنما الوعد أو الالتزام بتعزيز المجتمع وتقدمه. وعليه فالفرد الذي يبذل أو يبحث في معالجة السرطان، أو من سير رونالد روس في معالجة الملاريا، إنما يؤدي عملاً «اجتماعياً» بامتياز.

(ج) إن مفردة «العامل الاجتماعي» مفهوم مميز ومهم؛ فهو الذي يؤدي وظيفة اجتماعية معينة في حقل الخدمة الاجتماعية، مثل الأولاد المتطوعين كرجال سير، أو متطوعي الرفاه الاجتماعي، وسواهم.

دراسة المجتمع

٧ ـ علم الاجتماع كـ«علمٍ للمجتمع»:

إن أهمية تميز علم الاجتماع بوصفه علماً للمجتمع، ستكون أكثر وضوحاً إذا أخذنا بالاعتبار ما يلي:

(أ) هو أولاً دراسة العلاقات القائمة في جماعة معينة بحيث يجري الكشف عند المعطيات المرتبطة بهذه العلاقات، مثل التقاليد وقوانين الزواج والأسرة والطبقات والقيم الخ.

(ب) يجري تصنيف المعطيات والتحقق منها لمعرفة إمكانية التعميم أو الاستنتاج فيها، كالاستنتاج، مثلاً، إن الطبقات في الجماعة هي على ارتباط مباشر بنوع العمل أو الدخل.

(ج) يسعى علم الاجتماع إلى الكشف عن الميول أو الاتجاهات التي ربما تظهر، مثل كيفية تشكّل الوعي بالطبقة وكيف يتغيّر.

(د) يسعى علم الاجتماع، وعلى الدوام، للكشف عن المعطيات الجديدة، والتحقق بالتالي من مدى ثبات الاستنتاجات التي لدينا، وتعديلها عند الضرورة. فقد تبين مثلاً، وأكثر من مرّة، أن التوقّعات السكانية لبريطانيا كانت مغلوطة، وأن الاتجاهات المبنية على أساس تلك التوقعات يجب مراجعتها بالتالي؛ خذ مثلاً تقرير بڤريدج لسنة ١٩٤٢، Beveridge Report of 1942، والذي يذهب استناداً إلى نسب ولادات الأطفال، أنه ربما كان هناك خطر وجود ثغرة سكانية جدية في المستقبل. وفي تقرير آخر تحت اسم «التأمينات الاجتماعية والخدمات المتعلقة بها» (في Cmnd. 6404, Para 413) نقرأ الآتي: «في ظل معدل الولادات الحالي فإن العرق الإنكليزي لن يكتب له الاستمرار، وعليه فإن إجراءات محددة يجب أن تتخذ لعكس مسار هذا الاتجاه».

٨ ـ صعوبات الدراسة السوسيولوجية:

على نقيض علوم الطبيعة، كالفيزياء والكيمياء، فإن بعض صعوبات الدراسة العلمية في علم الاجتماع هي كما يلي:

(أ) إن «حقل المراقبة ومجال الدراسة» في مسائل مثل التقاليد وأساليب العيش هما على كثير من التنوع والتشعب. وحتى في دراسة الشعوب البدائية أو المسماة «بسيطة Simple»، فإن الباحث في المعطيات المتعلقة بعيش المجتمع وتفسير هذه المعطيات (مثل تقاليد الزواج، الخط السلالي، وتنظيم طرائق التقاضي وإجراء الأحكام) ربما قضى سنوات كثيرة في التنقيب والمقابلة والموازنة، كما حال برنسلا ومالينو فسكي في دراساته على شعور التروبرياندرز(*) Trobrianders.

(ب) إن احتمال تدخل «العامل الإنساني» في سياق استنتاجنا وفي نوع نتائجنا احتمال قائم دائماً:

١ ـ إن طبيعة تحققنا من المعطيات وما ستسفر عنه ستتأثر حتماً بعدم دقة مراقبتنا لاختلاطها بالعوامل الشخصية، فوصف حادث سير، مثلاً، هو عند مراقب محايد غيره عند آخر قريب للمشترك في الحادث.

٢ ـ السوسيولوجي نفسه هو نتاج بيئته، وتربيته، وتقاليده وتعليمه ووراثته وتكوينه البيولوجي. وأهمية ذلك تبرز خصوصاً في مسائل الأخلاق والدين، في الموقف من الأصول والمبادىء، ومما هو حق وخير وجميل. هو يحمل ماضيه، حتى وهو يحاول أن يكون متجرّداً وموضوعياً. فالرجل الذي يضرب عجوزاً حتى الموت هو مجرم خطر على المجتمع، ويمكن أن يكون مريضاً، ومع ذلك فما من منطق يمكن أن يبرر جريمته والتي لها آثار مباشرة على المجتمع كما أنها يجب أن تدرس كوقعة سوسيولوجية ملحّة إذا ما أريد حقاً عدم تكرار ذلك ومن دون انتظار النتائج البعيدة للتشخيص السوسيولوجي للحالة المرضية، تلك.

٩ ـ مخاطر التعميم:

لا مفرّ من التعميم؛ فنحن نعيش في الواقع وسط الكثير من التعميمات؛ فشوارع معينة لا يمكن سلوكها في أوقات معينة، وتنظيم ميزانيتنا شرط لتجنب الأزمات المالية، وبخاصة في أثناء الأعياد أو الإجازات، ولا يمكن أن ندخل في حساباتنا احتمال ربح بطاقة يانصيب، ومع ذلك.

(أ) على الباحث أن يتجنب التعميمات السهلة في المسائل الاجتماعية، من مثل الاعتقاد أن المستهلك يتصرف وفق قوانين المنطق، فالمنتجون غالباً ما يملون على المستهلكين رغباتهم، وليس العكس (والمعلنون يعرفون ذلك تماماً).

(ب) لكن عالم الاقتصاد مضطر، إذا ما أريد بلوغ نتيجة ما، أن يصوغ فرضيات معينة،

(*) سكّان جزر في جنوب المحيط الهادىء.

كالقول إن المستهلكين، عموماً، يتصرفون على نحو عقلاني. وهو يعرف حدود فرضياته، ويستنتج أو يعمم بحسب هذه الحدود. أما في علم الاجتماع فهناك خطر أن لا نميّز في مثل هذه الفرضيات بين ما هو واقعي وما هو متوهم وخادع، كالقول «الألمان متعجرفون» أو أن «الطبقات الدنيا رعاع». وللافتراض في مجال الفن، مثلاً، أن يضرب عميقاً في وعي المتقبل، في ما يتجاوز الرأي الشخصي، فيتحوّل فرضية متطورة تعمم المتعة والتسلية، كما في أوبرا موزار «كل النساء كذلك Cosè fan tutte»، والاستثناء هنا ليس القاعدة.

(ج) إن الإصرار على العثور على ميول أو اتجاهات ربما يقود المرء إلى سبل خادعة من الاستدلال أو التشابه في محاولة العثور على «اتجاهات ما»، والتي تكون غالباً إما غير موجودة فعلاً أو مستندة إلى مجرد مراقبات سطحية وبدائية.

١٠ ـ مواصفات عالم الاجتماع:

يبدو أن الحد الأدنى من المواصفات التي يجب توافرها في من يصف نفسه عالم اجتماعي، وله سلطة إصدار الأحكام في الحقل الإنساني، هي في كونه عاش خمسين سنة على الأقل، أو نحواً من ذلك، مع قدر ملائم من التجارب والخبرات؛ وله معرفة شاملة وعميقة في الموضوعات الاجتماعية مثل الاقتصاد والسياسة والقانون وبعلوم الطبيعة، وبعلوم الموسيقى والفن عموماً؛ وأن يكون كثير الأسفار وعلى معرفة بتقاليد البلدان الأخرى ولغاتها وقوانينها؛ وأن تتوفر له القدرة على المراقبة الدقيقة واستخلاص النتائج استناداً إلى براهين كافية. ومع ذلك، فإن:

(أ) عدد الأشخاص الذين يملكون كل هذه المواصفات هي حكماً عدد قليل؛ ولطالما أكّد أفلاطون (راجع الفصل الثاني، ف ٢، أ) أن عدد «حراسه» في هذا العالم هم أقل من أن يحصوا!.

(ب) وحتى أولئك الأكثر امتلاكاً لتلك المواصفات لا يستطيعون أن يتجنبوا التحفظات المذكورة (في فقرة ٨ ، ب).

(ج) علماء الاجتماع المعاصرون يتجنبون الموضوعات العامة أو الشاملة، كما لدى الكتّاب الكلاسيكيون، ويميلون إلى حصر اهتماماتهم في حقل معين على نحو دقيق.

١ ـ هم يتناولون مثلاً منطقة معيَّنة أو مجموعة معينة، كما يونغ وويلموت، في «العائلة والقرابة في شرق لندن»(*)، حيث تابعا خطوط القرابة في ثلاثة أجيال في أسر عمالية نموذجية، حيث «الأم» في علاقات وثيقة ببناتها المتزوجات (راجع أيضاً الفصل الثامن، ف ٨).

(*) M. Young and P. Willmot, Family and kinship in East london, Routledge and Kegan paul, 1957.

٢ ـ ويمكن أن تدرس ظاهرة معينة بحسب تكرارها، وأسبابها وآثارها (مثل ظاهرة الانتحار، راجع ف ٢، ب).

(د) هذه المواصفات لا تلغي واقع أن في وسع الطالب العادي، وقبل أن يكتسب المهارات والكفاءات الدقيقة اللاحقة، ومن دون أن يصف نفسه بعالم اجتماع، أن يتعلم الكثير من نظريات علم الاجتماع ومناهجه، بل وأن يشترك في تحقيقات تسمح له أن يرى محيطه في ضوء أفضل، وأن يرى بالتالي، ومن دون أية أوهام، وبقدر ما يستطيع، موقع هذا المحيط في العالم الأوسع.

الفصل الثاني

بدايات علم الاجتماع

الفلسفة السياسية

١ ـ أوائل الفلاسفة:

إذا أريد وضع علم الاجتماع في إطاره الصحيح، فلا مفر من العودة إلى الماضي ومراجعة ما قاله المفكرون في مجتمعاتهم، أو في فكرة المجتمع عموماً. والقصة تبدأ بمصطلح الفلسفة نفسه، الذي لم يتوفر له إلى اليوم التعريف الدقيق والمحدّد (راجع ٧، ف ٤)، والذي يعني، مع ذلك، بمحاولة فهم موقع الإنسان ونتاجه في الكون، وعلاقتهما بسائر أجزاء هذا الكون ـ المهمة المستحيلة أبداً. والفلاسفة اليونان كانوا أوّل من فكّر بالمجتمع ككل، بمعزل عن كونهم أفراداً فيه ومشتركين في أحداثه، كاشتراك سبارتاكوس حين قاد ثورة العبيد سنة ٧٣ قبل الميلاد. فالرجل المثقف، كما يكتب أفلاطون، هو ذاك الذي يرى «كلّ» الأشياء، أي الأشياء في إطارها الشامل. لذلك ركّز فلاسفة اليونان على أفكار كليّة مثل «العدالة» و«الفضيلة»، وكان لديهم من الوقت والظروف ما ساعدهم على إنجاز ذلك بامتياز، ولنا، قبل سواه، مثال سقراط (٤٦٩ ـ ٣٩٩ ق.م.) الذي أرهق معاصريه، بحسب ما نقله أفلاطون، بمحاوراته الطويلة يستدرج محاوره إلى النقاش ويجعله يتفحص أسس معتقداته وأوهامه.

٢ ـ الفلاسفة اليونانيون:

بدأت دراسة المجتمع، عموماً، مع فلاسفة اليونان القدامى، الذين اعتنوا ببيان العلاقة التي تربط الإنسان بالدولة، وتحديداً بالمدينة ـ الدولة عندهم. (وكلمة Politics ـ سياسية ـ مشتقة من Polis ـ المدينة ـ الدولة اليونانية). ونذكر بين هؤلاء:

(أ) أفلاطون (٤٢٧ ـ ٣٤٧ ق.م.) أولاً، الذي كتب في الدولة المثالية، وكان له حولها ثلاثة أعمال، «الجمهورية»، «رجل الدولة» و«الشرائع».

١ ـ في «الجمهورية»، يتحدث أفلاطون عن دولة حسنة التنظيم، حيث يحتل الرجل «المناسب» مكانه المناسب في سلّم أو تراتبية من ثلاث طبقات كبرى ـ الحرّاس أو الحكّام، المحاربون أو المدافعون، والعمال أو منتجو الثروة.

٢ ـ في «رجل الدولة»، هو يدخل في المزيد من التفاصيل والشروط العملية حول حكم الملوك ـ الفلاسفة في مجتمع مشاعي التنظيم.

٣ ـ في «الشرائع»، يقدم أفلاطون المزيد من التفاصيل الدقيقة في كيفية تسيير جماعة تضم أفراداً غير كاملين، وسُبل تحصيل الحد الأقصى الممكن من الفضيلة والسعادة، وبخاصة في مسألة «فصل السلطات» (راجع ف ١٣).

(ب) أرسطو (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق.م.)، وفي كتاباته السياسية، كان عالم اجتماع أكثر مما هو فيلسوف، فهو يستعرض تطور فكرة الدولة من وحدة الأسرة، إلى جماعة القرية، فالمدينة، ثم يصنف الدول في أجناس أو مقولات، الأرسطقراطية، والملكية.

إلا أن المدن ـ الدول اليونانية لم يكتب لها البقاء. وبين أسباب زوالها الحروب، الفساد الداخلي، الرق والغزو الخارجي.

٣ ـ الفلاسفة الرومان:

كان الرومان أكثر عملانية وتطبيقاً من اليونان، لكنهم كانوا أقل إبداعاً، وتركزت عنايتهم في مسألتي القانون والتنظيم. وكسواهم، كانت العبودية للرومان بديهية بنوا على أساسها. كانت الرواقية، بمبادئها وطقوسها الصارمة، وكونيتها، هي عقيدتهم الأخلاقية الأوسع حيناً، أما فكرة المدينة ـ الدولة الصغيرة فقد جرى تجاوزها إلى فكرة الدولة الكبرى كجزء أساسي من الحياة، وإن لم يكن الحياة بأسرها: بين فلاسفتهم الأكثر شهرة سينيثيا Seneca (٣ ق.م. ـ ٦٥ ب.م) وبين أعظم مريديها الامبراطور ماركوس أورلوس (١٢١ ـ ١٨٥ م.).

٤ ـ أوائل المسيحيين:

وكان لمسائل المجتمع صداها كذلك في أبحاث أوائل المفكرين المسيحيين وما تعلّق منها خصوصاً بالكنيسة والدولة، فقد ركز القديس أوغسطينوس (٣٥٤ ـ ٤٣٠)، مثلاً، على ضرورة التمييز بين «مدينة الله» وحكومات الأرض أو مجتمعاتها.

٥ ـ مفكرو القرون الوسطى:

واستمر موضوع التمييز بين وظيفة الكنيسة ووظيفة الدولة شغلاً شاغلاً لدى العديد من مفكري القرون الوسطى وأهمها اثنان، القديس توما الأكويني (١٢٢٧ ـ ١٢٧٤) ومارشيلو بادو (١٢٧٨ ـ ١٣٤٣). وكان الثاني، تحديداً، على اتجاهات تحديثية بعيداً عن فكرة الامبراطورية

الرومانية المقدسة، وتحدث بالمقابل عن الشعب كمصدر أساس لسلطة الكنيسة والدولة معاً.

أفكار عصر الإحياء والميكيافيلية

٦ ـ عصر الإحياء:

تمحورت أهداف عصر الإحياء في القرنين الرابع عشر والخامس عشر على فكرة إحياء أو بعث الثقافتين اليونانية والرومانية. وكان لها الأثر الكبير في كل ميدان، وعليه فقد كانت لتساؤلات مارشيلو أن تكتمل في مناخ النقد والصراع الدينيين اللذين سادا القرن السادس عشر. وبخاصة عند مارتن لوثر (١٤٨٣ ـ ١٥٤٦) وجون كالڤن (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤)، كما عند ماكيافيلي على مستوى الفار السياسي (راجع ف ٨، وف ٩).

إلا أن عصر التجديد أو الإحياء كان أكثر من مجرد بعث للتعاليم اليونانية واللاتينية؛ لقد كان تحريراً لعقول الناس من السيطرة الإقطاعية من الخضوع الفكري لسلطة الكنيسة والدولة؛ كما كانت كسراً لسيادة الثقافة العربية في ثوابت التفكير الأوروبي القروسطي وصعود ثوابت أخرى جديدة كالحقيقة والجمال والخير، وكانت أولى مظاهر هذا الإحياء في إيطاليا حيث كان في مقدور المدن الغنية أن تشهد ميلاً متزايداً لتذوق الفن والجمال بالترافق مع ارتفاع مستوى المعيشة لديهم.

٧ ـ مظاهر الإحياء:

تبدَّت مظاهر عصر الإحياء في السمات أو التجليات التالية:

(أ) انتشار الفلسفات والتعاليم الكلاسيكية اليونانية والرومانية.

(ب) تفتح مظاهر الروح الإنسانية في الفن والأدب والبحث العلمي، وكان ليوناردو دافنشي (١٤٥٢ ـ ١٥١٩) نموذجاً لعبقرية شاملة، كذلك الرسامون والفنانون والكتاب العظام، نذكر منهم ميكال أنجلو، رافييل، تيتيان، وبنڤنتو الصقلي في إيطاليا، وڤان أيك ودورور وهولباين في الفلاندر وألمانيا وهولندا، وشكسبير ومارلو في إنكلترا.

(ج) رفض سلطة الكنيسة في المسائل العلمية، ودفع العمل العلمي والبحث العلمي المستقل قدماً إلى الأمام، وأبرز الأمثلة أعمال غاليليو غاليلي (١٥٦٤ ـ ١٦٤٢) التي أنضجت تطبيق مبادىء علم الفيزياء على مسائل التقنية الحديثة.

(د) الثورة على دوغماتيكية وصراعات الكنيسة الكاثوليكية، والتي أدت إلى نشوء البروتستانتية مع مارتن لوثر وجون كالڤن، وقادت البروتستانتية إلى حركة إصلاح مضادة داخل الكنيسة الكاثوليكية، فقاوم اليسوعيون دعاوى الحق الإلٰهي للأمراء التي ادّعاها الحكام البروتستانت.

(هـ) الاكتشافات الجغرافية، والتي أدّت عملياً إلى فتح مناطق جديدة في العالم أمام استثمار واستغلال الشركات التجارية، وهو ما أرسى الأساس أمام صدر الامبراطوريات. لقد أدى التوسع المادي والفكري إلى انهيار النظام الإقطاعي ولنشوء أنظمة تجارية كبرى ترعاها ممالك قوية، وإلى صعود دول قومية لم تعد لتربطها، كما في الماضي، الرابطة الصليبية.

٨ ـ ماكيافيلي:

هو نيكولا ماكيافيلي (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) الذي طبع بطابعه فلسفات الفكر السياسي لقرون عدّة، وسط امتداح لا يحد من جهة وهجوم ونقد من جهة ثانية. كان ميكافيلي فلورنسياً، وكان قد كلّف غير مهمة من قبل جمهورية فلورنسا (غير الجمهورية بالمعنى الحالي) إلى قيصر بورجيا، وقادة سياسيين آخرين، لتأمين استمرار الجمهورية وتأمين مصالحها. بعد سقوط فلورنسا في حكم عائلة ميديسي سنة ١٥١٢، كان على ماكيافيلي أن يتقاعد عن العمل السياسي وليكتب أعماله الثلاثة: «الأمير»، «فن الحرب» و«مقالات حول ليڤي ـ Livy». وأثارت الأعمال الثلاثة على الدوام جدلاً لم ينقطع بين مؤيد ومعارض. لم يكن ماكيافيلي فيلسوفاً سياسياً أو منظراً أكاديمياً، وإنما كان رجلاً عملياً انخرط في إدارة مفاوضات شاقة وخطرة مع عدد من الشخصيات اللطيفة مظهراً، والقاسية والعنيفة واقعاً، وبمعزل عن رغبة العودة إلى ممارسة دور سياسي في حكم آل ميديسي (وتسمية «الأمير» ليس مصادفة)، إلا أنه كان معنياً، كذلك، بجملة أهداف سياسية واجتماعية محددة ـ تتمحور في توحيد إيطاليا بعيداً عن الإمارات والدوقيات المتنازعة والممزّقة للجسد الواحد، وتشكيل قوات دفاعية (شبيهة بالميليشيا أو الحرس الوطني) تحفظ هذه الوحدة في وجه العدوان الخارجي مع توفير الأمن والازدهار في الداخل.

٩ ـ علم الاجتماع المكيافيلي:

إذا كان لعلم الاجتماع أن يعني بلوغ استنتاجات حول تنظيم المجتمع، وتأسيس السياسات بحسب الغايات والوسائل، استناداً إلى تحليل المعطيات المأخوذة من حياة المجتمع، فإن ماكيافيلي هو بالتأكيد عالم اجتماع.

(أ) وجد ماكيافيلي أن أسباب ما هي عليه إيطاليا من ضعف، يتبدّى في الفساد الداخلي والحروب الداخلية المتلاحقة، إنما تكمن في غياب الوحدة والنقص في النظام وانتفاء الحكومة المركزية القوية، وفي تركها دونما دفاع كاف في وجه الأطماع الخارجية، إضافة إلى ما تتركه الغزوات الأجنبية المتكررة من احتلال وتدمير.

(ب) ورأى ماكيافيلي أنه لو أتيح للشعب أن يكون صافي الروح، مخلصاً ومقداماً ـ كما كان في الأيام الخوالي للجمهورية الرومانية ـ فإن إحياء تلك الجمهورية الموحدة القوية

يصبح أمراً ممكناً. وتبدو أفكار ماكيافيلي هنا على قدر من الحداثة: فنوع المجتمع الذي تريد هذه الديمقراطية أن تبلغه، ونوع الحكومة التي تملكها، إنما يعتمدان على نوع **شخصية الشعب** المؤسس للحكومة والمجتمع. إن الكثير من أشكال الشغب «الطالبي» الراهن، أو في شغب جمهور كرة القدم، يحمل أوجه تشابه بشغب احتفالات روما الامبراطورية و«جمهور» ساحاتها الرياضية.

(ج) إلا أنه حيثما هناك فساد ونزاع داخلي فلا مفرّ من الدكتاتورية وسيلة وحيدة للوصول إلى المجتمع القوي، والدكتاتور يجب أن يكون قاسياً ومن دون أخلاق ـ هو الأمير. ويمكن للمرء أن يعثر على إشارات من ذلك في حقبة ديغول في فرنسا. أثارت هذه الأفكار رد فعل عنيف من قبل أنصار الديمقراطية. لكن ماكيافيلي كان يتصوّر أن جمهورية ديمقراطية، إذا أتيحت، هي أفضل من الدكتاتورية، وأن الممارسة الشريفة هي أفضل من الأوتوقراطية الفظّة والقاسية. وانتقد ماكيافيلي، خصوصاً، لدعواه أن الغاية تبرر الوسيلة، واعتبار ذلك غير منفصلٍ عن النمط الخاص الذي مارسه قيصر بورغيا في السياسة والمجتمع.

(د) كان علم اجتماع ماكيافيلي علم اجتماع تطبيقي في جوهره، ورغم فصله بوضوح بين السياسة والأخلاق، إلا أن ذلك برأيه هو إجراء مؤقت وقصير لا بد منه. والطريقة العملية التي جرى بها توحيد إيطاليا مع الملك «ڤيكتور عمانوئيل» لم تكن بالطريقة الفلسفية المثلى، ولا هي بعيدة عن برامج ماكيافيلي.

فلسفة العقد الاجتماعي

١٠ ـ موقع الدولة في المجتمع:

شكّلت علاقة الدولة بأفراد الجماعة موضوع البحث الدائم لمئات السنين، وما يزال كذلك إلى اليوم، في المسائل العملية التي تعني الناس العاديين عموماً وصولاً إلى الناس المعنيين بهذا الحقل أو ذاك، وعليه فمراجعة مختصرة لأهم أفكار فلاسفة السياسة تبدو ضرورية.

١١ ـ توماس هوبس T. Hobbes:

يمثّل توماس هوبس (١٥٨٨ ـ ١٦٩٧) بمعنى ما نتاجاً لا يختلف كثيراً عند أفكار ماكيافيلي وما شابهها.

(أ) فبفعل تجربة الحرب الأهلية الإنكليزية، بات واضحاً لهوبس أن ثمن الأمان والسلام لا يمكن دفعه من دون التضحية ببعض الحريات الفردية. وهكذا فقد اقترح في عمله Leviathan، نوعاً من العقد غير القابل للنقض بين المواطنين والدولة، تعطى الدولة بموجبه

سلطة مطلقة تضمن من خلالها السلام والأمان. فكرة «العقد الاجتماعي» هذا لاقت معارضة من جماعة حق الملوك الإلٰهي من جهة ومن جماعة الحكم الجمهوري من جهة ثانية.

(ب) تصوَّر هوبس حياة الإنسان في حال الطبيعة، حياة «منعزلة، فقيرة، شريرة، وحشية وقصيرة». ولم يكن في ذلك أيضاً بعيداً عند ماكيافيلي.

١٢ ـ جون لوك John Locke:

أما التعديل في النظر إلى الإنسان بوصفه كائناً سياسياً فقد حدث مع كل من سبينوزا (١٦٣٢ ـ ١٦٧٧) الفيلسوف الهولندي، وجون لوك. كتب لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) «مقالتان حول الحكومة المدنية»، أكّد فيها فكرة العقد الاجتماعي ولكن من دون إلزام من جهة ومن دون سلطة الدولة المطلقة من جهة أخرى.

(أ) يجب ألاّ يمنح للدولة غير الحدِّ الضروري من الحقوق لتسيير شؤون الحكم، وجوهر وظيفتها هي حماية أرواح المواطنين وحريتهم وملكيتهم.

(ب) إذا فشلت الدولة في تأمين هذه الوظائف على الشكل الصحيح، فيجب استبدالها بأخرى تقوم بهذه الوظائف (وهو جوهر الإعلان الأميركي لعام ١٧٧٦، «الإعلان الأميركي للاستقلال»).

١٣ ـ مونتسكيو Montesquieu:

عارض البارون مونتسكيو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) في «روح الشرائع» الصادر له سنة ١٧٤٨ أوتوقراطية، لويس الخامس عشر من خلال ما وصفه بالفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية والتي كانت سمة لحكم الملك جورج الثاني في إنكلترا. هذا الفصل بين السلطات هو السبيل الذي يكفل تجنب الطغيان.

١٤ ـ جان جاك روسو J.J. Rousseau:

كان لكتاب روسو، (١٧١٢ ـ ١٧٧٨)، «العقد الاجتماعي حول الحقوق السياسية» الإسهام الأعظم في تطوير الفكر السياسي، وأفكاره حول الحرية والمساواة والإخاء ليست غير التعبير الفلسفي الناتج عن الأفكار العادية التي حملها الناس العاديون عشية الثورة الفرنسية.

(أ) يوفّق روسو بين سلطة الدولة والإرادة الفردية في ما يسميه بالإرادة العامة. ولهذه الإرادة العامة قوة تامة: فإذا كان لفرد أن يقف ضد هذه الإرادة العامة فما ذاك إلا لجهله أين تقع مصالحه فعلاً، ولا سبيل إلا «تحريره» بالتالي بالقوة، وهي فكرة ليست بعيدة عمّا كان متداولاً لدى الاشتراكيين الإنكليز الذين رأوا أن الاشتراكية أسمى من الدستور الإنكليزي، وأنه إذا حدث وتناقضت الفرضيات الاشتراكية مع الدستور، الذي توافق عليه معظم الاشتراكيين وغير

الاشتراكيين، فإن الأفضلية هي للفرضيات الاشتراكية، والدستور على خطأ لأنه لا يتوافق مع الإرادة العامة، كما فهمها الاشتراكيون.

(ب) شكّلت «الإرادة العامة» موضوعاً دائماً للنزاع والنقاش، وهي مرفوضة اليوم، عموماً، من قبل علماء النفس الاجتماعيين.

(ج) يمكن اعتبار أن إسهام روسو الأكبر هو في تأكيده على فكرة القبول الشعبي للحكومة، وفي برهنته أن الشعب هو المصدر الأخير للسلطة السياسية.

علم الاجتماع السياسي

١٥ ـ تطور علم الاجتماع السياسي:

امتد النقاش حول مسألتي الدولة والحكومة في المجتمع، وبفضل إسهامات دي توكيڤيلو، باريتو، دركهايم، ويبر، غراهام والاس وكارل ماركس، إلى نقاشات وأبحاث أخرى حول مسائل مثل القيادة، والبيروقراطية، والرأي العام، وضع القرار، والعملية السياسية، ووسائل الإعلام الجماهيرية، الخ... مما أدّى إلى نشوء فرع خاص في علم الاجتماع، أو دراسة خاصة، هي علم الاجتماع السياسي.

١٦ ـ الكتّاب الاشتراكيون الفرنسيون:

بعيد قيام الثورة الفرنسية كانت هناك إسهامات بارزة لعدد من الكتّاب الذين رأوا إعادة تنظيم المجتمع وفق أسس اشتراكية، وأبرز هؤلاء الكونت دي سان سيمون (١٧٦٠ ـ ١٨٢٥)، ف.س.م. فوريير (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧)، ب.ج. برودون (١٨٠٩ ـ ١٨٣٧) ولويس بلانك (١٨١١ ـ ١٨٨٢).

١٧ ـ الفلسفة وعلم الاجتماع والإصلاح الاجتماعي:

لم يكن هناك، وتحت تأثير أفكار الاشتراكية والتنظيم الاجتماعي والإصلاح الاجتماعي، من مجال واسع للاختيار بين «الفلسفة» و«علم الاجتماع» أو «برامج إصلاح المجتمع» اسماً لهذه النقاشات والأبحاث، والتي ترددت بين مجرد البحث الأكاديمي والبرامج العملية للإصلاح الاجتماعي والسياسي.

١٨ ـ علماء الاجتماعي السياسي:

بين أهم هؤلاء، ممن تركوا تأثيراً خاصاً، نذكر:

(أ) إيمانويل كانط (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤)، والذي سعى في «فلسفة القانون» الصادر سنة ١٧٩٧، إلى تفحص مصطلحات مثل «القانون»، «الحرية»، مؤسساً لثورة أخلاقية تضع قومية

عصره في إطار سياسي عقلاني أعلى (ودونما أن يغيض بالضرورة الحكّام البروسيين).

(ب) ادموند بيرك (١٧٢٩ ـ ١٧٩٧)، الذي أدان الثورة الفرنسية في عمله «تأملات حول الثورة الفرنسية» ـ ١٧٩٠، رغم تأييده قبل ذلك ثورة المستعمرين الأميركيين ضد الإنكليز.

(ج) توماس باين (١٧٣٧ ـ ١٨٠٩)، صدر له، وبتأثير من بيرك وسواه، «حقوق الإنسان» سنة ١٧٩١/ ١٧٩٢، وصرف بعض وقته في فرنسا، وكاد أن يذهب إلى المشنقة بتهمة معاداة الجمهورية.

(د) جرمي بنثام (١٧٤٨ ـ ١٨٣٢)، كان فيلسوفاً سياسياً، طبّق المناهج العلمية على المسائل الاجتماعية. وكان نشيطاً على مستوى الإصلاحات الاجتماعية، كما في قانون الجنايات، والبؤس والصحة العامة. وأشهر ما ينسب له هو قانونه: «أقصى السعادة للعدد الأكبر من الناس»، الذي وجد تعبيره الفلسفي والسياسي في مذهب النفعية Utilitarianism.

(هـ) جون ستيوارت مِلْ (١٨٠٦ ـ ١٧٣٢)، كانت أفكاره ثمرة تعاليمه السياسية المتحررة من والده، ستيوارت مِلْ، ومبادىء بنثام، والتي تجلّت في عمله «حول الحرية» (١٨٥٩) تأييداً كاملاً لحريات التفكير والتعبير، مع بحث مستفيض في الإشكالية الدائمة المتعلقة بالحكومة الديمقراطية ـ كيف يمكن حفظ حرية التصرف للفرد من دون التداخل مع حريات الآخرين. كما كان عمله «الحكومة المُمثلة» (١٨٦١)، بحثاً في أصول وحسنات قيام حكومة سياسية منتخبة وممثلة.

(و) هربرت سبنسر (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣)، لم ير مجالاً لملاءمة الاشتراكية مع الحرية، ودعا في عملية «الإحصائيات الاجتماعية» (١٨٥١) و«الإنسان في مواجهة الدولة) (١٨٨٤) إلى ضرورة وجود قيود معينة تحدُّ من نزعة الدولة لممارسة السلطة (راجع الفصل الثالث، ف ١٠، أ).

(ز) كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣)، اسمه الحقيقي «موردوخيا»، يهودي، درس الفلسفة الهيغلية في ألمانيا قبل أن يصبح صحافياً ثورياً. جعل أفكاره في «رأس المال» Das Kapital الذي حرّك أخيلة الثوريين الشيوعيين في كل مكان. أما «البيان الشيوعي»، الذي كتبه مع صديقه «أنجلز سنة ١٨٤٨، فقد كان عملاً أوّلياً وبياناً عقلانياً في تبرير الموقف الشيوعي. لم تلقَ نظرياته في الصراع الطبقي، والدمار الذاتي للرأسمالية، نجاحاً عملياً في بلدان أوروبا الغربية، كذلك لم تجد نظرياته حول «زوال الدولة» أي حظ عملي حتى في الاتحاد السوفياتي [سابقاً](*). (راجع أيضاً الفصل الثالث ف ١٥).

(ح) أما أعمال كتّاب متأخرين مثل ت. هـ. غرين، هـ. ج. لاسكي وبرتراند راصل، فهي تنتمي إلى حقل النظرية السياسية والفلسفة أكثر مما تنتمي إلى علم الاجتماع حصراً.

(*) يمكننا أن نضيف أن انهيار أنظمة المنظومة الشيوعية أواخر الثمانينات قد أضاف أسئلة أخرى إلى النقاش الذي دار دائماً حول نظرية ماركس وأفكاره و«توقعاته» ومدى مطابقتها للتاريخ وللواقع. [م].

الفصل الثالث

أوغست كونت وتطور علم الاجتماع

أب علم الاجتماع

١ ـ مولد علم الاجتماع:

بدأ علم الاجتماع، بوصفه علماً في ذاته مستقلاً عن الفلسفة الاجتماعية والسياسية، مع أوغست كونت (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧)، والذي يرجع إليه غالباً كـ«أبٍ لعلم الاجتماع». فقد امتلك العديد من الخِصال التي تكون لعالم الاجتماع بالمعنى الدقيق (راجع الفصل الأول، ف ١٠)، كما كان على معرفة عميقة بأعمال كتّاب السياسة الكلاسيكيين منذ أفلاطون.

٢ ـ كونت وعلم الاجتماع:

يعتبر إنجاز كونت في كل الأحوال أكثر من مجرد إسهام عادي في علم الاجتماع، رغم أن مسألة إبداعه، أو عدم إبداعه، لمادة علم الاجتماع ومصطلحه ستبقى موضع نقاش. لقد بحث في الإنسانية ككل. الإنسانية ككائن اجتماعي يحيا ويتطور، بكل علاقاته، وقابل لأن يكون موضعاً للتعميم والاستنتاج، وعلى نحو لا يقوم في أي علم من العلوم المسماة علوماً اجتماعية. كذلك لا يمكن أن يقال بحالٍ أنه مجرد «معلّم كبير» لعصره، أو مجرد «مؤسس»، فهو لا يقل راهنية عن بتهوڤن، مثلاً. وإذا كان هناك من مسائل باقية للبحث، فلأن من الصعب حتى الآن أن نقرر ما إذا كانت ظواهر سوسيولوجية معينة هي ظواهر اقتصادية أو فلسفة اجتماعية أو هي تنتمي لعلم النفس التطبيقي أو أنها مجرد طموحات أو آمال عالم جديد طموح.

نظريات كونت في علم الاجتماع

٣ ـ قانون المراحل الثلاث:

يرى كونت أن التطور الفكري للمجتمع يمرّ، تاريخياً، في مراحل ثلاث:

(أ) المرحلة **اللاهوتيّة**: أو الصورية؛ تفسّر الظاهرة الطبيعية في هذه المرحلة بواسطة قوى الأرواح أو الآلهة، أو حتى بواسطة مفهوم القوة نفسه.

١ ـ تقوم هذه الحالة أو المرحلة في فكر اليونان والرومان، في العصور القديمة، حين كان الناس العاديون يتعبدون للآلهة أو الآلهات، ويعترفون لهم أو لهن بدورٍ في حياة الناس اليومية، وأحسن مثال على ذلك ملاحم هوميروس. وحديثاً يمكن اعتبار مظاهر التنجيم والنصيب «الإلٰهي» بقايا لتلك المرحلة.

٢ ـ وفكرة المانا Mana لدى الشعوب البدائية ترتبط بتصور وجود قوى سحرية تحلُّ في الأشياء والأشخاص، ويمكن للناس أن تسيطر عليها جزئياً من خلال طقوس الصيد داخل الكهوف، التي مارسها أجدادنا الأوائل ـ في العصر الباليوليثي. كذلك في ظاهرة، الأشباح أو القوى الخفية Poltergeists التي تقوم في اعتقادات بعض الشعوب البدائية، والتي فيها ما يشبه فكرة المانا.

(ب) المرحلة الثانية، هي **المرحلة الميتافيزيقية**، أو المجرّدة؛ في هذه المرحلة تحلّ التجريدات أو الأفكار الميتافيزيقية المجرّدة في عقل الفرد محل الأرواح والآلهة سبباً لظواهر الطبيعة؛ وتنسب للقوى الميتافيزيقية نفس التأثيرات التي كانت تُنسب في المرحلة الأولى للآلهة وللقوى الفوق طبيعية.

(ج) المرحلة الأخيرة، هي **المرحلة الوضعية**، أو العلموية، حيث باتت الظواهر تفسّر وفق المبادىء العلمية.

والمراحل أو المستويات الثلاث هي، كذلك، مراحل متعاقبة يعبرها الفرد في تطوره من الطفولة حتى النضوج؛ إلا أنها قد تتواجد كذلك معاً في حالات ما ـ كما حدث للألمان في عهد أدولف هتلر من جمع بين «العلم» والإيمان بخرافة «العرق» في آن!.

٤ ـ العلم الوضعي Positivistic Science:

يضع كونت علم الاجتماع Sociology في قمة تطور مستويات التفكير الإنساني، وذلك لأنه يختزل طاقات العقل البشري كلّها، ولأن الإنسان بدأ به بمعرفة نفسه فعلاً.

(أ) يعتقد كونت أن «التصنيع» هو التطور الذي يصاحب المرحلة الوضعية، أو المرحلة الثالثة، وعلى نقيض المرحلة الثيولوجية وما رافقها من حروب واستعباد. إن تطبيق العلم «الوضعي» في شؤون البشرية سوف يؤدي حكماً، برأي كونت، إلى تقدّم الإنسانية نحو حقبة جديدة من السلم والبحبوحة والتفاهم.

١ ـ إلا أن المرء لا يحتاج إلا للقليل من الخبرة بشؤون الاقتصاد والتنظيم الصناعي ليكتشف

أننا ما زلنا بعيدين جداً عن أهداف السلم والبحبوحة والتفاهم الموعودة.

٢ ـ أما المعرفة الأكثر تدقيقاً بشؤون الاقتصاد والتنظيم الصناعي فربما تقنع حتى الأكثر تشككاً أن حقبة ما، من مثل ما اقترح كونت، ربما تكون ممكنة، وفي الحضارة الغربية على الأقل.

(ب) يتناول العلم الوضعي الوقائع كما تتبدّى لنا، كعلم الاقتصاد مثلاً، وبخلاف العلم المعياري Normative Science، كعلم الأخلاق، الذي يتناول قواعد السلوك ومعاييره.

١ ـ إلا أن الفصل بين الحقلين [أي العلمين] ليس دائماً بالأمر السهل. فاعتقاد أخلاقي ما، أو سلوك اقتصادي ما، ربما بدا واقعة أو معطى حقيقياً، بينما هو غالباً ما يكون قائماً على فرضية مسبقة حول «ما يجب أن تكون عليه الأشياء».

٢ ـ كذلك، ليس من الموضوعية الفصل بين علم الاجتماع وعلوم أخرى ربما بدت معيارية، مثل علم الأخلاق أو علم النفس، والصلة اليوم بين علم الاجتماع وهذين الحقلين لا تحتاج إلى دليل.

٥ ـ كونت والوضعية:

يضع كونت، كما رأينا، وفي سياق تأريخه لتاريخ الفكر العلمي، علم الاجتماع في ذروة ذلك التاريخ؛ فهو بحسب كونت «الدراسة الوضعية لمجمل القوانين الأساسية المتعلقة بالظاهرة الاجتماعية». ولذلك، فهو الأكثر تعقيداً وتركيباً بين العلوم، ولأن علم الاجتماع هو منهج علمي، أو أداة، فله بالتالي أهداف:

(أ) التمييز بين الوسائل والغايات، والبلورة الدقيقة الواضحة للغايات، ليس دائماً بالأمر السهل.

(ب) أن ترى كيما تحكم، هي القاعدة التي يمكن استخلاصها من تأسيس قوانين الاجتماع البشري واتجاهاته. إلا أن حكماً كهذا سيكون مجرد حكم تاريخي، إذا استند فقط إلى ما حدث، لأن إرادات البشر تنزع دائماً إلى إعادة تحديد المواقف وفق رغباتها أو قدراتها.

٦ ـ السكونية الاجتماعية والدينامية الاجتماعية:

يجعل كونت علم الاجتماع في نوعين: علم الاجتماع «السكوني» وعلم الاجتماع «الديناميكي». وبيان ذلك كما يلي:

(أ) **تعنى السكونية الاجتماعية** بدرس كيفية ارتباط أو اتصال الظاهرات الاجتماعية؛ فعلى سبيل المثال، يراقب الباحث بنية العائلة في مراحل مختلفة وكذلك العلاقة التي تربط العائلة، في هذه المراحل، بالأجزاء الأخرى في البنية الاجتماعية.

(ب) أما الديناميات الاجتماعية فتعنى بمسألة التقدم داخل التطور البشري. وهنا يلعب قانون المراحل الثلاث دوراً مركزياً.

علم الاجتماع بعد كونت

٧ ـ قيمة إنجاز كونت في الفكر السوسيولوجي:

رغم أنه بالإمكان اعتبار عمل كونت، الآن، كافر كثير العمومية من حيث الإطار وأنه سعيٌ في أمر كان، وسيبقى دائماً، واسعاً جداً ويصعب قوننته في شكل منطقي دقيق؛ فهو مع ذلك الأساس في توجيه مثل هذا البحث؛ [وذلك من خلال]:

(أ) تأكيده على الحاجة لدراسة الظاهرات الاجتماعية بارتباطها بالشروط التي تحدث فيها، وذلك أو بالغ الأهمية في كل بحث اجتماعي. لقد أعطى ذلك خطاً جديداً في البحث ـ فغدا علم اجتماع وليس مجرد فلسفة اجتماعية.

(ب) كذلك فإن تمييزه بين السكونيات الاجتماعية، الشروط البيئية للمجتمعات، والديناميات الاجتماعية، أو عمليات التحول في المجتمعات، هو من الأهمية بمكان.

وبمعزل عن كل الحجج والاعتراضات والبحوث التي تناولت إنجازا كونت (والتي هي في حد ذاتها دليل على عمق تأثير كونت)، فإن كونت يحتلُّ، دون أدنى ريب، موقعاً متفرداً في سياق تطور الفكر السوسيولوجي. وبعضُ السبب في ذلك هو دفعه للدراسة الاجتماعية باتجاه أن تكون علم اجتماع، بوصفه موضوعاً منفصلاً عن علم التاريخ وعن الفلسفة السياسية، وهما حقل إسهام الفلاسفة الاجتماعيين منذ أفلاطون.

لقد غدا هناك «علم» للمجتمع، رغم أنه سيكون من الأهمية بمكان التأكيد أنه علم بمقدار استخدام دراساته للمنهج العلمي، وفي التمييز بين الأجزاء التي تكوّن سيرة الإنسان الشاملة.

٨ ـ ازدياد الوعي بالظاهرة الاجتماعية:

لقد بات الإنسان على وعي بحقيقة «المجتمع وقضاياه ككل، وبطريقة أكثر وضوحاً عمّا قبل. ولم يكن ذلك ليحدث بمعزل عن: التقدم التقني الناتج عن الثورة الصناعية، والعواقب الاجتماعية التي نتجت عن التوسع الصناعي والتي يسعى العاملون الاجتماعيون ورجال الإدارة، سواء بسواء، إلى حلّها، تقدّم العلوم البيولوجية والتناقضات التي نتجت عن ردات فعل بعض رجال الدين المتزمتين حيال ذلك التقدّم، إنجازات الأنثربولوجي من مثل عمل سير أ. ب. تايلور «الثقافة البدائية» المطبوع سنة ١٨٧١، وعمل سير جايمس فرايزر «الغصن الذهبي» المطبوع سنة ١٨٨٠ (في طبعته الأولى) والذي غدا جزءاً من الأساسيات الأنثربولوجية

الكلاسيكية، الثورة في عالم النقل والاتصالات، وتنظيم العمل في الاتحادات المهنية. لقد أدّت العوامل تلك إلى قيام مجتمع أكثر وعياً بذاته، وأكثر وعياً بغايات الجماعة ووسائلها بمعزل عن فكرة المجتمع بالمعنى العام. ووجد هذا الاتجاه ما يعززه بقوة، مطلع القرن العشرين، من خلال الحرب العالمية الأولى بمذابحها وأحقادها، وبالركود الاقتصادي الذي بلغ ذروته في الثلاثينيات ممهداً الطريق نحو حرب عالمية أخرى.

٩ ـ الدراسة السوسيولوجية:

يمكن مقاربة حقل الدراسة السوسيولوجية الواسع عبر أكثر من خط واحد أو وجهة نظر واحدة:

(أ) يدرس بعض البحّاثة **حقولاً خاصة** ويستخدمون فيها النتائج التي بلغتها علوم أخرى مثل علم النفس وعلم الأخلاق في دراسة ثقافة المجتمعات البدائية، فأمكن لهم بالتالي إضاءة بعض الاتجاهات الاجتماعية لهذه الشعوب. وعلى سبيل المثال فقد درس برنسلاو مالينوفسكي (١٨٤٨ ـ ١٩٤٢) الميلانزيين في غينيا الجديدة، وأمكن له الاستنتاج أن عناصر المجتمع وتقاليده وأدواته إنما تتمحور في خدمة وظيفة محددة، دينية أو اقتصادية مثلاً؛ ومنهج المقاربة هذا هو ما ندعوه «بالوظيفية» Functionalism، (راجع الفصل الرابع عشر).

(ب) بعض الباحثين يدرسون **جوانب خاصة** في المجتمع، مثل الانتحار (راجع فصل ١ و٢ ب)، أو تقسيم العمل أو الرأسمالية (راجع فصل ١١ و١٢ ج).

(ج) وبعضهم يدرس أحياناً **ثقافات معينة في مناطق معينة**، مثل دراسة م. يونغ M. Young وب. ويلموت P. Willmot «العائلة والقرابة في شرق لندن» عن «روتلدج وكيغان بول ١٩٥٧).

(د) وتبقى مقاربات هي بمثابة **مراجعة واسعة** للحياة الاجتماعية ككل، بهدف تشكيل فرضية ما تتناول الوقائع الاجتماعية عموماً، وهو نهج الكتّاب الأكثر شمولية وذوي النزعات الإنسانية في الغالب (راجع فصل ١٧ و١٨). وهو تحديداً نهج الذين يرون علم الاجتماع بمثابة «دراسة وضعية لمجمل القوانين الأساسية المتعلقة بالظاهرة الاجتماعية».

المدرسة العضوية والشكلانية

١٠ ـ المدرسة العضوية The Organic Scholl:

قادت عناية علماء الاجتماع الأوائل بعلم البيولوجيا، وظهور عمل ش. دارون (١٨٠٩ ـ ١٨٩٢) وأ.ر. والاس (١٨٢٣ ـ ١٩١٣) حول أصل الأنواع والاختيار الطبيعي، عددٍ من علماء الاجتماع إلى إنشاء مقارنات بين المجتمع من جهة والإنسان كعضو متكامل من جهة ثانية وجرى

بالتالي استخدام مفردات مثل «أعضاء المجتمع» و«التمييز بين أجزائه»، أي بما يشبه اللغة المستخدمة في علم البيولوجيا.

(أ) وأحدُ أهم ممثلي هذا الاتجاه هو هربرت سبنسر (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣). كتب سبنسر «مبادىء علم الاجتماع»، في ثلاثة مجلدات، واستغرق إنجازه اثنتين وثلاثين سنة. استخدم سبنسر في عمله أدلة ومعطيات من علمي البيولوجيا والأنثربولوجيا، وطبّق معاييره في التعقيد والتمييز والتكامل على المجتمع الإنساني: فالتمييز الواضح بين الوظائف المختلفة داخل المجتمع وازدياد الميل «الوضعي» باتجاه السيطرة العلمية على البيئة البشرية سوف يؤدي إلى إنتاج أكثر وإلى أوقات فراغ أكثر وإلى ترسّخ أفضل للقيم. (راجع أيضاً فصل ٢، ١٨، فقرة و).

(ب) كان لإنجاز سبنسر أثراً أكثر وضوحاً في أمريكا حيث استخدم يو.ج. سمنر W.G.Sumner (١٨٤٠ ـ ١٩١٠) أفكار «الأساليب الشعبية» (التقاليد والعادات الاجتماعية و«القيم» Mores أساليب شعبية أكثر إلزاماً) في تطوير وجهة نظر فلسفية من المجتمع تقوم على ثقة مطلقة بفضائل نمط التنافس الأمريكي، وحرية السوق، Laissez-taine، والمجتمع التكنولوجي المتقدم.

١١ ـ المدرسة الشكلانية The Formal School:

قامت هذه المدرسة على فكرة أنماط Forms(*) أو أشكال العلاقات الاجتماعية.

(أ) بدأ غيورج سمنل، الألماني (١٨٥٨ ـ ١٩١٨)، بتطبيق فلسفة كانط (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤) على قضايا المجتمع وكتب حول الأشكال Forms التي يمكن للعلاقات الاجتماعية أن تتخذها، بحث سمنل في العلاقة ما بين الفرد والمجموعة، واعتبر علاقات مثل التنافس أو التضامن أو تقسيم العمل أشكالاً يمكن دراستها بوصفها وقائع مشتركة في سائر المجتمعات.

(ب) أما ألفرد ڤيركاندت (١٨٦٧ ـ ١٩٥٣) فقد عني بالوجوه النفسانية للعلاقات الاجتماعية، مثل مواقف الاحترام، الخجل والانطواء Submission. وكان هدفه وصف الأشكال أو المقولات «الأخيرة» للعلاقات الاجتماعية بهدف تحديد العناصر الأساسية التي تقف خلف كل تحوّل.

(ج) وركّز ليوبولد ڤون وايز (١٨٦٧ ـ ١٩٦١) على المقاربة التجريبية، أي المرتكزة على الملاحظة والتجربة. رأى ڤان وايز ضرورة مقاربة العلاقات الاجتماعية من دون افتراض مسبق لغايات أو أغراض لها، وهي صعوبة إضافية، لتعذر دراسة العلاقات الاجتماعية بمعزل عن أغراض تلك العلاقات أو غاياتها (راجع فصل ٥).

(*) Form هو الصورة الكلية، في التراث الفلسفي الألماني، راجع كانط. [م].

(د) ووجدت الشكلانية Formalism تأييداً لدى ماكس ڤيبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) الذي توسّع في فكرة الأشكال أو الأنواع في العلاقات الاجتماعية. وبوجود هذه الأنواع أو المقولات يغدو ممكناً العثور على أساس للمقارنات الممكنة، وأصرح الأمثلة على هذه الأنواع أو المقولات، الرأسمالية والبروتستانتية. وطبّق ڤيبر نظريته هذه في دراسته لأديان العالم وللبيروقراطية.

الوظيفية Functionalism

١٢ ـ إميل دركهايم:

يمكن اعتبار إميل دركهايم (١٨٥٨ ـ ١٩١٧) بمثابة رائد للمدرسة الوظيفية، رغم أن إطار أعماله وعمقها كانا من الاتساع بالقدر الذي جعله أحد أشهر المفكرين السوسيولوجيين في القرن التاسع عشر. كما أنه بالإمكان العثور على صلة ما تربط فكره بالمدرسة العضوية من جهة وبأولئك الذين يعتبرون علم الاجتماع تركيباً للعلوم الاجتماعية من جهة ثانية.

(أ) يقسم دركهايم علم الاجتماع إلى ثلاثة أقسام، كما يلي:

١ ـ المورفولوجيا الاجتماعية Social Morphology، التي تعنى بالقاعدة الجغرافية للشعوب وعلاقتها بأنماط المؤسسات الاجتماعية؛ ومشكلة توزع السكّان تقع في هذا الإطار.

٢ ـ الفيزيولوجيا الاجتماعية Social Physiology، هي الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية، بحيث يتناول الواحد منها فئة معينة من المعطيات والوقائع، مثل الأخلاقيات، القانون، والاقتصاد.

٣ ـ علم الاجتماع العام General Sociology، هو تركيب للنتائج التي تبلغها العلوم الاجتماعية المتخصصة، مثل الاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية، بمقدار ما تكشف عن وجود معطيات اجتماعية، ويبحث بالتالي في إمكانية قيام قوانين عامة تتعلق بهذه المعطيات.

(ب) إن قوة الإلزام الذي يفرضه المجتمع على الأفراد، من مثل النواهي الأخلاقية، قادت دركهايم إلى نتيجة مؤداها أن المجتمع إنما يقوم ككائن منفصل عن الأفراد، الذين يتألف منهم، وأعلى منهم في آن.

(ج) ولبيان فرضيته حول وجود التضامن الاجتماعي، يلجأ دركهايم إلى المعطيات الإحصائية. وعملاه «تقسيم العمل» و«الانتحار» هما بعض أهم أعماله في تطبيق فكرته تلك. (راجع فصل ١ و٢ ب).

(د) وسعادة الفرد، في رأيه، هي في التطابق مع القواعد أو المعايير الاجتماعية المتفق عليها، وبغياب ذلك، تغدو الشخصية عرضة للاختلال أو الحالة التي يسميها دركهايم «أنوميا» Anomie. (راجع أيضاً فصل ٤، ١٦).

(هـ) وفي عمله «الأشكال البدائية للحياة الدينية»، يكشف دركهايم عن العلاقات التي تقوم بين شخصية الفرد والنظام الاجتماعي.

١٣ ـ تاثير دركهايم:

كان لدركهايم دونما ريب تأثيراً واضحاً على علم الاجتماع الفرنسي وعلى أعمال كتّاب آخرين، وعلى سبيل المثال:

(أ) فقد طور مالينوفسكي ورادكليف ـ براون (راجع فصل ٤، ١٢) مناهجه على دراساتهما الوظيفية، في حقل الأنثربولوجيا.

(ب) وكذا بارسونز Parsons (راجع فصل ٤، ١١) ومرتون Merton في أمريكا، يدينان في أعمالهما له بالكثير.

١٤ ـ الـوظيفـية:

رغم أن هربرت سبنسر هو أول من استخدم هذا المصطلح (راجع فقرة ١، أ) إلا أن دركهايم منح أفكار سبنسر المزيد من التحديد والدقة، وذلك بتأكيده أن تفسير أية ظاهرة اجتماعية يقتضي، أولاً، اكتشاف الأسباب التي تقود إليها ثم الوظيفة التي تمثّلها في مجمل الفاعلية الاجتماعية.

(أ) يتبين بالتجربة، أن تطبيق فكرة المنهج الوظيفي على المجتمعات الصناعية المعقدة هو أكثر صعوبة منه على الشعوب الأكثر تبسيطاً.

(ب) يستخدم مرتون مصطلحي «وظيفة Function» و«قصور وظيفي Dysfunction في ميدان التغيّر الاجتماعي (راجع فصل ٤، ١٣).

(ج) يمكن لمصطلح «وظيفة» أن يستخدم، عند البعض، بطريقة ذاتية وعلى نحو إيديولوجي؛ فاللامساواة الاجتماعية على سبيل المثال ربما كان لها وظيفة رغم أن دعاة المساواة ينظرون إليها بوصفها وظيفة ناقصة أو إخفاقاً في القيام بالوظيفة.

الاقتصاد والمجتمع

١٥ ـ كارل ماركس:

ينسب كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) وف. باريتو (١٨٤٨) (راجع ١٦)، تماماً كماكس ڤيبر، أهمية واضحة للجوانب الاقتصادية في المجتمع. كان كارل ماركس (راجع فصل ٢، ف ١٨، ز) مؤرخاً اقتصادياً واجتماعياً وداعية سياسياً أكثر مما كان عالم اجتماع سياسي بالمعنى الدقيق.

(أ) يأخذ كارل ماركس وجهة نظر مادية من التاريخ، معتبراً أن تطور المجتمعات إنما يتحدد بحسب الاحتياجات الاقتصادية. وهو يبشّر بالصراع الطبقي على قاعدة نظريته في «القيمة الزائدة Surplus Value» التي يجب أن تضاف على كل السلع بوصفها مؤشراً إلى كمية العمل التي أنتجها.

(ب) تنبأ كارل ماركس بانهيار الرأسمالية، وبقيام المجتمع العمالي اللاطبقي.

(ج) ورغم أن نبؤات ماركس لم تتحقق، فإن عمله الضخم «رأس المال» وكذا «البيان الشيوعي»، تحديداً، الذي أنجزه ماركس مع صديقه أنجلز، كان لهما أبلغ الأثر على الفكر السياسي في العالم، وقدّما الأداة النظرية التي استخدمها لينين في الثورة الشيوعية لسنة ١٩١٧.

١٦ ـ باريتو V.Pareto:

يدعو باريتو للتمييز بوضوح بين ما هو عقلاني حقاً، وبين ما يظن أنه كذلك أي ما هو قائم في الواقع على منطق مغلوط.

(أ) هو يطلق على المعقولات لفظة اشتقاقات Derivation بينما الواقع الكامن خلفها هو البقايا Residues.

(ب) في إصراره على مصطلحات مثل «الاستمرار أو التشبث الجمعي»، ليصف طرق التفكير المحافظة، أو «تبادل النخب»، وسواها، يبدو باريتو وكأنه قد سقط في الفخ الذي غالباً ما يسقط فيه السوسيولوجيون المحدثون، وهو اللجوء إلى المفردات والعبارات المضللة أو المبهمة ليشيروا من خلالها إلى مفاهيم هي إما شديدة التعقيد وأكثر صعوبة من أن تترجم في كلمات علمية دقيقة، أو عاجزة عن هذه الترجمة أساساً: فهي مفردات ومصطلحات تعبّر عن أفكار بسيطة بطريقة معقدة. وعلماء الاجتماع الذين تؤرقهم مسألة تبرير وجود علم الاجتماع، ميّالون في الغالب، كما يبدو، لابتداع تقنية لفظية خاصة، وغامضة أحياناً.

علم الاجتماع في بريطانيا

١٧ ـ علم الاجتماع البريطاني:

عني علماء الاجتماع البريطانيون بتطبيقات المنهج السوسيولوجي على حقول معينة أو مناطق معينة أكثر من عنايتهم ببحث القضايا الشاملة جداً أو المجردة. وكانت أبحاثهم، بالتالي، في مسائل الأخلاقيات أو الدينيات أو الطبقات الاجتماعية مشبعة بروح علمية خدرة وبعيدة عن الاستنتاجات أو الخطابات الحماسية.

١٨ ـ علماء اجتماع بريطانيون:

يمكن اعتبار هوب هاوس Hob House ووستر مارك Wester Mark بين علماء الاجتماع الأكثر نفوذاً وتأثيراً قبل الحرب العالمية الثانية، وكانت أعمالهما مفعمة بروح سامية، ومشغولة خصوصاً بمثُل العدالة الاجتماعية والتطور الاجتماعي.

(أ) أنشىء أول كرسي لعلم الاجتماع في بريطانيا في مدرسة لندن للاقتصاد London School of Economics، وشغله هوب هاوس (١٨٦٤ ـ ١٩٢٩) وكان معنياً خوصاً بمسألتي التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي. وفي عملية «العقل في التطور» (١٩٢٦)، و«الأخلاق في التطور» (١٩١٥)، يرفض هوب هاوس المنهج البيولوجي ويسعى بالمقابل إلى تطبيق علم النفس على معطيات الحياة الاجتماعية، في الأول، وإلى تطبيق علم النفس وعلم الأخلاق في الثاني. وفي عمله «الثقافة المادية والمؤسسات الاجتماعية عند الشعوب البسيطة» (١٩١٥)، مع زميليه ج.س. ويلز وم. جينسبرغ (الذي سيخلفه في الكرسي لاحقاً)، يمكن اعتبار هوب هاوس رائداً في ابتداع المنهج المقارن الذي يجمع في تجربة الشعوب البدائية معطيات الاقتصاد إلى الحكم والعدالة وتقاليد الزواج والمركز الاجتماعي والملكية في آن. وتميّزت استنتاجاته في ما خص التطور الاجتماعي، خصوصاً، بقدرٍ واضح من التفاؤل.

(ب) ي. أ. وست مارك، فنلندي الأصل (١٨٨٢ ـ ١٩٣٩)، وهو الذي خلف هوب هاوس على كرسي علم الاجتماع في مدرسة لندن للاقتصاد. كان وست مارك معنياً، خصوصاً، بالدراسات المقارنة في ميدان الأخلاقيات؛ وغدا عمله «تاريخ الزواج» مرجعاً كلاسيكياً في هذا الميدان.

(ج) ويسير موريس جينسبرغ M. Ginsberg (١٨٨٩ ـ ١٩٧٠) في الاتجاه عينه، رغم أنه لم يترك أعمالاً كبرى قياساً بمن سبقه. طوّر جينسبرغ نهجاً في جمع المعطيات أكثر هدوءاً وتدقيقاً، وكان له بالتالي أعمال نقدية للأعمال التي تناولت هذا الميدان. وفي عملية «علم الاجتماع» (١٩٣٤) و«علم نفس المجتمع» (١٩٢١)، يظهر جينسبرغ مهارة واضحة في العرض الواضح، العادي، والدقيق للأفكار والمعطيات التي تجعلها كتابات بعضهم غامضة، ملتبسة وعصية على الفهم، بينما هي في واقعها الطبيعي بخلاف ذلك تماماً. وجمعت مساهماته حول الفلسفة الاجتماعية في ثلاثة أجزاء تحت عنوان: «مقالات في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية» (عن هاينمان، ١٩٤٧ ـ ١٩٦١). وعناوين الأجزاء الثلاثة هي على التوالي: حول «تنوع علم الأخلاق»، «العقل واللاعقل في المجتمع» و«التطور والتقدم».

الفصل الرابع

علم الاجتماع الحديث

أسباب تطور علم الاجتماع الحديث

١ ـ الاهتمام المتزايد بالمسائل السوسيولوجية:

يأتي هذا الاهتمام نتيجةً لتحول اهتمام الناس، أكثر فأكثر، نحو قضايا مجتمعاتهم ككل، بمعزل عن قضية هذا الفرد أو تلك المجموعة. لقد نما شعور متزايد أن تلك القضايا الفردية أو الجزئية إن هي إلاَّ جوانب أو نتائج تنتج عن قضايا عالمية أو وطنية أكثر اتساعاً، أو هي في الأقل مصاحبة لها. لقد بلغت القضايا السوسيولوجية المستوى الذي باتت معه على تماسٍ مباشر مع ما يمسّ حياة الناس إلى حدٍّ بعيد.

٢ ـ صعود العلم:

شهد القرن العشرون ذروة ما يمكن تسميته بحقبة صعود العلم، والتي بدأت بنيوتن ثم تراكمت بقوة إلى عصرنا هذا، والتي نتمثّل آثارها في ميادين السلطة والمواصلات والنقل والدعاية والسبل الكثيرة المتاحة في بناء الثروة. ثم كان للانعكاسات الاجتماعية الناتجة عند التوسع الصناعي، بالتلازم مع اللامساواة في مسألة امتلاك الثروة واستخدامها، مظاهرها ونتائجها الاجتماعية التي تمثلت أو أثرت في قضايا مثل السكّان والتوزع السكّاني، الانقسام الطبقي، العلاقات بين العمال وأصحاب العمل وعلى النظام السياسي نفسه(*).

٣ ـ منهج البحث العلمي:

غدا نهج البحث العلمي في المعطيات وعلاقاتها وترابطها واستنتاج الفرضيات وتطبيق

(*) راجع للكاتب حول الآثار الاجتماعية والسياسية للتوسع الصناعي في الفصل الثاني من «الخدمات الاجتماعية البريطانية» Macdonald and Evans Ltd, 1968 -Hand book series.

هذه الفرضيات على السياسات الاجتماعية نهجاً تطبيقياً نراه في أعمال الفلاسفة الاجتماعيين والإداريين والمصلحين الاجتماعية.

(أ) يمكن اعتبار فلسفة جيرمي بنثام (راجع فصل ١١، ف ١٨، د) أول محاولة لتطبيق المنهج العلمي على المسائل الاجتماعية.

(ب) وبين المصلحين الذين اشتغلوا على القضايا الاجتماعية الناتجة عن الثورة الصناعية، نذكر جايمس كاي J. Kay (أو السير كاي لاحقاً) الذي كتب حول «الشروط الأخلاقية والطبيعية للطبقات العاملة» (١٨٣٢)، وادوين شادويك E. Chadwick الذي كتب «تقرير حول الظروف المأساوية للعمّال» (١٨٤٢) التقرير الذي هزّ الأوساط الجاهلة بتلك الظروف؛ وشارلز بوث الذي كتب «حياة وعمل سكان لندن» (١٨٩١ ـ ١٩٠٣)، وب. سيبوم راون تري B.S. Town Tree الذي منح شروط العمل في يورك سنة ١٨٩٠ تحت عنوان: «البؤس: دراسة في حياة مدنية» والذي صدر سنة ١٩٠١، ثم تلاه لاحقاً دراسات أخرى تحت نفس العنوان.

٤ ـ الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

قادت الحرب العالمية الأولى وما تلاها من اضطراب داخلي وإحباط وبطالة بلغت ذروتها في الثلاثينيات، ثم الحرب العالمية الثانية، إلى تسريع حركة الانتقال إلى الليبرالية في القرن العشرين، كما دفعت الأمة قدماً نحو قيام دولة الرفاه الاجتماعي وجلبت علم الاجتماع بالتالي إلى صلب الحياة المعاصرة وكان لزاماً بالتالي أن تثير التغيرات في المؤسسات، في العائلة، في الأفكار الدينية والأخلاقية، في الموقف من الجريمة، في طبيعة الطبقات الاجتماعية وحراكها، وفي إدارة الأنشطة العامة، كان لزاماً أن يثير ذلك كله اهتمام علم الاجتماع الذي غدا الآن خارج الفلسفة والذي بدا مجبراً، كيما يكون له حد أدنى من القبول، أسوة بعلم الاقتصاد مثلاً، أن يفضي أو يصل إلى نتائج لها بعض التأثير العملي في حياة الناس العاديين.

٥ ـ الوضعية الأكاديمية لعلم الاجتماع منذ الحرب العالمية الثانية:

شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ازدياداً واضحاً في الاهتمام بعلم الاجتماع في الأوساط الأكاديمية، وغدا الناس على بيّنة أكثر بهذا المصطلح، سلباً أو إيجاباً. أما الاقتصاديون فقد اعتادوا النظر إلى علم الاجتماع كحقل ملتبس غير محدد، مع ادعاء بالعلمية لا تزيد عما شخّصه مارك توين في توريته: «عجيب أمر العلم. كيف يمكن أن يبنى عالم كامل من الأنساق والقوانين استناداً إلى هذا المعطى أو ذاك!» في «الحياة على الميسيسيبي» [ورغم ذلك]:

(أ) فقد اتسع إطار تدريس علم الاجتماع في الجامعات منذ الستينيات، خصوصاً، وغدت مادة علم الاجتماع جزءاً ثابتاً في غير برنامج وفي غير مستوى.

(ب) وإلى الدرجات التي تمنح في علم الاجتماع العام، فإن امتيازات أكاديمية قد تمنح في حقول معينة، مثل علم اجتماع التربية، والتي ربما تصل بعض المؤسسات به إلى درجات عليا.

(ج) أدى التوسع في الخدمة الاجتماعية وتسهيلات التدريب في ميادين مثل العناية بالطفل، وخدمات الأهلية Probation Service، إلى توجيه مزيد من الاهتمام والعناية بالموضوعات السوسيولوجية.

النظريات الحديثة في علم الاجتماع

٦ ـ البحث عن نظرية سوسيولوجية:

في كتابه «أفول الغرب»، ينتهي أوزوالد شبنغلر (١٨٨٠ ـ ١٩٣٦)، الفيلسوف الألماني، إلى نتيجة مؤداها أن المجتمعات الغربية عاجزة أن تتقدم إلى أكثر مما بلغته، وأنها وبعدما بلغت ذروة تقدمها ستأخذ في الانحطاط والزوال. لم تجد هذه النتيجة الترحيب لدى الكثيرين، وبخاصة عند أولئك الذين يعتقدون أن قضاء التاريخ ليس قدراً لا يمكن ردّه، وأن المستقبل لا يمكن أن يكون قصة مرسومة ومحددة سلفاً، كما الفيلم في السينما، وإنما في وسع الناس في ما لو عرفوا أكثر عن ذواتهم ومجتمعاتهم أن يكونوا أكثر تأثيراً وفعلاً في تطور هذه المجتمعات. وعلى ذلك فإن البحث يجب أن يتجه نحو العثور على نظرية للمجتمع، تتدرّج من مجرد تأملات نفسانية بالمعنى الواسع إلى أبحاث دقيقة تناولت الجماعات والطبقات والتقاليد والمعتقدات وذات نتائج ملموسة على مستوى فهم المجتمع كما على مستوى التأثير فيه.

٧ ـ بعض علماء الاجتماع البارزين:

(أ) هنري توماس H.T. Buckle، ذهب مذهب سبنسر (راجع فصل ٢، ف ١٨، ز) في تطوير نظرية حول «وراثة خصائص معينة مكتسبة»، وهو ما كان بدأه لامارك (١٧٤٤ ـ ١٨٢٩). وفي كتابه «تاريخ الحضارة في إنكلترا» (١٨٥٦)، يرسي باكل أهمية خاصة على دور المحيط أو البيئة؛ وعلى سبيل المثال تأثير الجغرافيا على الدين. كذلك يشترك باكل، مع كونت، في الاعتقاد أن اكتشاف القوانين الاجتماعية العامة، والعمل بموجبها، سيكفلان للمجتمع سعادته وتقدمه.

(ب) أما هوب هاوس Hob House (راجع فصل ٣، ١٨، أ) فيتفق مع دركهايم أن الغاية القصوى لعلم الاجتماع هي التأليف بين العلوم المجتمعية (راجع فصل ٣، ١٢) وبحيث يمكن اكتشاف خطوط تطور المجتمعات واتجاهاتها؛ وهو حاول في كتابه «التطور الاجتماعي» اكتشاف معايير هذا التطور وشروطه.

(ج) كذلك ويلهلم واندت W. Wundt (١٨٣٢ ـ ١٩٢٠)، فقد اعتقد أنه بالإمكان الوصول إلى دراسة علمية للمجتمع، وأنه بالإمكان اكتشاف المبادىء التي تصل بين جانبين مثل علم الأجناس وعلم السياسة وإلى الحد الذي يسمح ببناء فلسفة اجتماعية. وهو نفسه كان فيلسوفاً بمقدار ما كان عالم نفس اختباري.

(د) وأخيراً، غراهام والاس G. Wallace (١٨٥٨ ـ ١٩٣٢) الذي يعتبر أحد مؤسسي «علم النفس الاجتماعي»، وله إسهاماته وخصوصاً في مسألة اللاعقلانية التي تقف أحياناً خلف «الرأي العام» والسياسة عموماً.

علم الاجتماع الأميركي

٨ ـ التأثير الأميركي على علم الاجتماع:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع تعاظم قوة الولايات المتحدة الأميركية، غدا إسهام علماء الاجتماع الأميركيين أكثر ثقة وتأثيراً وبخاصة في مسألة تصنيف المجتمعات واستقراء المراحل التي قطعتها كيما تغدو مصنّعة و«حديثة»، وكذا العقبات التي تعيق هذا «التحديث».

٩ ـ روستو والنماء الاقتصادي:

يتمحور عمل روستو W. Rostow وبخاصة في كتابه «مراحل النماء الاقتصادي» (١٩٦٠) ـ عن مطبعة جامعة كمبردج ـ حول فكرة التطور وتشكّل مراحل هذا التطور بدءاً من الظروف الأكثر بدائية وصولاً إلى مجتمع الوفرة والاستهلاك الهائل. وتبدو نظرية روستو في المراحل في ما خص المجتمع القائم حالياً في الولايات المتحدة الأميركية، على قدر من الإقناع رغم أنها لا تفعل أكثر من إعادة وصف ما هو مألوف ومعروف. إلا أن أهمية هذا التطور (لعالم الاجتماع كما للناس موضوع هذا التطور) إنما تكمن في طبيعة التغير الاجتماعي المصاحب للتطور الاقتصادي وفي أهميته.

١٠ ـ مراحل التطور الاقتصادي عند روستو:

تتدرج مراحل التطور الأساسية كما يلي:

(أ) المرحلة الأولى وتتصف «باقتصاد زراعي بدائي».

(ب) مرحلة توفر شروط النهوض وتتبدى في الثورة الصناعية وفي تمركز السلطة ضمن إطار من النظام والقانون، وهي حال فرنسا في القرن التاسع عشر، مثلاً، ويمكن أن تجدها أيضاً في دول متطورة أخرى.

(ج) مرحلة النهوض الفعلي، كما في بريطانيا ١٧٨٣ ـ ١٨٠٢، أو في الولايات المتحدة

١٨٤٣ ـ ١٨٦٠، أو في الأرجنتين منذ ١٩٣٥ أو في الهند والصين منذ ١٩٥٢. وهو ما سيقود إلى المرحلتين الرابعة والخامسة التاليتين؛ وهذا تحديداً الأمر الذي كان محل نقد دائم. فالمرحلتان التاليتان إنما تصفان ما حدث فعلاً في المجتمعات الصناعية أكثر مما هما مرحلة تطور مستقلة عن هذا المجتمع أو ذاك.

(د) في المرحلة الرابعة هناك دافع للنضوج، حيث يغدو النمو الاقتصادي أسرع وتيرة من النمو السكاني وحيث تنجح الصناعة في تلبية شروط المنافسة العالمية.

(و) المرحلة الخامسة هي مرحلة الاستهلاك الكثيف العالي والتي تحققت في الولايات المتحدة، كندا، استراليا، نيوزيلندا وبعض بلدان أوروبا الغربية. أما مشاكل الوفرة وإنتاج بضائع وسلع غير ضرورية وغير دائمة للسوق استهلاكية وضرورة أن تستمر الصناعة في إنتاج المزيد والمزيد من السلع إذا أريد لها أن تستمر، فمشاكل تحلّها الحكومات من خلال تبخيرها مدخرات المواطنين في الحروب، واقتراح مطالب جديدة، ومن خلال الدعاية المكثفة للسلع وكذلك عبر إنتاج سلع سريعة التآكل أو الاستهلاك.

ملاحظة: نتجنب دائماً الإيحاء بأي حكم مسبق في انتظار عودة القارىء إلى نص النظرية الأساسي كيما يغدو الحكم ممكناً.

١١ ـ تالكوت بارسونز:

تقوم السمعة العلمية المرموقة لبارسونز، أساساً، من خلال تحليلاته الثاقبة لحركة التطور واتجاهاته التي أدت إلى نشوء دولة نشطة حديثة مثل الولايات المتحدة الأميركية.

(أ) فقد نشر بارسونز سنة ١٩٦٤ مقالة بعنوان: «كليّات التطور في المجتمع»، والعنوان في حد ذاته كاف للدلالة على طابع التعميم والشمول الذي ينحو إليه فكره. فعلى قاعدة «تحليل الفعل الاجتماعي»، يصنف بارسونز السلوك وفق دوافع «العامل الاجتماعي» ـ (راجع بارسونز، «بنية الفعل الاجتماعي»، ماغرو، هيل، وبارسونز وسكيلز، «نحو نظرية عامة في الفعل»، مطبعة هارفارد، ١٩٥١، «والبنية والعملية في المجتمعات الحديثة»، فري برس، ١٩٦١).

(ب) عني بارسونز Parsons كذلك بـ«التحليل الوظيفي Functional Analysis»، (راجع الفصل الثالث، فقرة ١٤). وهو يرى أنه إذا كان لنظام اجتماعي أن يستمر فعليه تلبية أربعة «احتياجات وظيفية»:

١ ـ الأداء نحو هدف.

٢ ـ التكيّف.

٣ ـ التكامل.

٤ ـ الأداء النمطي.

حول هذه الاحتياجات، أو المطالب، تنشأ المؤسسات وتعزز نفسها، وتؤدي وظائف متخصصة؛ وظيفة السياسي على سبيل المثال.

الوظيفية في علم الاجتماع الأميركي

يرى بعض علماء الاجتماع أن النظرية «الوظيفية Functionalism» قد ارتبطت على نحو وثيق بالجماعات البدائية، كما في أعمال دركهايم، رادكليف براون (راجع عمله «البنية والوظيفة في المجتمع البدائي»، كوهن ووست، ١٩٥٢) ومالينوفسكي في عمله حول سكان جزر التروبرياند في جنوب الباسيفيك (راجع أعماله «الحياة الجنسية لدى البدائيين»، ١٩٢٩، و«الجريمة والعقاب في مجتمع بدائي»، ١٩٢٠، و«مغامرات في غرب الباسيفيك»، ١٩٢٢). هي مقاربة «عضوية Organismic» لا تتصل نتائجها، مثل تلك المتعلقة بوظائف السحر في المجتمعات البدائية، بواقع المجتمعات الحديثة إلا على نحو عرضي ويكاد لا يذكر.

(أ) لقد جرى الاعتراض أن مجرد وصف الأصل السوسيولوجي واستمراره لا يكفي، كما حاول رادكليف براون، لتفسير استمرارية النظام الاجتماعي ككل.

(ب) وكذا مالينوفسكي، الذي ركّز على أصل عناصر معينة، مثل الطقوس السحرية، وشكل استمرارها من دون حل إشكالية هذه الاستمرارية نفسها(*).

١٣ ـ روبرت ك. مرتون:

يمكن، بمعنى ما، القول إن روبرت ك. مرتون، عالم الاجتماع الأميركي، قد حرّر مفهوم الوظيفية من الإرث البيولوجي والأنثربولوجي الذي علق به طويلاً (راجع له «النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية» عن فري برس، ١٩٦٧).

(أ) يصنف مرتون آثار العناصر النمطية أو الاستخدامات أو التقاليد في ثلاث:

١ ـ ما يساعد النظام الاجتماعي على التكيف مع المطالب أو التحديات الداخلية والخارجية، وتسمى هذه «وظائف Functions».

٢ ـ ما لا يساعد النظام الاجتماعي على مثل هذا التكيّف، وتسمى هذه «نقص وظيفي Dysfunctions.

٣ ـ ما لا علاقة له بمسألة التكيّف.

(*) ملاحظة: في وسع المرء أن يقول، كما أشير سابقاً، إن السحر ما زال موجوداً في المجتمعات الصناعية، في الإعلان على سبيل المثال، من دون أن يكون في طبيعة استخدامها ما يبرر ضرورتها.

(ب) يمكن للوظيفي أو للنقص الوظيفي أن تكون معلنة، أي ظاهرة وواعية أو مبطنة، أي غير معروفة وغير مقصودة(*).

(ج) من الواضح أن التمييز بين الوظيفي والنقص الوظيفي هو أداة نافعة وبخاصة في درس مشاكل التغير الاجتماعي، رغم أنها قد تكون دون ذلك على المستوى العملي والتطبيقي، إذ من الصعب على سبيل المثال إقامة مثل هذا التمييز في تقييم نوع التعليم الشامل في النظام التربوي الثانوي في بريطانيا.

نظريات «المدى المتوسط»

١٤ ـ دراسات «المدى المتوسط»:

يدرس مرتون كذلك المؤسسة البيروقراطية والسلوك المتوقع للرسميين. هذا النوع من البحث هو ما يدعوه مرتون نظريات «المدى المتوسط» ـ أي بين النظريات ذات الأفق الشامل وتلك المعنية بحقول محدودة، كما في دراسة جماعة معينة، كدراسة ي.أ. توماس وف. زنانيسكي حول «الفلاّح البولوني في أوروبا وأمريكا» (١٩١٨).

١٥ ـ نظريات المجموعة:

ركّز الكثير من أعمال السوسيولوجيين الأمريكيين على مجال المجموعات، كما في دراسة تيودور نيوكمب حول «كلية بنينجتون للبنات» في الولايات المتحدة، (راجع كتابه «علم النفس الاجتماعي»، ١٩٥٣)، أو دراسة س. ستافر «الجندي الأمريكي» (عن مطبعة جامعة برنستون، ١٩٤٩). أما الدراسة الأكثر شهرة في هذا النوع فهي سلسلة دراسات هاوثورن Hawthorne التي أنجزت على أعمال «شركة الكهرباء الشرقية» بين ١٩٢٩ و١٩٣٢ والتي تمحورت حول ما سمي بـ«روح الفريق Team Spirit».

(أ) يبدو التمييز بين المجموعة المرجعية، التي يرغب الفرد بالتماهي معها، والمجموعة الفعلية، والتي هو عضو فيها ومن دون أن يرغب بالتماهي فيها، أمراً على قدر من الأهمية والفائدة في البحث.

(ب) لا يمكن، ربما، لهؤلاء الذين يتماهون مع مجموعة معينة أن يحكموا على نحو صحيح على نوع السلوك الذي تمارسه تلك المجموعة، ولا أن يحكموا بالتالي على قيمة هذا السلوك.

(*) يستخدم هذان المصطلحان، هنا، على نحو يغاير الاستخدام الفرويدي التحليلي ـ النفسي: فالمضمون الظاهر للحلم هو الجانب السطحي المُعلن، بينما الجانب المُبطن هو المعنى الحقيقي للحلم.

١٦ ـ السلوك المنحرف:

هو السلوك الذي لا يتطابق أو ينسجم مع ما هو مقبول، عموماً، في جماعة من الجماعات. عني «مرتون» بأنواع السلوك المنحرف ودرجاته، وحاول تبيان كيف يدفع ضغط البنى الاجتماعية الأفراد نحو سلوك غير متطابق أو منحرف.

(أ) يستعمل «مرتون» مصطلح أنومي Anomie، والذي استخدمه أولاً دركهايم (راجع فصل ٣، ف ١٢)؛ ويشير به إلى «تقهقر البنية الثقافية، وهو ما يحدث، خصوصاً، في حال القطيعة الحادة بين الأهداف والمعايير الثقافية والإمكانات التي تقدمها البنية الاجتماعية للأفراد للتصرف في ضوء هذه الأهداف أو لبلوغها». وهو أمر يشير، في ما هو أبعد، إلى نوع من المجتمع غير المستقر وينقصه الإجماع على المبادىء والمعايير.

١ ـ الأهداف الثقافية، هي الغايات أو الطموحات التي تقترحها البنية الاجتماعية للأفراد أو تشجعهم على طلبها وبلوغها.

٢ ـ الوسائل المؤسسية، هي حسب مرتون، طرائق بلوغ هذه الغايات أو الطموحات.

(ب) وللفرد، حسب مرتون، أن يقبل الاثنين معاً، الغايات والوسائل، أو واحداً منهما: والانحراف إنما يحدث، مثلاً، حين يجري رفض الأهداف مع التمسك بالوسائل والأدوات المقترحة أساساً سبيلاً إليها، ويتجلى الانحراف إذ ذاك في ما يسميه بالطقسية Ritualism أو الحرفية (راجع فصل ٧، ف ٥، د). وإذا طال الرفض الاثنين معاً، الغايات والوسائل، واستبدلهما الأفراد بغاياتهما ووسائلهما الخاصة، فهو ما يمكن تسميته بالتمرد.

(ج) ويرى مرتون أن المجتمع الأميركي المعاصر يحيا حالة من الأنوميا هذه، بسبب التركيز الشديد على هدف معين، مثل تحصيل الثروة، ودون أن يكون مصحوباً بوسائل مشروعة لبلوغ ذلك.

١ ـ لقد قاد اغتيال السناتور روبرت كندي، مثلاً، إلى تشكيل لجنة وطنية للتقصي حول أسباب تفشي العنف وطرق منعه، فنشرت بين عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ مجموعة دراسات حول عدد من الانحرافات في المجتمع الأهلي وتضمن تقريرها كذلك جملة توصيات واقتراحات. وفي ملخص لهف دايڤيس وتد روبرت غـرّ، يتحدث كلاهما عن نوع من «فقدان الذاكرة التاريخية»، يحجب الكثير من الماضي المتمرد والذي هو تراث الأمريكيين ومن رؤية الذات باعتبارهم «شعب خيار النهار الأخير».

٢ ـ ورغم أن ٢٢٠ أمريكياً قد ماتوا في نزاعات أهلية داخلية في خمس سنوات (حتى منتصف ١٩٦٨)، كان نسبة الـ١,١ في المليون هذه لا تقارن بمعدل ٢٣٨ في المليون لسائر

الأمم، وأقل من النصف عن النسبة الأوروبية ٤ ,٢ في المليون.

(د) تبدو الحالة التي تطرقت إليها النقطة الأخيرة (ج) حالة الإنسانية جمعاء، حيث الانحراف هو المعادل لفقدان الرغبة في التكامل مع المجتمع.

١٧ ـ الصـراع:

ليس المجتمع، في حال من الأحوال، ذلك الجسم المترابط عضوياً حيث كل جزء فيه يعمل دائماً بانسجام تام مع سائر الأجزاء؛ بل إن الصراع لا يقوم بين الأفراد فحسب، وإنما في داخل كل فرد كما أوضح بجلاء فرويد وأتباعه. إلا أنه ربما يحدث أحياناً للمجتمع، كما للفرد، أن يسود نظام مرن فيستوعب التغييرات الاجتماعية الطارئة من اضطرابات أو نزاعات تهدد الانسجام الوظيفي القائم؛ مثلما استوعب النظام البريطاني، مثلاً، التغييرات الذي أحدثتها حكومة حزب العمال منذ سنة ١٩٦٤، أو إعادة تنظيم الإدارة البيروقراطية وفق تقرير لجنة فلتون بعد سنة ١٩٦٨. ومثل هذا الحال يمكن وصفه بتعبير التوازن الديناميكي Dynamic Equitibrium.

(أ) ومع ذلك، فإن هناك نزاعات بين عناصر المجتمع تعصى على الاستيعاب وتبقى مصدر تهديد للاستقرار، مثل الصراع البروتستانتي الكاثوليكي في إيرلندا الشمالية، الذي بدأ سنة ١٩٦٩، والصراع بين العمال وأرباب العمال، أو النزاعات بين الاتحادات المهنية نفسها.

(ب) ورغم أن بريطانيا لا تعيش «حرباً طبقية» كما توقع كارل ماركس (راجع فصل ٢، ف ١٨، ز)، فإن صراعاً من نوع آخر ينشأ عن طرائق العيش والتفكير المتباينة؛ مثلما يحدث حين يستدعي التطور الصناعي حدوث هجرات «للأجانب» إلى المجتمع حاملين معهم بنيتهم الاجتماعية الخاصة (راجع مارجريت ستايسي «التقاليد والتغيير: دراسة عن بانبوري» من مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٠).

(ج) يمكن للأفراد، كذلك، أن يكونوا في حال حرب مع مجتمعهم أو مع جماعتهم. والأمر هنا لا يقع على عاتق الفرد وحده، بل إن الحدة أو الافتقار إلى المرونة، التي ربما هيمنت على الجماعة تغدو عائقاً أمام تكامل الفرد مع جماعته ومصدراً لاضطرابه وقلقه.

(هـ) وربما قاد، أخيراً، النقص في المعلومات والنقص في المقدرات التكنولوجية أو في تنظيم السلطة وعدم الانسجام بين أفراد الجماعة، التي تتشارك الحياة الاجتماعية، إلى فشل أحلام أو طموحات أولئك الذين يحلمون أو يعملون من أجل عالم جديد، من مثل اضطرابات الطلاب، على سبيل المثال، منذ الستينات. وإذا بلغ الاضطراب درجة من العنف كفيلة بتدمير بنية المجتمع، فإن ما يعقب ذلك هو حال من الفوضى وعدم الاستقرار وسيادة شرعة القوة والعودة بالتالي، عدا السلطة السياسية، إلى توازنات الحياة البدائية وشروطها.

الفصل الخامس

العلوم الاجتماعية

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية

١ ـ العلوم الاجتماعية(*) المتخصصة:

بعد أن بحثنا في طبيعة علم الاجتماع وحدوده، بوصفه دراسة علمية، يمكننا الآن أن نرى كيف يختلف علم الاجتماع، في طبيعته وحدوده، عن دراسات اجتماعية أخرى تشترك معه في كونها تتناول الناس الذين يحيون في مجتمعات إلا أنها اختصت بدراسة جوانب محددة من الحياة الاجتماعية، وكل جانب باعتباره اختصاصاً له موضوعه الخاص وميادينه الخاصة وطرائق بحثه الخاصة. ولذلك فقد أسميت علوماً اجتماعية «متخصصة»، وهي تضم عموماً ما يلي:

(أ) علم الاقتصاد Economics، هو دراسة للسبل التي تتوسلها الشعوب والأمم في تأمين عيشها أو معاشها. والكلمة مشتقة من مفردة يونانية بمعنى «تدبير معاش العائلة».

(ب) علم السياسة Politics، أو العلم السياسي، هو دراسة أشكال الحكم أو السلطة، ومشتق من المفردة اليونانية Polis، المدينة ـ الدولة، والتي لها دلالات سياسية ودينية لدى اليونانيين.

ملاحظة: علم الأخلاق علم معياري وإنشائي Normative يبحث في معايير السلوك وقواعده، أو كيف يجب أن يتصرف الناس، بخلاف العلوم الوضعية Positive التي تبحث في كيف هو واقع الناس، علم الاقتصاد الاجتماعي.

(ج) علم النفس الاجتماعي Social Psychology، يبحث في الجانب النفسي والعقلي في

(*) يذهب البعض إلى تسميتها «علوم مجتمعية»، لكننا نرى أن هذه الترجمة أكثر أمانة للنص. [م].

حياة المجتمعات. هو يتناول مثلاً فرضية وجود «إرادة عامة»، وسلوك جماعي كما يبحث في ظاهرة القيادة.

(د) الأنثربولوجيا الاجتماعية Social Anthropology، هو يبحث في مكان الإنسان في سياق تطور الدولة الحيوانية والإنسانية، خصوصاً، وفي مظاهر المجتمع لدى الشعوب البدائية كما يعبّر عنها تقاليدها وشرائعها ومعتقداتها.

(هـ) الأثنولوجيا Ethnology، هو دراسة السلالات أو الأجناس.

(و) القانون Law، هو دراسة القواعد التي تنظم حياة المجتمع، والتي تضعها وتفرضها السلطة أو الدولة بهدف تنظيم العلاقات بين المواطنين وبين المواطنين والدولة. الشكل الأولي للقوانين، ومادتها الخام، هي التقاليد؛ تتخذ تقاليد الزواج، مثلاً؛ شكل قوانين تضعها الدولة موضع التنفيذ وتعاقب في ضوئها أو تثيب.

٢ ـ المؤسسات الاجتماعية:

يتناول العلم الاجتماعي «التخصصي»، من حيث الأساس، المؤسسات الاجتماعية، وبخاصة علاقات المجتمع التي تعني الجماعة ككل، وبحيث تغدو مخالفة هذه العلاقات مخالفة للمجتمع ككل. ومصدر هذه العلاقات هو إما المجتمع ككل، أو هيئات فيه قادرة على فرض هذه التنظيمات ـ مثل الكنيسة.

(أ) يرى بعض علماء الاجتماع أن علم الاجتماع هو الذي يدرس هذه المؤسسات الاجتماعية، وأن العلوم الاجتماعية «المتخصصة»، مثل الاقتصاد والسياسة، إنما تساعد في بلوغ نتائج تعنى بجوانب محددة، مثل وضع العائلة بحسب خلفيتها الاقتصادية أو السياسية، أو الحراك بين الطبقات تحت تأثير بنية التعليم الذي توفّره الدولة.

(ب) يبدو علم الاجتماع، من وجهة نظر أكثر شمولاً، أكثر من مجرد علم اجتماعي تخصصي يقدّم توصيفاً أو تصنيفاً لأشكال العلاقات الاجتماعية؛ وإنما هو يجمع أو يؤلّف بين نتائج مختلف العلوم الاجتماعية التخصصية، ليس من هذه الجهة أو تلك وإنما من جهة المجتمع ككل. (يمكن اعتبار الشيوعية في المجتمع السوفياتي السابق كسلطة يقوم أساسها الاقتصادي في حكم نُخب الحزب على سائر الأفراد؛ وبحيث تتولى هذه النخب الإيديولوجيا والسلطة السياسية، ولأن مركز هذه النخب يعتمد على هذه الوضعية تحديداً).

٣ ـ علم الاجتماع تخصص أم فلسفة!:

تجد فكرة قيام علم اجتماع «عام»، منفصلاً عن العلوم الاجتماعية المتخصصة، أساسها عند كثيرين وبخاصة دركهايم وهوب هاوس (راجع فصل ٣، ف ١٢ و١٨).

(أ) في وسع البعض، مع ذلك، أن يجادل في اعتبار علم الاجتماع علماً تخصصياً، أسوة بسائر العلوم الاجتماعية الأخرى، وذلك في سعيه لبلوغ نتائج تعنى بنتائج لها طابع محدد، وليس في العام أو المطلق، وفي كونه يستخدم طرائق خاصة ومحددة (راجع الفصل السادس).

(ب) لكن علم الاجتماع يبقى معنياً بمسألة القيم:

١ - فهو يسعى إلى اكتشاف الحقيقة أو إلى التحقق من الفرضيات التي تبلغها العلوم الاجتماعية، من مثل الافتراض أن الحكومة شر، ولكن لا بد منه، كما يدرس الطرائق التي تستخدم في هذه العلوم.

٢ - هو يقدم الأساس الابستمولوجي (المعرفي) للعلوم الاجتماعية، أي القواعد التي تسمح بقيام معارف متخصصة.

٣ - هو يسعى، بحسب تعبير أفلاطون، أن «يرى الأشياء ككل»، وأن يعاين المعطيات الاجتماعية ويقدر قيمتها لا بحسب هذا الجانب أو ذلك وإنما لحياة الإنسان عموماً.

الفلسفة الاجتماعية

٤ ـ الفلسفة

يذهب مفهوم علم الاجتماع في الفقرة السابقة، رقم ٣، إلى اعتباره فلسفة اجتماعية. فما هي الفلسفة؟.

(أ) الفلسفة Philosophy كلمة إغريقية تعني «حب الحكمة أو المعرفة»، كما يُعتقد أن فيثاغوراس Pythagoras هو أول من استخدم هذا المصطلح. وبهذا المعنى فالفلسفة عند اليونانيين كانت تغطي معظم حقول المعرفة.

(ب) كان مصطلحا الفلسفة الطبيعية والفلسفة الأخلاقية يستخدمان بمعنيين مختلفين، فيتناول الأول العلوم الطبيعية ـ الرياضيات، الفيزياء الخ، ويتناول الثاني العلوم المرتبطة بالتفكير والقيم ـ مثل المنطق وعلم النفس والأخلاق وغيرها.

(ج) تتباين وجهات نظر الفلاسفة المحدثون حيال تعريف الفلسفة وحدودها؛ ونكتفي في إطار عملنا باعتبار الفلسفة محاولة بحث عن الصورة الحقيقية للكون وعن موقع الإنسان فيه.

(د) الفلسفة الاجتماعية هو الميدان الذي يسعى الفيلسوف فيه إلى تحديد علاقة العلوم عموماً بحياة المجتمع، وهي مهمة غير محددة بل عسيرة وربما زادها التجريد الفلسفي الزائد تعقيداً وغموضاً ـ مما يذكّرنا بسان جوان في مسرحية برنارد شو حيث بعض ما يبدو عظيماً للفيلسوف هو من دون معنى أو لا يعني شيئاً للإنسان العادي.

٥ ـ هدف الفلسفة الاجتماعية:

إذا كان لعلم الاجتماع أن يكون أكثر من مجرد عرض للتقاليد والمعتقدات من جهة وأكثر من مجرد جمع من جهة ثانية لدراسات تفصيلية حول الجماعات والمناطق، فهو ملزمٌ أن تكون له فلسفة ترشده إلى بعض القيم في الحقل المسمّى مدنيّة. فعلى سبيل المثال، أسس بعض العلماء في شباط ١٩٦٩ «الجمعية البريطانية للمسؤولية الاجتماعية في العلم»، بهدف مراقبة بعض النشاطات البحثية للعلماء والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية المتأتية عنها، وبهدف رسم حدود واضحة للأبحاث المستقبلية وبخاصة في الميادين التي ربما كان لها أبلغ الأثر على المجتمع، مثل البحوث النووية، الأسلحة الجرثومية والهندسة البيولوجية. فالسيطرة على عناصر الحياة في أنبوب أبحاث في كامبردج سنة ١٩٦٩ قد فتحت أمام التلقيح الاصطناعي احتمالات لا تدرك نهاياتها وتنال بقوة من موقع العالم كمواطن سويّ ومسؤول.

تختص الفلسفة الاجتماعية بالسمات التالية:

(أ) هي يجب أن تعنى بالأهداف، بينما يعنى علم الاجتماع بالوسائل.

(ب) إذا كان للبحث في الوسائل أن يصل إلى نتيجة ذات معنى فإن الأهداف يجب أن تبقى تحت السيطرة الاجتماعية. على الفلسفة الاجتماعية أن تحدد، مثلاً، ما إذا كان الحراك الطبقي هو هدف في ذاته، وإذا كان الأمر كذلك فما هي الوسائل التي تساعد على بلوغ تلك الأهداف.

(ج) والفلسفة الاجتماعية يجب أن تعنى، أخيراً، بالقيم، حيث البعض، ومنهم بعض علماء الاجتماع أنفسهم، يبدو أسير قيوده الخاصة (راجع فصل١، ف ٨ ب، وفصل١، ف١٠). فالبعض ما زال مصراً أن يسأل مع باكون وبيلاطس البنطي «ما هي الحقيقة»، رغم أن السؤال ينتهي إلى لا شيء. ومع ذلك فهناك قضايا لا يسعنا تجنبها، مثل تلك التي عرضنا لها في مطلع هذا المقطع.

التاريخ والبيولوجيا

٦ ـ علم التاريخ وعلم الاجتماع:

لا يعتبر علم التاريخ علماً اجتماعياً تخصصياً، بالمعنى الذي رأيناه، لكن علاقة وثيقة تربطه، مع ذلك، بعلم الاجتماع لكونه دراسة لتطور الوقائع التي يضعها أو يشترك فيها البشر في المجتمعات. ولتوضيح إشكالية هذه المسألة نقول:

(أ) إن الافتراض أن علم الاجتماع لا يدرس غير العامل الاجتماعي في التاريخ يساوي تماماً الافتراض المعاكس أن علم التاريخ لا يدرس غير العامل التاريخي في حياة المجتمعات.

(ب) هناك اتجاه واضح لدى الكتّاب الألمان (ترولتش Troeltch وسواه) لرسم تمييز حاسم بين التاريخ وعلم الاجتماع، وذلك لاختلاف نوع المعرفة الذي يطلبها الواحد عن الآخر.

١ ـ فالتاريخ، حسب رأيهم، علم الوقائع الكلية الشاملة، وما يطلبه المؤرخ هو الكليات Wholes.

٢ ـ أما علم الاجتماع فهو معني بالعلاقات الاجتماعية فقط، كما تتمثل في المؤسسات والثقافات.

(ج) أما الكتّاب الفرنسيون، أمثال سي Sée ومانتو Mantoux، فيعتقدون بوجود علاقة أوثق بين التاريخ وعلم الاجتماع.

١ ـ فالمؤرخ معني بتفسير الوقائع الملموسة والمحددة.

٢ ـ أما عالم الاجتماع فمعني بقوانين الحياة الاجتماعية واتجاهاتها.

(د) التفسير التاريخي الدقيق للوقائع هو الذي يعتبرها أجزاء من كلٍّ أكثر شمولاً ولا يمكن أن تدرك تماماً إلا في ضوء هذا الكل: مثال ذلك العلاقة بين البيوريتانية والرأسمالية كجزء من تشكّل المجتمع ككل (راجع ر.هـ. توني، «الدين وصعود الرأسمالية» عن مورني ١٩٤٨ وبنجوين ١٩٦٦).

(هـ) والتاريخ، مثله مثل علم الاجتماع، ملزم أن يستند إلى النتائج التي تتوصل إليها العلوم الاجتماعية الأخرى، في ميادينها الخاصة، مثل علم الأخلاق وعلم النفس.

(و) لا يستطيع المؤرخ، وكما عالم الاجتماع، أن يتجنب ملامسة موضوع القيم.

(ز) عندما تكون الدراسة معنية بوقائع اجتماعية، مثل تاريخ العائلة وموقعها في المجتمع، فهي إذ ذاك أقرب إلى علم الاجتماع منها إلى التاريخ. يقدّم التاريخ الوقائع، بينما يتولى علم الاجتماع تفسيرها في ضوء معطيات أخرى تقدّمها نتائج علوم اجتماعية أخرى.

لم يعد علم التاريخ اليوم مقيّداً بذلك التقليد القديم الذي يحصره في ترجمة الحياة الشخصية أو إنجازات الملـوك والشخصيات المشهورة، والتي غالباً ما تكون معبّرة عمّا هو مهم أكثر من أهميتها الخاصة تحديداً. فالتاريخ، في الأزمنة الحديثة، بات أكثر عناية بالجماعات وباتجاهات الحياة الاجتماعية عموماً. إنه يقترب لأن يكون علم اجتماع تاريخي Historical Sociology.

٧ ـ علم البيولوجيا وعلم الاجتماع:

لأن البشر هم في الأساس شكل من أشكال الحياة، حق للبعض، من أمثال ر.ر. ماريت

R.R. Marett، أن يفترض أن الأنثربولوجيا الاجتماعية، أو التاريخ الطبيعي للإنسان، هي فرع من فروع البيولوجيا.

(أ) إلا أننا، رغم ذلك، نقول إنه ما دام الاجتماعي Sociality، وليس مجرد الجمعي Gregariousness، أمراً لا يقوم إلاّ بين البشر، يغدو من الصعب بالتالي أن ننسب الكثير إلى البيولوجيا، كاختصاص دقيق ومحدد. وسيغدو هذا الاستبعاد أكثر وضوحاً حين يصل الاجتماعي إلى مستوى المؤسسات.

(ب) كذلك، كان هناك محاولات لإيجاد تشابه بين البيولوجي والسوسيولوجي، إلا أنها بقيت تشابهات، وفكرة أعضاء التي تستخدم كثيراً (في البرلمان، في الحكومة، في القضاء، وفي النظام السياسي) لا يمكن ردّها بحال من الأحوال إلى علم البيولوجيا.

(ج) لكننا نستدرك فنقول إن بعض الأبحاث في حقل البيولوجيا، مثل نظرية لامارك Lamark حول وراثة الصفات المكتسبة والنظريات الداروينية حول التطور والارتقاء الطبيعي، قد تركت من دون أدنى شك تأثيراً واضحاً في آراء الغربيين ومواقفهم الدينية والأخلاقية، كما أن العمل على مسألتي الوراثة والبيئة قد أسهم، ويجب أن يسهم، إلى حد كبير في قيام فهم أفضل للظواهر الاجتماعية. بل إن في وسع المرء أن يلاحظ أنه لولا الاجتماعي لما كان في وسع الإنسان، الضعيف الجسد وذو النزعة التدميرية الظاهرة، أن يكتب له البقاء والحياة. ونقول في الاتجاه نفسه، أن البحث في ما يربط بين بقاء الإنسان وتقدمه من جهة واجتماعيته من جهة ثانية، وفي ما خصّ، كذلك، الانعكاسات السوسيولوجية الناتجة عن سيطرة الإنسان المتزايدة على بيئته البيولوجية بل وعلى الحياة نفسها سيكون على قدر كبير من الأهمية والخصوصية.

(د) وأخيراً، وبمعزل عن حقيقة ما هو روحي في طبيعة الإنسان، فإن علاقة ما تربط الإنسان، من دون شك، بأشكال الحياة البدائية التي سبقته (دون أن يعني هذا أنه متحدر من قرد). وفي كتابه «القرد العاري ـ دراسة زيولوجية في الحيوان البشري» ـ عن جوناثان كيب، ١٩٦٧ ـ يلقي ديزموند موريس إضاءات كثيرة على الجوانب البيولوجية للبشر، كما يلقي ظلاً من الشك حول القيمة العلمية المفترضة لدراسات الشعوب «البدائية» ـ فالأنثربولوجيا الاجتماعية إنما تعنى فعلياً بحالات قصور الحياة الاجتماعية وفشلها أكثر مما تعنى ببيان مصادر هذه الحياة الاجتماعية.

وربما كان من الإنصاف أن نشير إلى الرد على ديزموند موريس وإن بدا أقل إمتاعاً في «القرد العاري أو أصل الإنسان ـ رد على ديزموند موريس» لجون لويس J. Lewis وبرنارد تورز B. Towers (عن كارنستون برس، ١٩٦٩). كذلك لا بد من الربط بين هذين الكتابين بعمل روستو Rostow على مراحل النمو الاقتصادي (الفصل الرابع، فقرة ١٠).

الفصل السادس

مناهج علم الاجتماع

الحاجة إلى المسح الاجتماعي

١ ـ علم الاجتماع التطبيقي:

إذا كان لعلم الاجتماع، مثله مثلُ علم النفس، أن يكون ذا معنى فعلي في حياة المجتمعات فلا مفرّ له من أن يكون علم اجتماع تطبيقياً ـ فلا علم اجتماع من أجل علم الاجتماع تماماً كما أن لا فن من أجل الفن. على علم الاجتماع أن لا يكون ترفاً أو تمريناً للذهن، وإنما بحثٌ تسهم نتائجه في مساعدة الناس على فهم أنفسهم ومجتمعهم وعلى اتخاذ ما أمكن من إجراءات تساعد في تحرير هذه المجتمعات من الشكوك والقلق والصراع والسلبيات التي تنغّص حياة الأفراد والمجتمعات في آن.

٢ ـ مجال علم الاجتماع التطبيقي:

إذا كان المطلوب من علم الاجتماع تقديم نتائج فورية للمجتمع، فإن الأفكار ذات الأفق الشامل يجب أن تترك لأفلاطون وكونت وسبنسر وهـ.ج ويلز، والكتّاب الذين ينحون نحوهم، والذين لا تعوزهم لمسة العبقرية أو التعاطف الإنساني العميق. أما إذا أريد منهم القوى التي تحرّك مجتمعاً محدداً فلا بد من اللجوء إلى منهج سوسيولوجي أكثر تحديداً. فدراسة مشكلة المراهقين، مثلاً، بشكل عام وعلى مستوى العالم ربما تعود ببعض النتيجة، وكذا حول الاتجاهات والحركات العالمية، لكن الأمر سيكون مختلفاً تماماً، بل وفورياً وعملياً، حين تسعى الدراسة لاكتشاف العوامل التي تجعل المراهقين في مكان معين وزمان معين يتصرفون بطريقة معينة. وفي هذا الإطار سيكون بالإمكان، على سبيل المثال، تحديد الأغراض المريبة التي تلاحق المراهقين وتدفعهم إلى ما هم فيه من نمط إنفاقي واستهلاكي كثيف؛ وسيكون

ممكناً بالتالي تعيين الإجراءات التي يتوجب على المؤسسات، وبخاصة الحكومة، اتخاذها. إن اتخاذ الإجراءات اللازمة، مثل تلك، هو أمر لا يقع في إطار اختصاص عالم الاجتماع أو سلطته: فوظيفته إنما تقوم في توصيف الحالة وإقامة الاستنتاجات المناسبة ثم اقتراح ما هو ضروري.

٣ ـ علم اجتماع «المدى المتوسط»:

إن أكثر المقاربات إنتاجية، بعد تجربة ربع قرن، هي البحث أو الدراسة في المعطيات الاجتماعية بالاستناد إلى ما أسماه مرتون Merton نظريات «المدى المتوسط». هناك في الواقع لائحة طويلة من المشكلات الاجتماعية التي تحتاج البحث والمتصلة بالظروف الراهنة والتي يمكن أن تشير إلى أداء وظيفي سيىء من المجتمع ناتج عن فشله في التكيف مع تلك الظروف، مشاكل مثل انحراف الأحداث، المراهقة، الأمية، الإدمان، الأمراض السارية وسواها.

المناهج الأساسية للبحث السوسيولوجي

٤ ـ تقنيات الدراسة الاجتماعية:

في إطار البحث السوسيولوجي، جرى تطوير تقنيات خاصة لأسئلة «المدى المتوسط»، وجرى ربط المسائل بمجموعات معينة وأماكن معينة، وتعزز الاتجاه نحو المزيد من الدراسات الموضعية الضيقة. لا تختلف هذه المناهج، جذرياً، عمَّا هو مستخدم في حقول أخرى، مثل بحوث السوق والعمل والاتجاهات السياسية. والغاية من ذلك كله هو استخراج المعطيات الكافية، بينما يبقى أمر تفسيرها وتقييمها متروكاً لعالم الاجتماع، الذي يحتاج في إنجازه لهذه المهمة إلى ما تقدمه، كذلك، العلوم الاجتماعية المتخصصة.

أما «الحكم القيمي Value Judgment» على النتائج التي بلغها عالم الاجتماع، والتي تتعلق بحياة الأمة ككل، فهي وظيفة الفيلسوف الاجتماعي، أو وظيفة عالم الاجتماع الذي يقوم بمثل هذا الدور.

٥ ـ الاستمارة:

إن إحدى أكثر الطرائق بساطة ومباشرة في الحصول على المعطيات أو المعلومات المتعلقة بمواقف الناس، أو مجموعة مختارة منهم، حول مسألة معينة هي في توجيه أسئلة محددة لهم إما شخصياً ومباشرة أو بواسطة البريد.

(أ) يجب أن يكون الباحث هنا مدركاً **بدقة** عمّا يبحث أو ما يحاول بلوغه، مثلاً كيف يقضي المراهقون أوقات فراغهم؟ وصيغة السؤال هنا حاسمة.

(ب) **يجب أن لا تكون الأسئلة مبهمة**: بل تُدرك بسهولة من قبل المتلقي، كما أنها يجب أن تكون مصاغة بشكل يؤدي إلى إجابة محددة. مثلاً: إن السؤال الذي يقول:

هل تذهب إلى السينما؟ (١) غالباً ، (٢) في المناسبات! .

إنما يترك احتمالات متعددة وغير دقيقة تحت مصطلحي «غالباً و«في المناسبات».

(ج) يجب **تجنب** الهوى أو الميل أو أنواع التأثير الأخرى. مثلاً، من الأفضل أن سؤال: «هل تتجنب حضور الأفلام التي توضع عليها علامة X»، هو أكثر موضوعية من السؤال: «هل تتجنب حضور أفلام الرعب؟»؛ إذ أن كلمة «رعب» في الصيغة الثانية توحي بموقف للباحث من هذه الأفلام.

(د) يجب استبعاد الأسئلة التي تغطي عدداً واسعاً من المسائل أو الاحتمالات؛ أو يجب **تفصيلها في أسئلة فرعية محددة**. إن سؤال: «هل تحبّذ عقوبة الإعدام»، مثلاً، هو من الاتساع بحيث يبدو صعباً الإجابة عايه بـ«نعم» أو «لا»، إلا إذا جرى تحديده في أسئلة فرعية محددة إضافية. هذه الأسئلة الإضافية هي التي تسمح بتحديد الإجابة.

(هـ) بعض الناس لا يزعجون أنفسهم بالإجابة على الأسئلة المكتوبة، خصوصاً إذا كانت طويلة وتفصيلية، مع تفريعات؛ أما حين لا تؤخذ الاستمارات بالجدية المناسبة ـ جدية الاستفتاءات الأمريكية ـ فإنها تكون مجال تسلية للمتلقي أكثر مما هي مجال بيان مواقفه الحقيقية.

(و) على الباحث في الاستفتاءات الموجهة إلى الجماعات «البسيطة» أو «البدائية»، أن يحرص حيال الإجابات المضللة أو المحاولات (الطفولية أحياناً) التي ترمي إلى التحايل وعدم الاستجابة الدقيقة.

٦ ـ المادة الموثّقة:

أحد المصادر الأساسية للمعطيات هي المادة الموثّقة، في أشكال تتدرج من الرسائل الشخصية والملاحظات المكتوبة إلى الوثائق الحكومية والإحصائيات. كما أن وثائق الإذاعة والتلفزيون هي مصدر آخر للمعطيات، رغم صعوبة أن لا تنتهي متابعة أو إصغاء طويل إلا إلى مادة من خمس دقائق أو تكاد.

٧ ـ مراقبة الأحوال الاجتماعية:

في وسع الباحث نفسه أن يشترك في وضع اجتماعي ما، في الحدود التي يبقى معها مراقباً لا أكثر؛ يستطيع أن يكون «في» الوضع الاجتماعي موضوع البحث، كما في حالة إضراب مثلاً.

٨ ـ تقنيات الإحصاء والعينات:

تقتضي هذه التقنيات قدرات رياضية وتقنية في العمل على البيانات والجداول.

(أ) طرائق العينة: تتميز هذه الطرائق بأنه يمكن الحصول بواسطتها على النتائج، وتحليلها من ثمة، في وقت قصير نسبياً، وأقل كلفة بكثير من عمليات الإحصاء الشامل، كما أنه بالإمكان بالنظر إلى حجمها اكتشاف مواضع الخطأ فيها والعمل على تدقيقها وتصحيحها.

(ب) تقع العينات في أكثر من نوع أو شكل، **العينة العشوائية** أو العينة بالصدفة، حيث يجري الانتقاء وبشكل يتيح، قدر الإمكان، فرصة متساوية لكل العناصر موضع البحث؛ **العينة التصنيفية**، حيث تؤخذ عينة من كل مجموعة من المجموعات موضوع البحث، مثلاً عينة من الطبقة الوسطى، أخرى من الطبقة العاملة الخ؛ **العينة المتعددة المستوى**، حيث تتفرع العينة إلى عينات فرعية، مثلاً المجموعة الكافية تتفرع إلى مراهقين وغير مراهقين، وما شابه؛ **العينة بالحصة**، الحصة هنا تعود إلى عدد من الأفراد الذين سيجري العمل عليهم وذلك عبر التفريع إلى مجموعات أصغر؛ **والعينة المكانية**، حيث تقسم البلاد إلى قطاعات، وكل قطاع إلى منطقة محددة يجري العمل عليها.

(ج) أخطاء العينات: تنشأ أخطاء العينات إما من حجم العينة، أو من الميل، أو من فشل الباحث في تغطية كامل العينة ـ عدا الأخطاء المتوقعة في إجابات المتلقين أو المستجوبين.

٩ ـ تحليل النتائج:

يواجه علماء الاجتماع، في تحليلهم للنتائج المستقاة من الطرائق الإحصائية والعينات، مشكلة دائمة وهي العمل على استخدام كل ما لديهم من أدلة لصياغة معيار أو مقياس يصلح للمادة موضوع البحث [أو ما يمكن تسميته بمعيار الضبط]، وهو شبيه بما يستخدمه علماء النفس في حقل اختبارات الذكاء حيث تجلب معاً الأنواع المختلفة من اختبارات الذكاء، مثل اختبارات الألفاظ والأرقام، وذلك لتأسيس ما يسمى بعامل «الذكاء العام»، الذي يستخدم كمعيار أو مقياس للذكاء ـ رغم أن مسألة طبيعة الذكاء ما زالت بحاجة كما أعتقد إلى دراسات إضافية.

المسح الاجتماعي والدراسات المتخصصة

١٠ ـ المسح الاجتماعي:

المسح الاجتماعي هو العملية التي نحصل من خلالها على المعطيات في حقل محدد.

(أ) من الأمثلة على ذلك المسح الذي أجري «محافظي(*)» الطبقة العاملة في إنكلترا المدينية» لروبرت ماكنزي وآلان سيلڤر (في «ملائكة في الرخا» عند هاينمان، لندن، ١٩٦٨).

١ - يذكر الباحثان مصادر تمويل مسحهما، لكنها لم تكن كافية؛ لذلك فقد تحملا شخصياً نصف التكاليف. إن الطبيعة المكلفة لمثل هذه المشاريع أمر مألوف لدى الباحثين.

٢ - كذلك يصف ملحق الكتاب طرائق العينة التي استخدمت في المسح.

(ب) «التقليد والتغيير - دراسة عن بانبيوري» (عن مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٦٠) لمرغريت ستاسي، هو نتاج ثلاث سنوات من العمل الميداني وست سنوات من تحصيل المعطيات. أما غاية العمل فتصفه ستاسي كما يلي: «غاية البحث هي دراسة البنية الاجتماعية والثقافة في بانبيوري وخصوصاً في حقل تسوده الصناعة بالمعيار الواسع».

(ج) مثال آخر، هو عمل سير جايمس كاي شاتورات وادوين شادويك وآخرين. (راجع الفصل الرابع، ف ٣).

(د) كذلك أنشىء قسم المسح الاجتماعي لتوفير المعطيات المطلوبة للمصالح الحكومية الأخرى.

(هـ) وأخيراً، جرى تأسيس مجلس البحوث الاجتماعية في بريطانيا وأحد أهدافه المساعدة في تمويل تكاليف مشاريع المسح، والتي غالباً ما تكون عالية.

(و) تقدّم الحكومة البريطانية، دورياً، معطيات إحصائية كثيرة يجد فيها عالم الاجتماع الكثير مما يعنيه أو يفيده، تتناول الدخل، والإنفاق، والسكان، وسواها.

١١ ـ تنفيذ المسح:

الخطوات الضرورية في إعداد المسح وتنفيذه هي التالية:

(أ) التحديد الدقيق **لطبيعة** المشكلة المطلوب بحثها.

(ب) التعريف الدقيق بطبيعة المشلكة **وحجم** المعطيات المطلوب توفيرها.

(ج) تحديد طبيعة **الطرائق** التي ستستخدم في الحصول على المعلومات المطلوبة، مثلاً شكل العينة العشوائية.

(د) إعداد **الأدوات** التي ستستخدم في المسح، أي تحضير نموذج الاستمارة.

(هـ) اختبار مجال المسح بطريقة مسح **الطيّار**.

(و) إعداد وتنفيذ **العمل الميداني** الأساسي.

(*) Conservatives، أي نسبة إلى حزب المحافظين. [م].

(ز) **التحقق** من المعطيات التي تم الحصول عليها بهدف كشف أية أخطاء أو تناقضات، مثلاً يتبين من مقارنة معطيات دراسة د. كنزي المعروفة حول السلوك الجنسي للنساء الأمريكيات أن العينة التي اعتمد عليها كانت أكثر تمثيلاً لشريحة معينة من النساء وهي المرأة الشابة، المتزوجة وخريجة الجامعة.

(ح) **تجميع وجدولة** المعلومات المحصلة وذلك بـ:

١ ـ **تصنيف** المعلومات وفق العامل الذي جرى تحديده.

٢ ـ صياغة التقرير الذي يجمل نتائج البحث، ويفضّل أن يدعم بالاستشارات المناسبة، إذا كان ذلك ضرورياً، من حقول أخرى.

١٢ ـ دراسة الحالة Case-Study:

هي الدراسة التفصيلية لفرد أو لشريحة ما (المدمنون مثلاً)، أو حتى لمجموعة، وتكون حول مسائل محددة وذات قيمة عملية ومباشرة. إلا أنها ربما استخدمت بمعنى أكثر شمولاً كما في «الفلاح البولوني في أوروبا وأمريكا» لتوماس وزينايسكي، و«العائلة والقرابة في شرق لندن» لويلموت ويونغ (راجع فصل ١، ف ١٠، ج) وليس هناك، في كل الأحوال، من تعريف متفق عليه للمصطلح.

١٣ ـ المنهج المقارن:

لا يشكّل المنهج المقارن في ذاته تقنية بحث أو دراسة اجتماعية، وإنما هو مسح يعتمد على المقارنة بمناطق أخرى أو مجموعات أخرى ذات أساليب عيش أو عادات أو أفكار مختلفة، أما ما نقرأه من مصطلحات مثل «تشكيل المتغيرات المتلازمة» أو «البحث الثقافي التقاطعي»، فهي من قبيل القريض أو الامتداح، والتي لا تستند غالباً إلاّ إلى القليل من عناصر منهج التحليل وأدواته.

يربط دركهايم في بحوثه حول الانتحار بين الانتماء الديني ومعدلات الانتحار، وليظهر أن معدلات الانتحار في البلدان ذات الغالبية البروتستانتية هي ثلاثة أضعاف مثيلاتها في البلدان ذات الغالبية الكاثوليكية. وكيما يتثبت دركهايم مما إذا كان الفارق ذلك يعود إلى عوامل وفروقات اجتماعية وثقافية، لا دينية، يقارن بين المقاطعات البروتستانتية والكاثوليكية في باڤاريا وبروسيا، وليصل إلى النتيجة عينها، وليستنتج من ثمة أن هناك علاقة سببية بين الانتحار والانتماء الديني.

القياس في علم الاجتماع

١٤ ـ القـياس:

لقد قيل دائماً إن «العلم هو القياس»، وهكذا بدا «السوسيومتري» Sociometry، الذي يدين لـ ج.ل. مرينو J.L. Mereno، تطبيقاً لهذه القاعدة في علم الاجتماع لكن الأمر كان على الدوام موضع تجاذب بين الترحيب والرفض.

(أ) فعلم الاجتماع ليس علماً من علوم الطبيعة حيث القياس الرياضي أساسي. هناك حدود لاستخدامات الرياضيات في علم الاجتماع.

(ب) والحذر واجب دائماً في مسألة القياس، حتى في الإحصاءات، وربما خصوصاً في الإحصاءات. وقصة عالم الاجتماع الذي وجد علاقة موجبة وترابطاً مهماً بين قدوم اللقلاق المهاجر وتغيّر نسبة الولادات معروفة وذات دلالات.

١٥ ـ الحاجة إلى التعريف الدقيق:

التعريفات، في علم الاجتماع، أكثر أهمية من القياس. وتشير باربرا ووتون B. Wootton، التي قضت ست سنوات في مباحث الباثولوجيا الاجتماعية، وبخاصة الجريمة (انظر عملها «علم الاجتماع والباثولوجيا الاجتماعية» ألين ويونين، ١٩٥٩)، إلى فوضى وتناقض التعريف بمؤسسة ربما الأكثر شيوعاً وهي «العائلة». فما يعنيه مصطلح «عائلة محطمة» حسب دراسة ما هو غيره في دراسة أخرى، وكذا الأدلة حول السلوك الجريمي متضاربة ومتناقضة.

هناك حقل واحد يمكن الحديث فيه عن تعريفات وقياسات دقيقة وهو حقل الديمغرافيا الاجتماعية، حيث الإحصائيات السكانية ومعدلات الولادات والوفيات تبدو محددة، دقيقة وخالصة.

القسم الثاني

البنية الاجتماعية

الفصل السابع

المصطلحات السوسيولوجية الأساسية

معنى المصطلحات السوسيولوجية

١ ـ أهمية علم المصطلح:

هناك إجماع على الأهمية القصوى لطريقة استخدام المصطلح، في العلم، والذي يجب أن يكون دقيقاً ومقبولاً على نحو شامل، والأمر عينه ينطبق تماماً على علم الاجتماع. التعريفات الدقيقة والمتفق عليها هي ذات أهمية استثنائية في العلوم الاجتماعية، إذ أن معاني الكثير من المفردات هي في العلوم الاجتماعية مغايرة لما هي عليه في الاستخدام اليومي الشائع، وهو ما سنراه في الفقرات التي ستلي. وسنرى أن كلمات مثل «مجتمع» أو «مؤسسة»، وسواهما، ستعني أشياء مختلفة وستتضمن دلالات أو إحالات إلى موضوعات مختلفة.

٢ ـ الجماعة Community(*):

هي المفهوم الأساسي في علم الاجتماع، ويجري تعريفه بكونه جماعة من البشر تعيش حياة مشتركة وتظهر الأعراف نفسها ونمط السلوك نفسه، عموماً، على قاعدة من التقاليد الموروثة المشتركة، وتخضع لسلطة أو بنية حكم مقبولة من الجميع (نسبة الجماعة للأمة ستبحث لاحقاً).

(أ) مفهوم الجماعة هو، إلى حد كبير، مفهوم مثالي Ideal، حيث يبدو من الضروري والمفيد استخدامه على هذا النحو إلا أنه ليس هناك في الواقع والممارسة وعي دائم بالانتماء إلى الجماعة.

(*) بات واضحاً لقارىء هذا الكتاب أن Community إذا كانت تعني جماعة فهي ليست Group، وإنما تقترب من معنى شعب متجانس. ولكن لأن معنى شعب يحمل مضامين أكثر اكتفينا بترجمتها بـ ... ماعة. [م].

(ب) لا يمكن الحديث عن شيء اسمه «عقل جمعي»، أو عقل المجموعة، (راجع الفصل ٢، ف ١٤، أ وب). يمكن الحديث عن شيء كهذا حين يتعلق الأمر بالغرائز والانفعالات، حين تجتمع مجموعة على قاسم مشترك من نوع بدائي كهذا، كما في جمهور كرة القدم أو حشد سياسي؛ في مثل هذا الحال يبرز ما يسمى «الوعي الجمعي» أو «الحس بالانتماء»، تماثلٌ ناتج عن بواقي مرحلة ما قبل تميّز الفرد. هو حال يختلف تماماً عن حال جمهور الكونسرت أو الأوبرا حيث يعتمد تقدير العمل الذي يجري تقديمه أو الموسيقى التي يجري تقديمها على مستوى استمتاع الفرد أو إمكاناته.

(ج) ورغم ذلك كله، فالجماعة أمر حقيقي تماماً في أزمنة الأزمات والحاجة المشتركة، حيث يتوجه تفكير الفرد نحو الجماعة ككل، رغم أن حياته الشخصية الخاصة تبقى محور تفكيره.

٣ ـ المؤسسات:

يعرّف مكلفر المؤسسات بوصفها «أشكال من العلاقات القائمة والمتميّزة»، وهي عند جينسبرغ «صيغٌ أو أشكالٌ لعلاقة مُحددة ومُلزمة بين كائنات اجتماعية باعتبار بعضهم البعض، أو باعتبار موضوع خارجي ما». ولفظة «مُلزمة» هي جوهرية هنا: فإذا كانت المؤسسة هي من إنشاء الجماعة، مثل الزواج، فالإلزام هنا بمعنى الثواب والعقاب مصدره الجماعة ويتخذ شكل مكافآت أو عقوبات محددة تفرضها قوانين الدولة، أما إذا كانت من صنع مركز داخل الجماعة، مثل الكنيسة، فالثواب والعقاب يعود لها.

٤ ـ الأعراف Customs:

وفكرة الثواب والعقاب تقوم، أيضاً، في الأعراف. العرف هو الممارسة التقليدية، أو الممارسة عن تقليد، داخل الجماعة. يعرّف واندت Wundt العرف كـ«شكل من التصرف الإرادي نما وتطور في جماعة قبلية أو قومية». ويرى مكلفر أن الأعراف هي المادة الخام للمؤسسات، أما لجينسبرغ فهي «السلوك الذي يجزى، ثواباً أو عقاباً»، وهكذا فهو خاضع لمبدأ القبول العام أو عدمه. وعلى سبيل المثال فالزواج الاحادي Monogamy، كان عرفاً قبل أن يصبح مؤسسة، وهو في المجتمعات الغربية ليس مؤسسة فحسب وإنما مؤسسة مكفولة بالقانون عبر العقاب والثواب. ويتجسد الرفض المجتمعي لحالات عدم الانصياع للأعراف من مجرد التأنيب إلى التحريم والعزل الاجتماعيين. وفي وسع العالم أن يلاحظ أن بعض الأعراف، مثل أعراف الزواج، إنما تعكس مراحل تطور المجتمع من الممارسات السحرية إلى التطابق مع السلوك العرفي الذي يمثّل ما يفترض أنه خير عام، مثل نثر الأرز (أو أشياء أخرى) على العروسين، بينما تمثّل أعراف أخرى الرغبة في الظهور بمظهر أكثر تمدناً، مثل رفع القبعة تحية

لامرأة، أو لرجل، أو مساعدة سيّدة في الصعود أو النزول من عربة. وربما تفرعت الأعراف داخل الجماعة الواحدة حسب الطبقة أو الفئة، أو سواها.

٥ ـ التقاليد، الاحتفالات، المراسم والطقوس:

تنطبق هذه المفردات على أفعال أو ممارسات لا تخضع، على نحو دقيق، لمبدأ الثواب والعقاب، بخلاف ما هو عليه الحال مع المؤسسات والأعراف، وإنما هي أنماط في السلوك تبدو مطلوبة لذاتها أو لأنها تمثّل معتقداً مشتركاً أو قيمة جامعة بين الناس الذين يمارسونها:

(أ) التقاليد Traditions، هي أنماط عامة في التفكير أو في السلوك ترمز إلى قانون مثالي أو سام، وهي تنتقل من جيل إلى جيل، والتقاليد قد تكون للأمة بكاملها، مثل تقليد منح الحمايةَ للاجيء في بريطانيا، أو تكون وقفاً على مجموعة، أو عائلة.

(ب) الاحتفالات Ceremonies، هي أنماط سلوك شعبية، على المستوى الشكلي، تؤدّى بهدف إبراز القيمة المعنوية الاستثنائية لعمل ما، مثل احتفالات الزواج.

(ج) الطقوس Rites، هي تجري مجرد الاحتفالات ولنفس الغايات، مع الفارق أنها هنا تتصل بمناسبة معينة، مثل مراسم الدفن أو إحراق جثة الميت.

(د) الشعائر Rituals، هي جملة الأعمال الروتينية التي ترافق الاحتفالات والطقوس، فالمراسم الكنسية، مثلاً، هي الأعمال التي تؤدّى، بوعي، كجزء من الفروض الدينية الفردية أو الجماعية. وتختلف هذه عن الأعمال الروتينية الفردية، التي تغذو بالتكرار خلواً من كل معنى خاص، وتصبح أقرب إلى العادات، فالغسل المتكرر لليدين قد يعني الكثير لعالم النفس بينما هو مجرد عادة مكرورة لصاحبها.

٦ ـ الروابط أو الاتحادات Associations:

تمثّل الروابط داخل أية جماعة أهمية خاصة لدارس البنية الاجتماعية: فبنية الروابط إنما هي في الواقع البنية الاجتماعية. والرابطة داخل جماعة هي تلاقي مجموعة على طلب هدف مشترك لكل أفراد المجموعة. وتتدرج الروابط والاتحادات من المجموعة المحلية الصغيرة، التي تجتمع على تنظيم أو تسهيل لعب التنس أو تعلّم الطيران مثلاً، إلى مجموعات أكبر حجماً وأوسع تنظيماً وتفصيلاً مثل الأحزاب السياسية، الاتحادات المهنية، والجمعيات الكبيرة الدينية أو لرجال الأعمال.

(أ) ميزة الرابطة أو الاتحاد هي في اشتراك أعضائها حول غرض مشترك؛ وانضواؤهم معاً إنما هو بهدف تحقيق ذلك الغرض على نحو مشترك.

(ب) وقد تطلب بعض تلك الأغراض **لذاتها**، كالتمتع بالموسيقى مثلاً، أو تطلب لغاية أو **هدف آخر**، مثل روابط المستهلكين التي تهدف إلى إبقاء الأسعار منخفضة، وهي غالباً أغراض تخص أفراد الرابطة تحديداً، أو من يمثّلون.

(ج) للفرد أن يكون، كما يحدث أحياناً، **عضواً في أكثر** من **رابطة واحدة** في الوقت عينه؛ فهو قد يكون عضواً في حزب سياسي، وفي كنيسة، وفي ناد للتنس، الخ.

(د) أما مجموع العلاقات بين أفراد الروابط، وبين الروابط وسائر الجماعة، وبين الأفراد والأفراد والجماعات الأخرى، فهو ما يكوّن المجتمع (راجع فصل ١، ف ٥).

٧ ـ الاستخدام الخاص للمفردات في علم الاجتماع:

لا يفرّق الاستخدام العادي، عموماً، بين مصطلحات مثل «جمعية» Society، «مؤسسة» Institution، و«رابطة» Association، بينما يشير عالم الاجتماع تحديداً إلى مثل «جمعية المؤلفين»، «جمعية الملحنين والموسيقيين»، «جمعية شرلوك هولمز»، «مؤسسة المهندسين الميكانيكيين»، «مؤسسة المهندسين المدنيين»، بوصفها كلها روابط Associations تحديداً.

٨ ـ مأسسة الروابط:

بعض الروابط أو الاتحادات هي من الاتساع والقوة بحيث تصبح مؤسسات بالمعنى الكامل، أي مؤسسات بحد ذاتها؛ بينما يشكّل اتحاد عدد من الروابط، في أحيان أخرى، مؤسسة داخل الجماعة.

(أ) الرابطة الأصلية والأساسية في المجتمع هي **العائلة**؛ حيث يجب أن ينتمي كل فرد إلى رابطة عائلية، رابطة أم وطفل (إلا إذا بدّلت اختبارات أطفال الأنابيب هذا التنظيم)، ورابطة العائلة هي الرابطة الطبيعية والمشتركة للوالدين وأطفالهما. والعائلة هي عموماً موضوع إلزام تقاليدي وقانوني، مع كل التكريس الضروري، والجزاء المناسب بالتالي، وبمعنى المؤسسة.

(ب) كذلك **الدولة**، هي رابطة تشمل كل أفراد الجماعة، وتتكون من المواطنين والحكومة، وبمعنى المؤسسة ومنذ أفلاطون، وإلى اليوم، لا تزال الأسئلة المتعلقة بطبيعة الدولة وأغراضها وسلطاتها، والدور الذي يجب أن تؤديه في حياة المجتمع، موضع بحث الفلاسفة ونقاشهم (راجع الفصل ٢).

١ ـ والعقوبات في الدولة هي ذات طابع قانوني، والقوانين تنشأ هنا ويجري قبولها من قبل الجماعة (ممثلة بالمشرّع أو الشارع) بهدف تنظيم العلاقات بين المواطنين أو بين المواطنين والحكومة.

٢ ـ أما تنفيذ القوانين فمهمة السلطة **التنفيذية**، أما تفسير القوانين فهي تقع على عاتق **السلطة**

القضائية، ويجري فرضها من خلال تنظيمات الشرطة والجهاز القضائي.

(ج) ويمكن الحديث كذلك عن **الكنيسة** التي كانت في العصور الوسطى، زمن «الصليبية» و«الامبراطورية الرومانية المقدسة»، كنيسة عالمية ينتمي إليها كل مسيحي. أما بعد ذلك فقد حدثت انشقاقات «وطنية» في أكثر من مكان (الكنيسة الإنجليكانية في إنكلترا، وسواها في أمكنة أخرى).

١ ـ يستخدم مصطلح الكنيسة اليوم ليشير إلى مجموع الروابط أو المؤسسات الدينية في البلاد ككل.

٢ ـ وتستخدم بمعنى مؤسسة دينية محددة.

٣ ـ أو قد تستخدم بمعنى أضيق لتشمل طائفة مخصوصة، ولتنطبق بالتالي قوانينها على أفراد هذه الطائفة دون سواهم. والمسألة عموماً يجب أن تكون موضع تدقيق من عالم الاجتماع.

بنية المجتمع

٩ ـ تعقيد البنية الاجتماعية:

يستخدم مصطلح «البنية الاجتماعية» ليشير إلى بنية المؤسسات والروابط داخل الجماعة.

(أ) ونظراً لدرجة تعقيد هذه المؤسسات والروابط في المجتمعات الحديثة والصناعية، فإن محاولة فهمها جميعاً، ومعاً، هي من دون جدوى، علمياً، ويفضّل بدلاً من ذلك دراسة بنية المجموعات أو أنواع التنظيمات والمؤسسات، مثل الاتحادات المهنية والأحزاب السياسية، وبيان أهميتها في حياة الجماعة.

(ب) ليست بنية الروابط والمؤسسات، بحال، ثابتة أو دائمة. البنية الاجتماعية دينامية، هي خاضعة لتحولات إما تمكّن هذه البنية من الاستجابة للظروف المتغيرة فتحفظ أو تستعيد استقرارها، أو تكون مؤذّنة بانحلالها وزوالها لصالح نظام جديد يقوم مكانها، مثلاً الثورة الفرنسية والحقبة الإغريقية وغيرهما.

١ ـ فلقد بلغت حياة المدينة ـ الدولة في **اليونان القديمة** ذروة عالية من المدنية في القرن الخامس قبل الميلاد، إلا أنها لم تستمر بفعل ضغط الصراعات الداخلية والعبودية والنقص في المعايير الأخلاقية.

٢ ـ وتطورت روما من مدينة دولة إلى امبراطورية، إلا أن الامبراطورية عجزت عن الصمود والاستمرار بفعل الضغوط التي جلبتها الأعباء الإدارية والعسكرية المتزايدة، والتخلف التكنولوجي، والعبودية، ومرة ثانية بفعل تلاشي النسيج الأخلاقي والمعنوي للشعب.

٣ ـ قامت **الجماعات الإقطاعية**، التي نشأت على أنقاض انهيار الامبراطورية الرومانية، على حق الملكية للأرض. لقد كانت اقتصادات مغلقة، مع عجز عن التغيير في وسائل الإنتاج، مما جعل زوالها حتمياً مع تطور المدن، وازدهار تنظيمات التجارة والحرف، ومع توسّع الأسواق ونشوء وعي قومي ليحل محل وعي الجماعة المحلي لمفهوم الجماعة.

٤ ـ وحافظت **الجماعات القروية** في أوروبا على استقرار أفضل نسبياً، باعتمادها على الأسرة الكبيرة: أخر هذه الجماعات الروسية «مير Mir»، انتهت مع العام ١٨٦١.

١٠ ـ النظام الاجتماعي في الدولة ـ الأمة الحديثة:

لا يعتبر النظام الاجتماعي في الدولة ـ الأمة الحديثة نظاماً بالمعنى الدقيق للكلمة، أي بنية أقامتها بوعي كامل عقول كبرى، أو مجموعة عقول، حيث كل التفاصيل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد نظمتها قوانين «الحرّاس» أو «الملوك ـ الفلاسفة». النظام الاجتماعي في الدولة ـ الأمة الحديثة هو بالأحرى نتاج معقد لسلسلة من التحولات والتسويات. وأهم ميزاته:

(أ) مستوى عال وواسع من **التطور الصناعي**.
(ب) أهمية استثنائية ومتزايدة يمثّلها **رأس المال** في التطور الاقتصادي.
(ج) **ضغط سكاني** (راجع فصل ٢٥).
(د) تغيرات في **البنية الطبقية** (راجع فصل ٩).
(هـ) سيادة التنظيمات الاقتصادية والسياسية.
(و) الاتصال الكثيف.
(ز) تنظيم العمل.

الثقافة الاجتماعية

١١ ـ ثقافة المجتمع:

يواجه التعريف الدقيق لمفهوم «الثقافة» نفس الصعوبات التي تحيط بتعريف البنية الاجتماعية، وربما أكثر كذلك. وما يعنيه الأنثربولوجيون بالكلمة هو الإطار الذي يشتمل، عموماً، على موضوعات مثل الشرائع والأعراف والأخلاق والمعتقدات.

(أ) يركّز علماء الاجتماع الأمريكيون كثيراً على **الرمزية**: فيكتب أ. كروبر A. Kroeber وتالكوت بارسونز T. Parsons حول «مفاهيم الثقافة والنظام الاجتماعي» في American Sociological Review (تشرين أول ١٩٥٨)، عن الثقافة بمعنى «أنماط منقولة وموضوعة من القيم والأفكار وأنظمة المعنى الرمزية الأخرى في السلوك الإنساني». كذلك تأكيد للرمزية عند ج. جايغر G. Jaeger وب. سالزنيك P. Selznick في «وجهة نظر معيارية في الثقافة» في

«A.S.R» (عدد تشرين أول ١٩٦٤)، مما يشير إلى وجود تصور مثالي يمكن أن يكون مشتقاً من فكرة ماكس ويبر حول الأنماط المثالية (راجع الفصل ٣، ١١، د).

(ب) يمكن اعتبار سلوك الناس في المجتمع بمثابة **النتيجة والسبب** لمجموع العلاقات التي تجمع بين الأخلاقيات والأعراف والتقاليد والطقوس والشعائر، ولمجموع المؤسسات والروابط التي تكوّن بنية المجتمع. وثقافة الجماعة بالتالي هي الطريقة أو الطرق التي تضبط فيها مجموع الأنشطة والأفكار كطريقة حياة أو عيش، تميّزها عن سواها معايير محددة في السلوك والتفكير والأداء، وبهذا المعنى يمكن الحديث عن ثقافة بريطانية، أو ثقافة فرنسية؛ أو ثقافة الطبقة الوسطى، وثقافة الطبقة العليا، تتمظهر مثلاً في إدمان لعبة الكريكت.

(ج) ومرة ثانية، فإن عملية خلق الثقافة هي عملية ديناميكية مستمرة، فالتبدل في الأنماط الأخلاقية والاجتماعية يؤدي باستمرار إلى تشكيل مظاهر ثقافية جديدة أو زوال أخرى.

١٢ ـ دور الثقافة ومكانتها:

يحتلّ أفراد معنيون في البنية التنظيمية للروابط أو داخل الجماعة عموماً مراكز محددة، مثل رب الأسرة، مدير شركة صناعية، مسؤول الخدمات العامة، وسواهم.

(أ) **المكانة** هي موقع الفرد في التراتبية التي ينتمي إليها، كما في الأمثلة السابقة، وهي على نوعين:

١ ـ المكانة **الموروثة**، المحددة سلفاً، مثل مكانة الابن البكر في العائلة.

٢ ـ المكانة **المكتسبة**، والتي يصلها الفرد كنتيجة لجهوده وإنجازاته، كأن يصبح وزيراً في حكومة.

(ب) **الدور**، هو نمط السلوك الذي تتوقعه الجماعة أو المجموعة من الفرد الذي يحتل مكانة معيّنة، وعلى سبيل المثال لا يمكن توقّع أن يتحوّل مثقف في أوقات فراغه إلى كوميدي على شاشة التلفزيون، بل من غير المتوقع منه، هو بالذات، أن يفعل ذلك.

١ ـ والدور قد يكون **موروثاً**، حين يتوقع أن يكون الابن الأكبر في العائلة بحّاراً مثلاً.

٢ ـ أداء قد يكون **مكتسباً**، مثل ذلك الذي يشعر أنه غير مهيأ، مزاجياً، لمهنة أستاذ، ومع ذلك وطالما أن الظروف قد أجبرته على ذلك، فهو يسعى لأن يكتسب الميزات والخصال التي تمكّنه من انتزاع احترام طلابه.

(ج) وللمرء، أخيراً، أن يتبادل غير دور ومكانة في أثناء حياته، وقد تحدث عملية التغيير هذه في مؤسسات مثل العائلة والكنيسة، أو للاهتمامات الأخلاقية والدينية. لكنها قد تحدث كذلك لجماعة بكاملها، مثل موقع المرأة عبر التاريخ، أو حتى لأمة من الأمم [كموقع دول أوروبا الشرقية قبل نشوء الكتلة الشرقية، ثم فيها، وأخيراً خارجها بعد انحلال هذه الكتلة].

الفصل الثامن

القرابة والعائلة

العائلة كمؤسسة

١ ـ العائلة بوصفها الوحدة الأصلية في الحياة الاجتماعية:

من الطبيعي أن يبدأ كل إنسان حياته في عائلة، حتى وإن لم يكن فيها غير أم وطفل. أما في العائلة الطبيعية التي تتكون من أب وأم وأخوة وأخوات فإن رابطة تقوم وهي من الأولوية والأهمية للحياة الإنسانية بحيث يغلب اعتبارها كمؤسسة. وأيًّا يكن مقدار الحداثة التي للمرء أن يتخيّلها، فإن العائلة، على الأرجح، راسخة كحقيقة يصعب تصور زوالها، إذ أن الانتماء لعائلة هو في موازاة أن تكون إنساناً.

٢ ـ موقع العائلة ودورها:

تخضع العلاقات التي تحكم صلة أفراد العائلة، وأحدهم بالآخر، لقاعدة الموقع والدور الذي يتوقعه المجتمع (راجع الفصل السابع، ف ١٢). فالزوج، مثلاً، يحتل دوراً وموقعاً معينين، ودور زواجي للزوج والزوجة، كما يمكن أن يكون للابن الأكبر مكانة محددة، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالانتقال إلى مكانة أعلى.

٣ ـ مفردات الأنثربولوجيين الاجتماعيين:

مثّلت العلاقات المعقدة التي تقوم بين الأفراد الذين يحيون كجماعات عائلية في المجتمعات البدائية حافزاً للأنثربولوجيين الاجتماعيين لتحديد مفردات هذه العلاقات على نحو دقيق. وجرى، كذلك، تطبيق هذه المفردات على العلاقات في المجتمعات الحديثة ـ والتي لم تكن غائبة تماماً عن المجتمعات «البدائية» كما قد يتخيّل المرء.

(أ) المكانة في المجتمعات البدائية هي، في الغالب، موروثة، أي تتحدد منذ ولادته.

وهكذا تلعب القرابة، الحقيقية أو المرتبطة بالطريقة المستخدمة في بيان النسب، دوراً كبيراً جداً.

(ب) العائلة الذريّة Nuclear Family (أو العائلة النواتية كما يقال أحياناً) هي العائلة الشرعية الأكثر بساطة، والمكونة من زوجين وطفلهما أو أطفالهما. وهي تتحدد بوصفها عائلة استناداً إلى واقع أن الرجل والمرأة فيها **متزوجان**، وذلك تمييزاً لها عند العائلة **البرية**، وهو مصطلح أكثر شمولاً حيث الأب والأم قد يكونان متزوجين، أو غير متزوجين.

(ج) والحفيد في المجتمعات البدائية يرد نسباً إما إلى النسب الأبوي Patrilineal، أي ناحية الأب، أو إلى النسب الأموي Materilincal، ناحية الأم.

(د) الشقيق، غير الأخ، Sibling، هو الذي يشترك مع شقيق آخر، أو أكثر، لواحد من الوالدين أو لكليهما. والعائلة التي يعيش فيها الوالدان مع الأبناء والأقارب، باعتبارهم عائلة كبيرة، تسمى العائلة الممتدة Extended Family.

٤ ـ قواعد الزواج وعقوباته:

تفترض قواعد الزواج عند كل جماعة، أو تسمح بوجود، أشكالاً متعددة؛ مع حيّز خاص وأساسي لفكرة الجزاء، وذلك لارتباط الأفكار المتعلقة بالزواج والحمل بعوامل ميتافيزيقية. والتعريفات التي رأيناها قبل قليل، أو التي سنراها الآن، كافية لطالب علم الاجتماع غير المتخصص تحديداً في حقل الأنثربولوجيا الاجتماعية.

(أ) مونوغومي Monogamy، هو الزواج بين رجل واحد وامرأة واحدة.

(ب) بوليغومي Polygamy، «مصطلح واسع ويشير غالباً إلى نوعين من الزواج:

١ ـ بوليغني Polygeny، زواج رجل واحد من أكثر من امرأة واحدة (وبوليغومي تعني في الغالب هذا النمط من الزواج).

٢ ـ بوليندري Polyandry، زواج امرأة واحدة من أكثر من رجل واحد.

(ج) اندوغامي Endogamy، هو التقليد الذي يمنع الزواج بفرد من خارج المجموعة.

(د) أكسوغامي Exogamy، هو التقليد الذي يمنع الزواج بفرد من داخل المجموعة.

٥ ـ نمط العائلة في إنكلترا قبل العصر الصناعي:

في عدد ٧ نيسان ١٩٦٠ من الـ«ليسنر Listener»، يقدّم بيتر لاسلت P. Laslet وصفاً لتركيب أسرة خبّاز لندني سنة ١٦١٩. تتكون الأسرة من الخبّاز وزوجته، وأربعة عمال لديه أنهوا تدريبهم، واثنين آخرين قيد التدريب، وخادمين، وأولاده الثلاثة، أي ما مجموعه ١٣ فرداً. كان الخبّاز هو رأس الأسرة، ولم يكن هناك تفريق بين دوره الأسري ودوره الاقتصادي.

وكان الأمر في ريف إنكلترا مشابهاً، كانت العائلة هي الأساس تضم عدداً كبيراً، غالباً، وأكبر من أية مجموعة أخرى، بنفس مواصفات العائلة.

٦ ـ العائلة في إنكلترا الصناعية الحديثة:

تبدو صورة العائلة في الجماعة الصناعية الحديثة مختلفة تماماً عن تلك التي رأيناها قبل قليل.

(أ) لقد تولّت الدولة بالتدريج المزيد والمزيد من الوظائف التي كانت للأسرة:

١ ـ في **التعليم**، أنشأت الدولة، أو دعمت، الأكثرية الساحقة من المدارس، فيها حوالي ٩٠٪ من مجمل عدد الطلاب؛ وكذا في المعاهد التقنية ومعاهد التعليم العالي: حيث تتحمل الدولة نفقات أكثر من ٧٠٪ من تكاليف التعليم الجامعي، وحوالي ٩٠٪ من تكاليف إنفاقهم أو تجهيزهم الأساسي (الرأسمالي).

٢ ـ تتعاون الدولة على نحو وثيق مع السلطات المحلية في خدمات **عمل الشباب**.

٣ ـ تتلقى معظم **المنظمات الشبابية** الطوعية إعانات من السلطات المحلية والحكومية معاً.

٤ ـ وفي كل الحالات فإن برامج **الرفاه**، مثل خدمات الطعام والعناية الصحية لأطفال المدارس وحماية الأطفال عموماً هي برامج مدعومة من السلطات المحلية والحكومية وتتجاوز أحياناً تلك التي توفرها العائلة.

(ب) النشاطات الاقتصادية، كذلك، هي الآن شأن مستقل يقع خارج العائلة، تقوم به مؤسسات أو شركات معنية، وبأحجام ضخمة أحياناً، ولم تعد العائلة بالتالي وحدة اقتصادية مكتفية بذاتها (راجع أيضاً فصل ٨).

(ج) لم يعد التأهيل الأخلاقي والديني بالمسألة البسيطة التي تنجز بين العائلة والكنيسة. وإنما هي، اليوم، إلى حد كبير جزء من الخدمات المدرسية اليومية. وباتت تعاليم الكنيسة وتوجيهاتها تخبو أو تضعف تحت تأثير الهجوم الإعلامي والثقافي العنيف، الموجّه خصوصاً إلى المراهقين، ومن مصادر مختلفة، في المسائل الأخلاقية وسُبل الاستهلاك والإنفاق والقيم وسواها.

(د) تميل التسهيلات الناشئة عن تطور المواصلات والاتصالات الحديثة إلى إحداث حركة خروج من العائلة أو شقٍ لها، إلا أن التطور عينه جعل بالإمكان حفظ الاتصال والتواصل بين أفراد العائلة.

٧ ـ تفكك العائلة:

قادت التحولات الحديثة، وبتأثير المقارنة مع العائلة «الكلاسيكية» القديمة، إلى افتراضات مؤداها أن العائلة كمؤسسة هي في طريقها إلى الزوال (برتراند راسل)، «الزواج

والأخلاق»، عن (آلان وانوين) ١٩٣٢. ويكتب كارل زيمرمان في «العائلة والحضارة» (هاربور ١٩٤٧): «إن الاتجاه الراهن في العائلة يسير سريعاً نحو تفكك لم يسبق له مثيل». كذلك يلحظ تقرير «اللجنة الملكية حول السكّان» التأثير المتزايد للتقديمات الاجتماعية على حجم العائلة (في «السياسة الاجتماعية، والعائلة» المقاطع ٤٠٢ ـ ٤٠٦، ص ١٤٩ ـ ١٥١، ١٩٤٩). وتقلّصت الأسرة «النَسَبية» التي كانت سائدة في العصر الڤيكتوري، والتي تضم الأنسباء القريبين أيضاً، إلى عائلة «زواجية»، تكتفي بتقديم ما هو ضروري لنشأة الأطفال، إلى الإشباع الجنسي والنفسي للشريكين.

٨ ـ أسباب تفكك العائلة:

يعتقد عموماً أن الأسباب التي دفعت نحو التحول إلى «العائلة النواتية» Nuclear Family، التي تضم الوالدين وأطفالهما القاصرين فقط، تتعلق بالتحول الاقتصادي والمهني والسكني ونشوء المدن الحديثة. وهكذا نرى أن تالكوت بارسونز في «مقالات في النظرية السوسيولوجية: النظرية والتطبيق» (١٩٤٩)، يعطي أهمية خاصة للتحولات الجغرافية والمهنية. بينما يرى ج.م. موجي J.E. Mogey في «العائلة والجوار» (١٩٥٦)، استناداً إلى مقارنة «إقامة» العائلة الحديثة بتلك القديمة، أن الأزمة السكنية قد شجعت على نحو واضح التحوّل إلى العائلة النواتية.

كما أنه من الأهمية بمكان ملاحظة أن درجة انتشار العائلة النواتية تختلف من طبقة إلى أخرى. إذ تشير دراسة يونغ وويلموت المعروفة «العائلة والقرابة في شرق لندن» (١٩٥٧) أن العائلة الممتدة Extended Family لا تزال موجودة في الطرف الشرقي من لندن، في الباثنول غرين، وبعضها يضم لا ثلاثة أجيال فقط وإنما أربعة أجيال كذلك. فالصلات بين الأم وابنتها وأحفادها قوية جداً، ولا تزال «الأم» هي الشخصية المهمة في تلك التراتبية. ومن دراسة المؤلفين للطبقة المتوسطة في ضاحية لندن، وود فورد، يكتشفان أن حضور القرابة هو أقل قوة أو وضوحاً عمّا هو عليه في الباثنول غرين («العائلة والطبقة في ضاحية لندنية» (١٩٦٠)).

ويلاحظ، عموماً، أن درجة الانفصال عن «الأم» والعائلة الممتدة هي في المدن الكبيرة، في مدن السكن الصعبة، وفي المدن الجديد، وفي جنوب إنكلترا، هي أعلى بكثير عما هي عليه في المدن الأصغر وفي المقاطعات العمالية وفي القرى حيث ما زالت روح الجماعة سائدة. كما أن مناطق معينة تمتلك أواصر أسرية قوية، مثل جنوب ويلز، وهي ظواهر لا تلقى من السوسيولوجيين الاهتمام الكافي؛ بل إنه ليصعب على البعض أن يرى أنه ما زال هناك شيء اسمه حب إنساني.

ويبقى، أنه وبالرغم من كل التوقعات حول زوال العائلة «الحتمي»، فهي لا تزال قائمة

ومستمرة. والتغيرات التي أصابت العائلة كرابطة وبدّلت في واقع أفرادها، أو التي حدثت لقوانين الزواج وأعرافه، والتي سيلي تفصيلها، إنما أحدثت تحولات بنيوية على المجتمع، إلا أنها ليست من النوع الذي يحمل صراعات تذهب باستقرار المجتمع نفسه.

التحولات الراهنة في بنية العائلة

٩ ـ أهم التغيرات:

ترتبط أنواع التحولات التي حدثت في بريطانيا والعالم الغربي عموماً، والتي أثّرت على العلاقات داخل الوحدة العائلية وعلى بنية العائلة، بحجم العائلة وبنيتها وموقع المرأة ومعدلات الطلاق.

١٠ ـ حجم العائلة:

يقدّم دافيد مارش، استناداً إلى «تقرير اللجنة الملكية للسكّان» ١٩٤٩، وملفاتها، وإلى إحصائي ١٩١١ و١٩٥١، الإحصاءات المتعلقة بحجم العائلة في عمله «البنية الاجتماعية المتغيّرة في إنكلترا وويلز» عن (روتلدج وكيغان بول، ١٩٦٥)، وهي كما يلي:

(أ) تشكّل العائلات التي تضم أربعة أطفال أو أكثر الأكثرية في القرن التاسع عشر، ٧٢٪، بينما غدت أقلية في القرن العشرين، ٢٠٪.

(ب) لم تكن وتيرة التناقص في حجم العائلة متماثلاً في سائر المجموعات والطبقات الاجتماعية. فقد كان تضاؤل حجم العائلة في أواخر القرن التاسع عشر أسرع بين طبقات أصحاب المهن والوظائف، وغدت المسافة في حجم العائلة، مع مطلع القرن العشرين، بين الطبقات «العليا» و«الدنيا» (استناداً إلى دخل الزوج) أكثر وضوحاً واتساعاً. أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد طغى الاتجاه نحو العائلة الصغيرة على سائر الطبقات الاجتماعية.

١١ ـ أسباب تضاؤل حجم العائلة:

يمكن الحديث على عدد من التفسيرات المحتملة، أهمها ما يلي:

(أ) يتمثّل العامل الأول في القبول الواسع والفاعلية المتزايدة لوسائل منع الحمل، وذلك تبعاً لتبدل المناخ الأخلاقي وبحيث لم يعد تنظيم النسل أو منع الحمل، خارج عالم الكثلكة على الأقل، أمراً محرّماً أو غير مقبول.

١ ـ تأثرت نسب الولادات في بريطانيا منذ أن غدا استخدام وسائل منع الحمل أمراً مشروعاً سنة ١٩٦١. لم يتجاوز عدد النساء اللواتي استخدمن حبوب منع الحمل سنة ١٩٦١ عن ٣٠٠٠ امرأة، وسجّلت في إنكلترا وويلز ٨١١,٢٨١ ولادة. وارتفع العدد إلى ٨٧٥,٩٧٢ ولادة سنة ١٩٦٤، قبل أن يهبط من جديد إلى ٨٤٩,٨٢٣ ولادة سنة

١٩٦٦. وهبطت معدلات الولادات من ١٨,٩ في الألف سنة ١٩٦٣ إلى ١٨,١ في الألف سنة ١٩٦٧.

٢ ـ وفي خلال السنوات الأربع هذه، ارتفع عدد النساء التي عرف أنهن استخدمن حبوب منع الحمل من ١٢٠,٠٠٠ إلى حوالي ٨٠٠,٠٠٠ امرأة، رغم أن الرقم الحقيقي قد يصل وفق اتحاد تنظيم الأسرة إلى المليون.

٣ ـ وفق التقديرات فإن استخدام حبوب منع الحمل تقطع سنوياً حوالي ٢٥٠٠٠ ولادة جديدة محتملة في بريطانيا.

٤ ـ ويبقى أن آثار حبوب منع الحمل على الخصوبة والرغبة الجنسية وصحة المرأة عموماً هي موضع نقاش وجدل.

٥ ـ يسمح القانون الصادر سنة ١٩٦٧، والمعدّل بالقانون الصادر سنة ١٩٩٠ بإنهاء الحمل قبل الأسبوع الرابع والعشرين بواسطة طبيب، وبناء على تقرير من طبيبين يوافقان على الأسباب التي تقدّمها الحامل. وعليه فقد بلغت حالات الإجهاض الشرعية في إنكلترا وويلز ١٧٩,٥٢٢ حالة سنة ١٩٩٢، مقابل ١٨٦,٩١٢ سنة ١٩٩٠، وهو أول انخفاض يسجّل منذ سنة ١٩٨٣.

(ب) وسبب آخر رئيسي يكمن في **الموقع الاقتصادي** للعائلة، تبعاً لحاجاتها وقدراتها؛ فالحصول على سيارة جديدة ربما بدا أكثر أولوية من إضافة طفل آخر للعائلة.

(ج) كذلك كان **للحرية المتزايدة للمرأة** تأثيراً حاسماً في هذا الاتجاه (راجع فصل ١٢).

١٢ ـ موقع المرأة:

كانت المرأة، في القرن التاسع عشر، تنقل حين تتزوج كل ما تملكه إلى زوجها، الذي يستطيع أن يتصرف بهذه الملكية طوال حياته، وأن يتمتع بحرية مطلقة في إدارتها طوال حياتها. لم تصل النساء إلى المساواة السياسية مع الرجال إلا مع بدايات القرن العشرين. ومع الحاجة إلى عمل الإناث أثناء الحربين العالميتين والفرص المتزايدة للالتحاق بالمهن والوظائف، كان من الطبيعي أن يتبدل وضع النساء الاقتصادي والاجتماعي، ووظائفهن كربات بيوت ومدبرات منازل وأمهات.

(أ) فقد ساعدت عملية تنظيم الولادات وتجنب الحمل في منح النساء سيطرة أكبر على حياتهن وشخصياتهن.

(ب) دخلت أعداد إضافية من النساء العازبات أو المتزوجات ميدان العمل، ومنح ذلك نساء الطبقات الوسطى والعمالية استقلالاً اقتصادياً أكبر، ومنحهن الفرصة كذلك للإفادة أكثر من أوقات فراغهن والأمل بمكانة أعلى، أي سيارة ثانية، عطلة في الخارج، وثبات أفضل.

١ ـ كانت نسبة النساء العاملات، واللواتي يجنين من جراء عملهن، في بريطانيا سنة ١٩٦١ حوالي ٥٢٪، مقارنة بنسبة ٥١٪ سنة ١٩٥١.

٢ ـ كان هناك في ميدان العمل سنة ١٩٦١، امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء متزوجات، مقابل واحدة من أصل أربع نساء سنة ١٩٥١.

٣ ـ وفي حين يشير مسح ي.ج. رانكيمان لسنة ١٩٦٢ إلى أن ٤٠٪ من زوجات العمال اليدويين يعملن بدوام كامل أو جزئي، فإن هذه النسبة تنخفض إلى ٣٠٪ بين زوجات العمال غير اليدويين.

(ج) قاد العمل خارج المنزل والوفر الناتج عنه إلى تخفيض حجم العمل المنزلي للمرأة ونوعيته.

(د) وانتشرت تدريجاً مساواة متزايدة بين الجنسين في مجال العمل المنزلي. وكما يلاحظ ويلموت ويونغ في دراستهما للعائلات في شرق لندن (فقرة ٨) فإن ٣٢ زوجاً من أصل ٤٥ في العينات المدروسة كانوا يساعدون في الأعمال المنزلية.

(هـ) وتشير الكثير من الدراسات إلى أن أطفال الأمهات اللواتي يعملن ربما كانوا أفضل حالاً من أطفال الأمهات اللواتي لا يعملن. فدراسة بيرل جفكوت، نانسي سير وج.هـ. سميث «النساء المتزوجات العاملات» (عن آلان ونيوين، ١٩٦٢) تسجّل أن أطفال الأمهات العاملات في برموندسي Bermondsey كانوا أحسن صحة، وأكثر انتظاماً في حضور صفوفهم وأفضل نتائج في امتحانات نهاية المرحلة الابتدائية، من أطفال الأمهات غير العاملات(*).

١٣ ـ الزواج والطلاق:

إن جمع الزواج والطلاق معاً في عنوان واحد ليس بالأمر المصادفة في عقل الفرد الغربي المعاصر. والمسألة التي تطرح من دون شك هو في ما إذا كانت الناس تدخل الزواج بنفس الرغبة التي كانت للناس من قبل؟ وما إذا كان الطلاق ليس غير ورقة التأمين التي يحتفظ بها إذا أخفق الزواج أو إذا لم تسر الأمور كما يجب!.

١٤ ـ إحصائيات الزواج:

شهدت سنة ١٩٥٥ في إنكلترا وويلز عقد ٣٥٨,٠٠٠ زواج جديد، وسنة ١٩٦٥،

(*) يجب توخي الحذر في مثل هذه الدراسة، إذ يجب أن لا تؤخذ خارج سياقها. فواقع الطبقات الاجتماعية المتباين سيضع حدوداً على مثل النتائج التي رأيناها، وفقاً للثقافة السائدة. فمصطلح «عطلة في الخارج» في «سياحة» الطبقة الوسطى، لا يبدو هو نفسه عند الطبقة العمالية.

٣٧١,١٢٧ زواج جديد، وسنة ١٩٦٨، ٤٠٧,٨٢٢ ولينخفض العدد من جديد سنة ١٩٩١ إلى ٣٤٠,٥٠٠ زواج جديد. وتشير الإحصاءات الرسمية في إنكلترا وويلز أن معدل سن الزواج بين ١٩١١ و١٩١٥ كان ٢٧,٩ سنة للرجال و٢٥,٧٥ للنساء، أما لسنة ١٩٦٤ فقد أصبح المعدل ٢٥,٢٤ للرجال و٢٢,٧٨ للنساء. وبات الاتجاه السائد عموماً زيادة عدد مرات الزواج. أما سنة ١٩٩١، فقد عدا معدل سن الزواج في إنكلترا وويلز ٢٧,٥ للرجال و٢٥,٥ للنساء. كذلك يتبيّن في إحصاءات سنة ١٩٩١ في إنكلترا وويلز، أن ٥٨٪ ممن هم فوق الـ١٦ سنة هم متزوجون، ٢٧٪ لم يتزوجوا، ٩٪ أرمل و٧٪ مطلّق. ومنذ سنة ١٩٦٩ كان هناك حملة وطنية تحت اسم «السكن»، في مسعى لتحذير الشباب الذين يتركون المدارس، والشباب عموماً، أن ليس عليهم توقع الحصول الفوري على مسكن بعد زواجهم وبخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية.

١٥ ـ الطـلاق:

مع سنة ١٨٥٧ أصبح الطلاق في بريطانيا ممكناً من دون الحاجة إلى تشريع البرلمان. ومع سنة ١٩٢٥ قدّمت بعض التسهيلات التشريعية المحدودة للطلاق في حالات الفقر الواضح. ومع سنة ١٩٣٧ غدت هذه التسهيلات أكثر وضوحاً وأيسر منالاً. وسنة ١٩٦٩ صدر قانون إصلاح الطلاق، ليغيّر في طبيعة الأسباب التي تجيز الطلاق أو الانفصال الشرعي، فيشير القسم الأول أن الأسس الوحيدة التي ستجيز الطلاق في المستقبل هو حين ينهار الزواج وعلى نحو لا رجعة عنه. وعليه فعمل «صبياني» ليس كافياً لإثبات انهيار زواج ما. لقد جرى استبدال الأسس السابقة التي تبرر الانفصال الشرعي وبات الأساس الذي يجيز الطلاق متعلقاً بانهيار الزواج نفسه.

بين سنة ١٩٠١ و١٩٠٥ كان معدل عدد التماسات الطلاق ٨١٠، بينما بلغ العدد سنة ١٩٦١؛ ٣١,٩٠٠ التماساً وليصل العدد سنة ١٩٩١ إلى ١٥٨,٧٠٠ حالة طلاق في إنكلترا وويلز، أو ما نسبته ٣٨,٥٪ من الرجال و٣٦,٥٪ من النساء. وتظهر الإحصاءات أن نسبة عدد الزيجات التي تنتهي إلى طلاق قد ارتفعت من ٠,٢٪ سنة ١٩١١ إلى ٦,٧٪ سنة ١٩٦٤. وزادت نسبة إخفاق الزيجات بين ١٩٦٠ و١٩٦٥ بنسبة ٥٨٪ ولتبلغ ٤٣,٠٠٠ في العام؛ وارتفع مجمل حالات الطلاق من ٢٣,٠٠٠ سنة ١٩٥٨ إلى ٣٧,٠٠٠ سنة ١٩٦٥، إلى ١٥٨,٧٠٠ سنة ١٩٩١.

(أ) معظم انهيارات الزيجات تحدث بين الشبّان. ففي سنة ١٩٥٩ كانت نسبة الانفصال للنساء اللواتي كن تحت العشرين وقت الزواج أربعة أضعاف مثيلاتها عند الأخريات.

(ب) زيجات «الرمية الأولى» هي، في الغالب، أسرع للانهيار من الزيجات التي تعقد

على عروس ليست حاملاً. وفي سنة ١٩٦٠ كانت واحدة من كل خمس نساء عقدن زواجهن حاملاً.

(ج) معدلات الطلاق عند الزوجين الذين لا أطفال لديهم هي أعلى من سواهم؛ كما أن المعدل ينخفض بمقدار ما يزداد حجم العائلة.

(د) أما المفهوم الجديد الذي فرض نفسه على نحو متزايد فهو **المعاشرة**، أي السكن معاً من دون زواج شرعي. وتشير إحصاءات سنة ١٩٩١، في ما خص إنكلترا وويلز، أن ٢٣٪ من النساء غير المتزوجات بين سن ١٨ ـ ٤٩ يسكنون مع رجال، بينما لم تكن النسبة سنة ١٩٧٩ أكثر من ١١٪. وتبلغ أعلى النسب بين النساء المطلقات ٣٠٪؛ إلا أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة عالية بين النساء الشابات العازبات. وكنتيجة مباشرة، ولسواه، كان هناك في إنكلترا وويلز سنة ١٩٩١، ٣١٪ من مجموع الولادات المسجّلة خارج مؤسسة الزواج. لكن الأمر الجديد والذي تلحظه الإحصائيات الراهنة هو ازدياد نسبة الاستقرار في علاقات المعاشرة (غير الزوجية) بحيث أن معظم ولادات هذا النمط بات يسجّل الآن على عنوان سكن واحد ثابت.

ملاحظة: يجب الحذر كالعادة من الاستنتاجات المتسرعة المبنية على إحصاءات جزئية، إذ أن:

١ ـ أكثر من تسعين بالمئة ٩٠٪ من الزيجات في بريطانيا لا تنتهي إلى طلاق، وهي أعلى بكثير من نسبة الزيجات الناجحة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ لا يعني ازدياد معدلات الطلاق أن مؤسسة الزواج آيلة إلى زوال، إذ أن سبعة من بين كل ١٠٠ زيجة منهارة يحل محلها أربعة زيجات جديدة، كما أن عدداً متزايداً من المطلقين أو المنفصلين يعودون للزواج أو للارتباط بالشريك عينه.

١٦ ـ العائلة والمنزل:

ليس هناك ما يشير، على نحو واضح، أن **البيت** قد فقد أهمية كمركز للحياة وملجأ من ضغوطات العالم الخارجي، وتبدو العلاقات الزواجية والأمان والطمأنينة وتعليم الأطفال كما لو كانت تتعذر بدل أن تختفي.

(أ) تبيّن لويلموت ويونغ، في دراستها للعائلات في **شرق** لندن، أن الأزواج باتوا، ومع انتقال العائلات الشابة للسكن في الضواحي، أكثر تركزاً في منازلهم.

(ب) وتقول م. ستايسي في «التقاليد والتغيير: دراسة على بانبيوري»، أن العائلة في بانبيوري حافظت على أهميتها في ناحيتين: في نقل المواقف الأخلاقية والاجتماعية الأساسية،

وفي تأثيرها في مسألة المكانة الاجتماعية. فالعائلة لا تزال، حسب تعبيرها، «مصدر العديد من أنماط السلوك الاجتماعي».

(ج) لا تزال العائلة، وبوضوح، مؤسسة اجتماعية فاعلة، وما كل الاهتمام الذي يوليه لها السوسيولوجيون، وكل العناية التي تسعى إلى رفع مستوى رفاهها، بل وحتى الهجمات التي تتعرض لها، غير البرهان الساطع الذي يشير إلى استمراريتها كمؤسسة اجتماعية، وليس إلى انحسارها وزوالها «الحتميين».

الفصل التاسع

الطبقات الاجتماعية

معنى الطبقة الاجتماعية

١ ـ الوسط العائلي:

يحتوي الوسط الاجتماعي المباشر للعائلة تأثيرات الطبقة الاجتماعية التي تنتمي لها تلك العائلة. كانت العائلة في القرون الوسطى مركز التعليم والحياة الدينية والأخلاقية، وكانت مكانتها تتحدد من خلال التراتبية الاقتصادية والسياسية للنظام الإقطاعي. إلا أنه وبتأثير حركة التصنيع الكثيفة، وعوامل أخرى عرضنا لها في الفصل السابق، باتت الطبقات الاجتماعية أكثر حضوراً وباتت لها محددات ومواصفات.

٢ ـ التقسيمات الاجتماعية في القرن التاسع عشر:

كانت الطبقات الاجتماعية في القرن التاسع عشر تتحدد على نحو واضح بحسب الدخل Income والمهنة Occupation. في كتابه «سيبل، أو الأمتان»، المنشور سنة ١٨٤٥، يقول دزرائيلي Disraeli على لسان إيجريمونت: «لقد قيل لي إن فجوة لا تردم تفصل بين الغني والفقير، لقد قيل لي إن النبلاء وعامة الشعب يؤلفان أمتين، يحكمهما قانونان مختلفان، وسلوكان مختلفان، ولا فكرة أو عاطفة مشتركة بينهما، بل إن التفاهم المتبادل بينهما مستحيل». وإذا قيس الأمر بمثل هذا المزاج أو الميل الفكري فإن فجوة مماثلة، لا تردم، ربما تكون ما زالت قائمة ويمكن ملاحظتها، على سبيل المثال، بين جمهور «موسيقى البوب» الهستيرية وجمهور الأوبرا، والذواقة منه خصوصاً.

٣ ـ التصنيع والطبقة الاجتماعية:

حين كانت إنكلترا بلاداً زراعية كانت الطبقات تتحدد بحسب آليات النظام الإقطاعي.

كانت الأرستقراطية تتمتع بالثروة والسلطة تبعاً لملكيتها للأرض، وكانت لها أساليب تفكير وأداء تستند إلى بيئتها الخاصة، وكان هناك بالمقابل الفلاحون مستثمرو الأراضي (المرابعون) والملاكون الصغار ولهم تقاليدهم وثقافتهم،وتبدّت خصوصيتهم في مقاومتهم لشارلز الأول في الحربين الأهليتين ١٦٤٢ و١٦٤٩؛ أما العامل الزراعي فكانت له مكانة ودور مشتقان من حقوقه وواجباته تجاه المزرعة والأرض. وكان لصاحب الأرض نفسه حقوق وواجبات محددة تجاه الأرض. وكان لهذه الطبقات كلها حصتها في الأرض.

(أ) برز مفهوم الطبقة **كحقيقة** واضحة متميّزة، كما يتبدّى في مصطلح «النخبة» يشار به إلى الطبقتين الأرستقراطية وأجزاء معينة من الوسطى.

(ب) أسفرت الهجرة الكثيفة للفلاحين إلى المدن، أو ما سيصبح الطبقة العاملة الصناعية، إلى خسارة هؤلاء لأملاكهم وأراضيهم لفقدان حس **المسؤولية** تجاه الجماعة الإقطاعية.

(ج) أدت عملية التصنيع، والزيادة في السكّان، وتقسيم العمل، وتأسيس الاتحادات المهنية والمواجهة المتزايدة بين أصحاب العمل والنقابات، وبين النقابات نفسها، مع ذكريات الانكماش الاقتصادي في حقبة ما بين الحربين؛ أدّى ذلك كله إلى تغيير في بنية الطبقة من مستوى قبول النظام الاجتماعي إلى مستوى النضال للسيطرة فيه أو عليه؛ ووجه بارز فيه هو إضراب ١٩٧١ في Upper Clyde Shipyard حين رفضت النقابات مفهوم الفائض العددي، ورافضة بالتالي احتمال دفع أعداد من العمال إلى البطالة.

(د) أما في «المجتمعات الغنيّة»، حيث الأجور العالية والشروط المناسبة، فقد بات في وسع الطبقات العمالية فيها أن تنافس الوسطى في الرفاه وتسهيلات الحياة، متمثلة في امتلاك التجهيزات والتسهيلات الكمالية، مثل اقتناء السيارات وقضاء العطل في الخارج وسواها.

(هـ) ويمكن الحديث اليوم عن **طبقة جديدة** تتكون من معظم موظفي المصالح العامة، رسميي المجالس المحلية، موظفي التأمين والبنوك وغيرهم. وتضم هذه الطبقة كذلك شريحة كاملة من العاملين الكليركيين وأصحاب أو مديري الأعمال الصغيرة، واختصاصات الدرجات المتدنية والذين يسعون عبر تشكيل اتحادات إلى تعزيز مكانتهم. كانت هذه الأنواع من العمل تمثّل سنة ١٨٠١ ما نسبته ٢٪ من مجمل القوة العاملة، بينما غدت النسبة ٥٪ سنة ١٩٥١ ـ أي حوالي مليوني (راجع ر. لويس وأ. مود، الطبقات الوسطى الإنكليزية، عن بنجوين، ١٩٥٣)، ثم تزيد بنسبة عالية في السنوات الأخيرة، وليصبح عدد العاملين في هذا القطاع في نهاية ١٩٩٢، حوالي ٢,٦٠٠,٠٠٠ بحسب إحصاءات وزارة العمل.

٤ ـ تعريف «الطبقة»:

مع زوال التراتبية القديمة الصارمة، ومع التطورات والظروف الجديدة التي عرضنا لها في الفقرة السابقة، فإن تقديم تعريف دقيق «للطبقة الاجتماعية» لا يبدو بالأمر السهل. بل إنك لتجد من يرفض فكرة وجود الطبقات الاجتماعية برمتها اليوم ويحتجّ بـ«المجتمع اللاطبقي» في بريطانيا، أي «مجتمع ـ الطبقة الواحدة» الذي أمكن بلوغه. لكن الطبقات الاجتماعية، رغم ذلك، لا تزال موجودة.

(أ) الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية نفسها يميلون، عموماً، إلى الاختلاط، ويظهرون أنماط الحديث وعادات السلوك نفسها، يميلون إلى أنواع التسلية نفسها ولديهم الذوق نفسه، عموماً، في الفنون والموسيقى.

(ب) الاشتراك في الميول كما رأينا هو أمر كثير العمومية، بالتأكيد، كما أنه لا يرتبط إلا قليلاً بالثروة والمهنة. فقد تجد في الطبقة الوسطى، على الأقل، خريج مدرسة عامة يظهر من أنماط السلوك والتصرف ما يجعله شبيهاً بما يوصف بـ«الجنتلمان» ـ «السيّد المهذّب» ـ أو يمتلك من الصفات التي تنسب لفرسان القرون الوسطى. وهو عين النمط السلوكي الذي ندعوه في أزمنتنا هذه «بالمتمدن» Civilized؛ رغم أن أزمنة «الوفرة» التي نحياها قد جلبت، أيضاً، الكثير من السلوكيات «غير المتمدنة»، وما نشاهده في المواصلات أو على الطرق كاف.

(ج) إذا كان لكثرة الاستدراكات والاستثناءات التي ترد غالباً في كتابتنا حول الطبقات أن تعني شيئاً، فإنما تعني **الغموض** الذي يكتنف أي تعريف بالطبقة الاجتماعية والذي لن يحلّه أو يوضحه حتى اللجوء إلى المزيد من التخصيص والتفريع كالحديث عن «الطبقة المحلية»، «طبقة الصيادين»، أو الطبقة التي تنشر في الشارع أعقاب السجائر وقشر الليمون وبقايا الجرائد! أن أحد أسباب الغموض هذا هو أنه لم يعد ممكناً البحث أو الحديث عن تمييزات أو تصنيفات دقيقة مرجعية مثل الحديث عن «طبقة العمال اليدويين» و«طبقة العمال غير اليدويين»، «المهنيون» و«غير المهنيين»، وهكذا. لقد جعلت فرص التعلم المتزايدة وإعادة توزيع المداخيل والفرص المتزايدة لاكتساب أنماط المزاج والسلوك، من الصعوبة بمكان تعيين خطوط تمييز دقيقة بين الطبقات.

تحديد الطبقة الاجتماعية

٥ ـ محددات الطبقة الاجتماعية:

ومع ذلك، فلا بد من البحث عن معيار ومنهج في تصنيف الطبقات، أو على الأقل، في وصفها. فمعنى الطبقة الأرستقراطية، أو العليا، واضح بما يكفي، وأفرادها يشكلون، في

بريطانيا مثلاً، ما نسبته ٢٪ من مجموع السكّان. وتحت هذه الطبقة تقبع الطبقتان «الوسطى» و«العمالية» اللتين يشكلان مزيجاً غير دقيق ـ إذ أن مصطلح «الطبقة العمالية» نفسه يبدو اليوم وكأنه قد بات خارج الاستعمال.

لم يعد كافياً اليوم اللجوء إلى التوزيع المهني للسكان، كما تقدمه منشورات أقسام الاستيعاب أو وزارات العمل، واعتباره معياراً في التصنيف الطبقي. فمحددات الطبقة الاجتماعية، اليوم، هي أكثر تنوعاً وتعقيداً، وبعضها على سبيل المثال هو التالي:

(أ) الدخل، المهنة، والاختصاص.

(ب) التعليم.

(ج) التقديرات الذاتية.

(د) البيئة العائلية والسلوك العام.

(هـ) نشاطات أوقات الفراغ، أو النشاط الكمالي، ومن ضمنه السلوك السياسي.

٦ ـ الدخل، المهنة والاختصاص:

يمثّل الدخل إلى حدٍ كبير، وحتى الآن، المعيار الأكثر شيوعاً في التصنيف الطبقي. ورغم أن دخل العامل اليدوي ربما كان أعلى من دخل الاختصاصي، وكذا دخل مجموعة عمال يدويين في العائلة الواحدة، إلا أن الميل يظل باتجاه الاختصاص لما يمنحه من استقرار وأمان ولما يمنحه، قبل ذلك ربما، من شعور تقليدي بالاعتزاز في العائلة. «الاختصاصي» هذا هو وليد التعليم والتدريب والمهارة وهو الشعور بالانتماء إلى طبقة من الاختصاصيين المحترمين، أطباء، محامين أو سواهم. هو شعور لا يتأتى عن عمل مغنيّ «البوب» Pop-Singers، رغم دخلهم المالي العالي، لكنه يتأتى عن عمل مغنيّ الأوبرا، بمعزل عن دخلهم المادي. إن عاملاً كهذا ربما يكون أكثر أهمية من الاعتبارات «الملموسة» التي تنتج الستة عشر مجموعة «اقتصادية ـ اجتماعية» وفق مسح ١٩٦١ (راجع دافيد مارش، «البنية الاجتماعية المتغيرة في إنكلترا وويلز ١٨٧١ ـ ١٩٦١» (عن روتلدج وكيغان بول، ١٩٦٥). وعلى ذلك فإن أبحاث السوق التي تبني تقديراتها على عاملي الدخل والمهنة فقط، إنما تغامر باستخلاص توقعات غير كاملة أو غير كافية، حيث إن الطبقة الاجتماعية باتت تعني، اليوم، أكثر من مجرد دخل ومهنة، وعلى أي تصنيف أن يأخذ في الحسبان الاعتبارات السيكولوجية.

٧ ـ التعليم:

جعلت التشريعات المختلفة، وفي معظم البلدان، التعليم حقاً متاحاً لكل إنسان. ففي حالة بريطانيا، مثلاً، تطورت التشريعات منذ سنة ١٨٢٠، حين تشكلت «لجنة خاصة بالتعليم»، إلى تشريع ١٨٧٠ الذي منح تعليماً أساسياً عاماً لكل ناشىء، ثم أضاف تشريع

١٩٠٢ التعليم الثانوي حقاً عاماً لكل شخص، وأخيراً تشريع ١٩٤٤، لإنكلترا وويلز، الذي استبدل التعليمين الأساسي والقانوني بنظام ثلاثي، أي أساسي، ثانوي وما بعد الثانوي، وجعله متاحاً مجاناً لكل مواطن. وكان طبيعياً أن يكون لهذا التوسع آثاره الإيجابية. ثم جاءت تشريعات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ فرفعت سن ترك المدرسة من ١٥ إلى ١٦.

(أ) أسهمت هذه التشريعات، مع تطوير التعليم ما بعد الثانوي نحو تعليم عال **أكاديمي** أو **تقني**، في تغيير القاعدة التعليمية والتربوية لجمهور السكان عموماً.

(ب) تشير استفتاءات الرأي أن شريحة كبرى من السكان تعتقد بوجود **علاقة** بين طبقة الشخص الاجتماعية ومستواه التعليمي، وليس مصادفة التعبير الشائع «طبقة متعلمي المدارس العامة».

(ج) ارتفع مجموع طلاب المدارس في المملكة المتحدة من ٨,٤ مليوناً سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ إلى ٩,١ مليوناً سنة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، ومعظم هؤلاء في المدارس المدعومة من سلطات التعليم المحلية، أو من جهات أخرى. وفي سنة ٩١/ ٩٢ كان عدد الطلاب ١٠,١ موزعين كما يلي:

٥,٣ مليون في مدارس ما قبل المرحلة الثانوية.
٣,٦ في التعليم الثانوي وما بعد الثانوي.
١,٢ في التعليم العالي.

(د) أدى التوسع في التعليم الثانوي والتعليم الجامعي في بريطانيا إلى تغيير في تركيب طلاب الجامعيين الآتين من أنواع مدارس مختلفة:

١ ـ ففي الثلاثينات، كان ثلث الطلاق الداخلين إلى الجامعة يأتون من المدارس المدعومة، بينما بات هؤلاء يشكلون ثلثي الداخلين إلى الجامعة في الخمسينات، أما الثلث الأخير فيأتي من المدارس المستقلة.

٢ ـ بحسب تقرير لجنة روبنز لسنة ١٩٦٣، حول التعليم ذي الدوام الكامل في بريطانيا، فإن ٦٣٪ من طلاب الجامعة قد أتوا من مدارس السلطات المحلية المدعومة، و١٥٪ من المدارس التي تقدّم بعض المنح المباشرة، و٢٢٪ من مدارس مستقلة.

(هـ) يرى البعض في الخطوة التي استبدلت «نظام مدرس اللغة»(*) الثانوية «بالمدارس الشاملة» (بدلاً من مدرسة اللغة القديمة والمدرسة الثانوية الحديثة) بأنها حركة مساواة اشتراكية

(*) Grammar School هي المدارس الخاصة التقليدية في بريطانيا. [م].

يدفعها الوعي الطبقي أساساً. إلا أنه، وبمعزل عن دوافعها، وأيًّا تكن فرص «الترقية» التي تضيفها لطلابها، إلا أن فارقاً ما يبقى بين «نمط مدرسة اللغة» و«أنماط» المدارس الأخرى، [فارق طبقي اجتماعي].

(و) تشير الإحصاءات إلى أن الطلاب المنتمين إلى أسر من طبقات اختصاص يميلون إلى البقاء **لفترة أطول** في المدارس عن تلك التي يقضيها الطلاب المنتمون إلى طبقة العمال اليدويين، كما أنهم أكثر ميلاً لاختيار اختصاص ومتابعته.

٨ ـ التقديرات الذاتية:

من الواضح، وفق كل الدراسات، أن هناك حراكاً طبقياً أكبر بنتيجة ازدياد فرص التعلّم وانتشار أنظمة الاتصال الجماهيري. إلا أن الصعوبة تبقى في تحديد درجة هذا الحراك الطبقي وذلك عائد، إلى حد كبير، إلى الصعوبة الأساسية في تعريف الطبقة الاجتماعية نفسها. فمفهوم الطبقة، وتقدير الشخص المعني موقعه الطبقي، يختلف بوضوح من مجموعة إلى أخرى، أو حتى من إنسان إلى آخر.

(أ) يوضح استفتاء ١٩٥٢، الذي أجرته «مؤسسة استطلاع الرأي العام البريطانية» أن عدد المواطنين الذين يميلون لتصنيف أنفسهم في «الطبقة العاملة» أصبح أقل عمّا كان عليه في استفتاء سنة ١٩٤٦.

(ب) يبيّن د. ف. غلاس في كتابه «الحراك الاجتماعي في بريطانيا» (عن روتلدج وكيغان بول، ١٩٥٤) أن ثلث العمال ذوي «المعاطف السود» يصنفون أنفسهم في «الطبقة العاملة»، وأن ثلث العمال اليدويين يصنفون أنفسهم في «الطبقة المتوسطة».

٩ ـ البيئة العائلية والسلوك العام:

لا حاجة للبرهان على أهمية الخلفية العائلية والوسط الاجتماعي في تحديد الطبقة الاجتماعية (خلا حالات الأفراد الموهوبين الذين لا تقيدهم حدود الطبقة).

(أ) **فالخلفية العائلية** والتأثيرات البيئية المباشرة وطرق العيش وأساليب الكلام تلقي بظلها على واقع الانتماء الطبقي، الذاتي والموضوعي في آن. فالطفل الذي يتعلّم ويتحدث في المدرسة، «الإنكليزية الجنوبية الفصحى»، يحمل إلى بيته، حيث يتحدثون اللهجة المحلية، تأثيرات نمطٍ «طبقي» آخر في الحديث، ويعمل بالتالي على تكييف واقعه «الطبقي» الأوّلي بمتطلبات واقع «طبقي» آخر، أو متطلبات بيئة غريبة إلى حدٍ ما.

(ب) **واتجاهات الموضة**، ربما تؤثّر مؤقتاً في أساليب الحديث والتصرف ولتشير من ثمة إلى تغييرات في المواقف الأخلاقية والدينية أكثر مما هي تغييرات في البنية الطبقية. فالمحاكاة

في استخدام أساليب الحديث، والتقاط أنماط معينة في التصرّف، هو دليل أو مؤشر على تغيير ثقافي وأخلاقي، لكنه لا يشير بالضرورة إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية تؤثر جوهرياً في الانتماء الطبقي.

(ج) **والزيّ**، أيضاً ليس مؤشراً إلى نوع محدد وثابت من التصنيف الطبقي. فالميل إلى ارتداء زي محدد يشير إلى طبقة ما، أو الميل إلى عكس ذلك، كإهمال المظهر لدى بعض أفراد الطبقة العليا أو المتوسطة، ليس دليل انتماء، أو عدم انتماء، إلى طبقة اجتماعية محددة.

(د) ويرى ميشال أرغيل في كتابه «السلوك الديني» (عن روتلدج وكيغان بول ١٩٥٨)، أن الطبقة هي التي تؤثر في الدين وليس العكس. وهو يلاحظ أن الطبقتين العليا والوسطى يفضلان الكنيسة الإنكليزية، على غيرها من الكنائس، كالكاثوليكية مثلاً. وهو ما تؤكده كذلك مارغريت ستايسي في كتابها «التقليد والتغيير: دراسة عن بانبيوري»، ١٩٦٠، حيث تجد أن أرستقراطيي مقاطعة بانبيري هم في العادة إنجليكانيون، بخلاف الآخرين.

- إلا أنه في وسعنا أن نلاحظ كذلك أنه في مناطق أخرى، ربما، حيث يتداخل الدين مع البنية الاجتماعية على نحو أكثر كثافة، نجد من الاتجاهات ما يعكس الاتجاه السابق، ومؤدى ذلك أن لا فائدة من التعميم في هذا الباب.

١٠ ـ نشاطات أوقات الفراغ:

يدفع «مجتمع الوفرة»، على نحو متزايد، نحو خلخلة الأسس الاقتصادية والاجتماعية الصريحة التي تعوّدنا اعتمادها في التصنيف الطبقي: فالفقير في ما مضى لا يعرف مفهوم الفائض أو التوفير، تبعاً لأجره أو دخله المتدني والذي لا يكاد يغطي تكاليف طعامه وملبسه وحاجاته الضرورية الأخرى. كان التوفير والفائض من ميزات الطبقات الأخرى.

(أ) إلا أن الأجور العالية قد عدّلت من هذه المعادلة البسيطة. وفي ملاحظات مارك ابراهام أن بحبوحة الطبقة العاملة خلال الحرب العالمية الثانية قد تجلّت في الإنفاق على البيرة والسجائر والسينما؛ بينما تركّز الإنفاق في الخمسينات على الطعام والسكن والمحروقات والإضاءة والتجهيزات والسيارات والرحلات إلى الخارج.

(ب) والتبدل لم يطل الكمية فقط وإنما **النوعية** كذلك؛ فزوجات الشبان من أفراد الطبقة العاملة يفضلون اليوم أنواع طعام معينة وثياباً معينة، كما لم تعد تشغلهم كثيراً مسألة أسعار تلك البضائع.

(ج) هناك ميل أكبر إلى **القراءة**، لكن الصحافة اليومية لا تزال المرجع الأساسي.

(د) **الرياضة** والانضمام إلى الأندية، هما مؤشر طبقي آخر بالغ الأهمية، ومع ذلك فإن

القليل من الأبحاث هو الذي يسعى إلى بيان القاعدة الطبقية لهذه المسألة، رغم وضوحها في السلوك الذي يصاحب رياضة معينة، مما يميزها عن سلوك آخر يصاحب رياضة أخرى؛ والطابع الطبقي أمر لا يصعب اكتشافه في الأندية السياسية والاجتماعية عموماً.

(هـ) والأساس الطبقي **للاقتراع السياسي** واضح هو الآخر؛ لكن الأمر لا يجري كما يُظن وفق خطوط مستقيمة وظاهرة: فقد تجد نقابياً، أو منتمياً إلى نقابة، ودون أن يكون بالضرورة مؤيداً لحزب العمال، أو الأحزاب العمالية عموماً، كما قد تجد صناعياً غنياً في صفوف الاشتراكيين المشقفين. وفي تحليل لعينة انتخابية من غرينويتش، يجد الباحثون م. بني، أ.ب. غراي ور.هـ. بيـر أن التقديرات الشخصية والذاتية، مثل تقديره الشخصي لموقعه الطبقي، على صلة مباشرة بنوع اقتراعه.

١١ ـ خاتـمة:

ما عرضناه هو عينة للصعوبات التي تواجه الباحث في مسألة الطبقات الاجتماعية في زمننا الراهن هذا، مقارنة باليسر النسبي الذي كان يحكم التصنيف الطبقي في القرن التاسع عشر مثلاً. وواحدة من تلك الصعوبات هي تقييم الباحث لموقعه «الطبقي» الخاص، وفي ما إذا كان فعلاً جزءاً من «الطبقة الجديدة» التي تحدثنا عنها في الفقرة ٣، هـ. إلا أن التبدّل يقع على ما هو أشمل من ذلك، أن مجمل التحولات منذ الحرب العالمية الثانية تجعلنا أقل ثقة، ومعرفة أيضاً، بما هو «عالٍ» حقاً، أو «متدنٍ» حقاً في تفاصيل حياتنا العامة.

فعلى الرغم من الميل المتزايد إلى العنف والابتذال والسلوك الجنسي الغرائزي، فإن شواهد أخرى كثيرة تدل ميل متزايد أيضاً لاستلهام بعض النماذج «العالية»، التي يقدّمها التلفزيون، مما يعني أن العديد من أفراد ما يسمى «بالطبقة العمالية» لا يزال يرى في «أنماط» الطبقة الوسطى نماذج تحاكى، وليس فقط مجرد ذكريات ماضٍ رحل.

الفصل العاشر

التعليم والبنية الاجتماعية

الخلفية التربوية

١ ـ الأهمية الاجتماعية للتعليم:

يستطيع أفراد الجماعة تحديد بنية جماعتهم إذا ما أتيح لهم أن يعوا طبيعتها وتركيبها، وإذا ما أتيح لهم أن يحيوا ككائنات اجتماعية سويَّة. (راجع الفصل ١، ف ٦).

يرى أفلاطون أن التربية هي التي تمكّن الرجال والنساء من أن يروا الأشياء كما هي فعلاً، أي «أشياء كليَّة». أما حين لا تتواجد مثل هذه المعرفة، ولا الإرادة لتحديد أو رسم البنية الاجتماعية، فإن أمر تحديد البنية يُترك إذ ذاك للظروف التاريخية، وسيغدو الأفراد ساعتئذ ضحايا هذا التحديد بدل أن يكونوا مهندسيه، وتعليمهم لن يكون بالتالي هدفاً في ذاته، أو جزءاً من «الحياة الفاضلة»، بل سيغدو وسيلة في يد آخرين يستخدمونها في سبيل غاياتهم الخاصة.

٢ ـ الأغراض الاجتماعية للتعليم:

إذا كان لشيء من البنية الاجتماعية «المثالية» أن يتحقق البنية التي تسمح لأفراد الجماعة أن يحققوا طاقاتهم الكامنة وأن يحيوا بسعادة قدر الإمكان، فسيكون من أغراض التعليم، بل غرضه الأسمى، أن يمكّن هؤلاء من رؤية مشاكل مجتمعهم كما لو كانت مشاكلهم الشخصية، وأن يكون لهم القدرة على السعي في محاولة حلّها، تماماً مثلما سيسمح لهم باكتساب المهارات الجسدية والعقلية التي تكفل مواجهة القضايا الشخصية والاجتماعية بثقة وفاعلية. ألم يقل الإغريق «العقل السليم في الجسم السليم»، وعليه فإن قدراً كبيراً من البحث السوسيولوجي إنما يتمحور في فهم المعاني المختلفة لمصطلح «العقل السليم».

٣ ـ الأدوات الأساسية في العملية التربوية:

الأدوات الأساسية الثلاث التي يبدأ بها الإنسان كفاحه للسيطرة على بيئته وعلى طبيعته هو

بالذات، هي القراءة والكتابة ومعرفة الأرقام ـ مثلما تبدأ أية مدرسة ابتدائية تقليدية. وليست كل الفلسفات والعلوم في عالمنا الحديث غير تفصيلات لتلك الأدوات الأساسية، تماماً كما أن الآلات حتى الأكثر تعقيداً ليست غير تفصيل وتوسيع لما تفعله يد الإنسان وقدمه.

(أ) تجري عملية اكتساب المهارات والتفاصيل تلك في خط مزدوج، هي تتطلب أولاً استقبال المعرفة وإعطائها، وثانياً جهداً معيناً من المتعلّم والمعلّم في آن.

(ب) ونجاح مثل هذا الجهد يعتمد على القدرة على مواجهة تحدي المهارة المطلوب اكتسابها: ويبدو أن وجود الذكاء الخاص لاكتساب معارف معينة مهم مثل وجود الذكاء العام، فعلى سبيل المثال يمكن حتى لغير الموهوب بعقل رياضي أن يكتسب قدراً معقولاً من المعرفة الرياضية، إلا أن العملية ستكون أكثر يسراً وأكثر فائدة مع شخص يمتلك موهبة رياضية.

٤ ـ تقدّم التعليم في بريطانيا:

كان في بريطانيا، عند نهاية القرن التاسع عشر، حوالي عشرين ألف مدرسة ابتدائية، يتبع ثلاث أرباعها جمعيات دينية أو أهلية. أما التعليم الثانوي فكانت تقدّمه المدارس الأهلية (غير الرسمية)، ومدارس «القواعد»، وكانت تدرّس الفنون والإنسانيات وتعبّر عن ثقافة طبقة سائدة. وكان هناك بعض المدارس المجانيَّة التابعة للإرساليات. أما صفوف تدريس «العلوم» فكانت تتم في أكثر من مكان، مدعّمة بمنح من وزارة الفنون والعلوم. وكانت أكسفورد وكامبريدج مركزي التعليم الأكاديمي العالي، ثم أسست جامعة درهام سنة ١٨٣٢، أما جامعة لندن فلم تبصر النور حتى سنة ١٨٣٦. ومع مطلع القرن العشرين، حيث بلغت الثورة الصناعية ذروتها وبينما العالم الغربي يدخل بسرعة حقبة صناعية مكثفة، أمست الحاجة ملحة لإحداث تغييرات في المشهد التربوي السائد ليستجيب للشروط الجديدة، فنشأ مزاج عام أو موقف اجتماعي يؤكد الحاجة إلى التربية الفاعلة والشاملة، بخلاف بعض الاتجاهات الضيقة التي كانت تسود التعليم من قبل.

٥ ـ الإصلاح التربوي:

تطورت أهم التشريعات والإجراءات التي أسهمت في إصلاح النظام التربوي كما يلي:

(أ) أنشىء «مكتب التربية» سنة ١٨٩٩، بمثابة إدارة حكومية مركزية والتي ستغدو بعد ذلك وزارة التربية، ثم وزارة التربية والعلوم مع الحكومة العمّالية بدءاً من سنة ١٩٦٦.

(ب) أجاز قانون التربية لسنة ١٩٠٢ قيام سلطات تعليم محلية تابعة للمجالس المحلية لتتولى التعليم الثانوي. ثم جرى تحويل «مدارس ـ القواعد»(*) أي مدارس عامة مدعومة، كلياً

(*) نشير ثانية إلى أن «مدارس القواعد» لا تفهم حرفياً، وإنما هي المدارس الخاصة والمتصلة بشكل ما بالطبقتين العليا والوسطى.

أو جزئياً، مركزياً أو من سلطات التعليم المحلية Local Education Authorities (L.E.A).

(ج) بدأ التعليم التقني التمهيدي النظامي سنة ١٩٠٥، ثم إلى تعليم تقني ثانوي سنة ١٩١٣.

(د) فتح «تقرير هادو» لسنة ١٩٢٦ الباب أمام تطورين:

١ ـ «مدارس ـ القواعد» Grammar School الثانوية، يبقى فيها الطالب حت سنة الـ١٦ أو بعدها.

٢ ـ المدارس الثانوية الحديثة، التي غدت أكثر تطبيقية، يبقى فيها الطالب حتى سنة الـ١٤، ثم إلى سنة ١٥ فسنة ١٦ في تشريع ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣.

(هـ) «تقرير سبنس» لسنة ١٩٣٨، ثم «تقرير نوروود» لسنة ١٩٤٣ شكك في جدوى «الأنظمة المتعددة للمدارس»، ممهداً الطريق نحو ما هو قائم اليوم ويعرف باسم «المدرسة الشاملة».

(و) استبدل قانون التعليم لسنة ١٩٤٤ تصنيف أنظمة التعليم السابقة بآخر جديد يتكون من تعليم أساسي، ثانوي فما بعد الثانوي، رافعاً سن ترك هذا النظام المدرسي إلى عمر الـ١٥ أو بعده بقليل، وتاركاً للمجالس المحلية واجب التثبت من فاعلية العملية التربوية في المراحل الثلاث ومدى مطابقتها للفئات العمرية للطلاب بحسب المناطق.

(ز) في سنة ١٩٤٨ أنشئت الشهادة العامة في التربية (G.C.E)، ثم في العام ١٩٦٥ شهادة التربية الثانوية (C.S.E)، للطلاب الذين يكملون خمس سنوات تعليم ثانوي ولا يمرّون في الـ(G.C.E) وبدءاً من سنة ١٩٩٤ سيكون هناك شهادة موحدة (G.C.S.E) تمنح في نهاية المرحلة الثانوية (في حدود سن ١٦ بعده سنوات تعليم ثانوي) وتعطى نتائج الامتحانات للأهل.

(ح) ومع الإدارة العمالية بدءاً من سنة ١٩٦٤، ومحاولتهم تحويل بعض «مدارس ـ القواعد» إلى مدارس شاملة، جرى اعتراض واسع من قبل مؤيدي نظام مدارس ـ القواعد والسلطات التي تمثّلهم.

- فقد سعى بعض غلاة النواب العماليين إلى إلغاء المدارس الأهلية [أي الخاصة]، لكن المحاولة لم تنجح واستمرت هذه المدارس مدعومة من سائر الطبقات وبموارد مالية كافية.

في العام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ كانت الصورة التربوية في بريطانيا كما يلي:

عدد الطلاب الإجمالي	٩,٠٧٨,٣١٠
عدد طلاب المدارس المدعومة	٨,٦٠٩,١٩٠

وفي إنكلترا وويلز اليوم ٢٤٤٧ مدرسة خاصة، تتراوح تكاليف الطالب الواحد فيها من ٣٠٠ جنيه إلى ٤٠٠٠ جنيه، إلا أن قد تحصل أيضاً على إعانات من المجالس المحلية L.E.A. وهناك اليوم ٩٣٪ من الأطفال والفتيان (٥ ـ ١٦) يتلقون تعليماً مجانياً كاملاً، أما الباقي ففي مدارس خاصة يتولى تمويلها الأهلون.

مجمل الإنفاق على التعليم الأساسي والثانوي هو ٩٨٤ مليون جنيه، من أصل ١٧٨٣ هو مجمل الإنفاق على التربية. والرقم الأخير يمثّل ١/٨ من مجمل الإنفاق العام، و٥,٥٪ من إجمال الناتج القومي الخام، أما سنة ١٩٩٣ فقد غدا مجمل الإنفاق التربوي حوالي ٢٩,٣٠٠ مليون جنيه، وقد يكون الإنفاق مباشراً من السلطة المركزية أو غير مباشر من السلطات المحلية، أو من جمعيات دينية خاصة.

التعليم والتكنولوجيا

٩ ـ التعليم والعلوم:

لعبت العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً بارزاً في توجيه التعليم. في بريطانيا، للتكيف مع مطالب الاقتصاد الصناعي والتجاري، والحاجات المتزايدة للتكنولوجيا المعقدة الحديثة. وبوجود نظام تعليمي يطال الجميع، ومع انهيار النظام الطبقي السابق، ونشوء طبقة جديدة من ذوي الاختصاص، ومع الاعتماد على نتائج الامتحانات، من قبل الأفراد والصناعات والدولة، في غير باب ومجال معرفي وكشرط لكل التقديمات والأفضليات المتاحة، كان طبيعياً أن يتغيّر نظام التعليم ليتلاءم والتغيرات التي حدثت للبنية الاجتماعية نفسها والموقف الاجتماعي طبيعة النظام التعليم وأغراضه.

(أ) تعنى **المدارس العامة** بتزويد أوسع قطاعات الطلاب سبل الحياة المهنية والاجتماعية وتنقل مقداراً وافراً من الثقافة (بالمعني اليومي المتداول) المستندة إلى قيم فنية وأدبية؛ **ومدارس ـ القواعد** للطبقة الوسطى والعليا، بينما تقدّم مدارس التعليم الأساسي التابعة للدولة التأسيس المطلوب والكافي على مستوى القراءة والكتابة والحساب ولإنتاج مثقفين وتقنيين.

(ب) وعلى تقاليد الثورة الصناعية الدائمة هناك استثمار دائم، وبخاصة من الرأسماليين الجدد، للمعرفة العلمية وتوظيفها على نحو متزايد في التوسع والتطور التقنيين. وهنا يدخل التمييز بين العلم «الخالص Pure» والعلم «التطبيقي Applied»، بالاستناد إلى توجّه الأول نحو العلم في سبيل العلم، وتوجّه الثاني نحو الاستثمار التجاري والصناعي والتطبيقي عموماً.

(ج) في محاضرة له سنة ١٩٦١ تحت عنوان: «ثقافتان بإزاء الثورة العلمية» يرد اللورد سنو Snow أن العلم والتقنية باتا جزءاً من الثقافة تماماً كما الفنون والإنسانيات هذا التقييم يغدو

صحيحاً حين لا يقتصر العلم والتقنية (وبخاصة العلم) على الغايات الاقتصادية النفعية المباشرة والضيقة.

(د) واستمرت «مدارس ـ القواعد Grammar Schools» الأساس في إعداد الطلاب للمهن التقنية الحديثة، كما للمهن التقليدية الفنية والإنسانية عموماً مثل، السياسة، القانون والكنيسة.

٧ ـ التأكيد المتزايد على التكنولوجيا:

أدى التنافس العالمي المحموم في حقل التقنية لأغراض الصناعة والعسكرة، وخصوصاً بين الحربين، إلى تعليم تقني يتخلى تدريجاً عن أصوله، وليتوسّع بتمويل مختلط ليبلغ ١٢ بوليتكنيك في لندن، و١٣ في المقاطعات، وأكثر من ١٠٠ مدرسة علوم بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٢. وتطورت المدارس «المهنية» الأوليَّة بسرعة إلى كليات ومعاهد تقنية وتشكلت صفوف علمية في غير مكان مع كل اللجان والهيئات المطلوبة.

(أ) امتدت موجة التوسع التقني إلى التعليم الجامعي، أو ما يسمى بالجامعات ذات القرميد الأحمر (تأسست ثلاث منها أثناء فترة ما بين الحربين) وإلى إنشاء معاهد جديدة في الجامعات القائمة.

(ب) وفي سنة ١٩٥٦ صنفت الحكومة المعاهد التقنية إلى معاهد محلية، معاهد مناطق، معاهد مقاطعات، ومعاهد التكنولوجيا العالية والمتقدمة. وبنتيجة توصيات لجنة روبنز لسنة ١٩٦٣ اعتمد منذ سنة ١٩٦٤ نمط التعليم العالي بحضور نظامي، مدعوماً من مجلس المنح الأكاديمية الوطنية. ثم غدت بعض المعاهد التكنولوجية جامعات للتكنولوجيا بالكامل.

هناك اليوم ١٥ كلية تقنية بالكامل في إنكلترا وويلز تتولى الحكومة تمويلها بمساعدة القطاع الخاص، كما تموّل الحكومة أكثر من ٢٠٠ مدرسة مهنية عالية. وإلى ذلك فبرامج التكنولوجيا، بصورها المختلفة، هي جزء من البرنامج العام لشهادة C.C.S.E. كما أن التسهيلات التكنولوجية متوفرة في كل المدارس، و٦٥٪ منها تحتوي على برامج تدريب واستخدام المعلوماتية.

(ج) وبناء على المعطيات المتوافرة يمكن القول إن التعليم قد بلغ مرحلة الاستجابة لتنظيم المجتمع في مرحلته الأخيرة بحسب تصنيف روستو (فصل ٤، ف ١٠) في «مراحل النمو الاقتصادي».

(د) كذلك، أجاز قانون التدريب الصناعي لسنة ١٩٦٤ لمكاتب التدريب الإشراف وتعميم معايير التدريب في الصناعة، وتوسع هذا النظام ليشمل حتى العاملين في غير الحقل التكنولوجي مثل المستخدمين الحكوميين المحليين.

(و) إحصائيات التعليم العالي في بريطانيا لسنة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ هي كالتالي:

١ ـ طلاب معاهد التكنولوجيا العالية والمتقدمة	١٢,٨١٠
طلاب في مؤسسات تكنولوجية أخرى	٣٣,٨٥٠
طلاب معاهد التربية (معاهد تدريب المعلمين سابقاً)	٦٢,٢٧٠
طلاب الجامعات	١٠٥,٤٥٠
معاهد غير عالية	١٢٦,٥٨٠

٢ ـ بلغ عدد طلاب مرحلة التعليم ما بعد الثانوي لسنة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ ٣,٢٧٦,٨٠٠ طالباً، وعدد طلاب الجامعات بدوام كامل ١٧٤,٢١٥ وبدوام جزئي ١٧,٦٣٦.

٣ ـ بلغ مجموع الإنفاق على التعليم سابق الثانوي، سنة ٦٥ ـ ٦٦، من قبل السلطات ٢٢٣ مليون جنيه وعلى الجامعات ٢٤٤ مليون جنيه وعلى تدريب المعلمين ٧٣ مليوناً.

٤ ـ بلغت نسبة زيادة الإنفاق في خلال عقد واحد ٨٩,٦٪، أما الزيادة في الإنفاق الجامعي فبلغت ١١٦,٦٪ وكانت الأعلى بين قطاعات التعليم. في بريطانيا اليوم ٨٣ جامعة، بما فيها الجامعات المفتوحة Open Universities، أقدمها أكسفورد وكامبردج في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. وأكبر توسع في كان في الستينات والسبعينات حين سمح لمعاهد البوليتكنيك أن تصبح جامعات بشروط معينة.

الصراع في حقل التعليم

٨ ـ الصراح في المحيط الاجتماعي والاقتصادي:

يبعث تركيز أنظمة التعليم في العالم الغربي، على تأهيل الأفراد ليكونوا عمالاً مستقلين كفوئين أكثر من تركيزها على إبراز مواهبهم وطاقاتهم، اليأس والأسى في قلوب ملايين الناس الذين يرون الأغراض التجارية والصناعية التي تقود هذه الأنظمة غريبة على رغباتهم وتطلعاتهم.

(أ) وتتمثل أولى مظاهر هذا الاضطراب في صراع الطالب مع السلطة التي تمثّل برأيه النظام الاقتصادي والاجتماعي القديم والسائد.

١ ـ إن توقع أن يقضي الواحد من هؤلاء الشطر الأعظم من حياته مدفوناً في عمل رتيب ممل، أو كموظف لا كشريك في الوسط الاقتصادي والاجتماعي، هو أمر يتجاوز قدرة البعض على الاحتمال، وهو ما يحوّل بعضهم إلى ناشطين لقلب الثوابت المتصلبة لهذا النظام الاجتماعي.

٢ ـ يبدو الشبان، تدريجاً، أعجز عن إصلاح هذا النظام لافتقارهم إلى المعرفة والنضوج

والمقدرة التقنية الكافية. والدكتاتوريون وقادة الحرب، عموماً، هم الأكثر دراية في كيفية السيطرة على الجهل واللامبالاة وإعادة توظيفهما.

(ب) يعلّق نائب رئيس جامعة نوتينغهام، في شباط ١٩٦٩، على فشل العدد الكبير من المتقدمين وإخفاقهم في الالتحاق بالأقسام العلمية في الجامعات، بأنه بمعنى من المعاني رفض لأن يكونوا علماء في خدمة الصناعة. ويبدو بوضوح أن الاختصاصات الجديدة، مثل العلوم الاجتماعية، باتت أكثر جذباً للانتباه والاهتمام. إلا أن صعوبة علم الاجتماع هو أمر سبق وأشرنا إليه وإلى تعقيداته (الفصل ١، ف ٨)، كما أنه يجب أن يكون واضحاً تماماً أن معرفة الواقع الاجتماعي المعقد لا يشكّل، بحد ذاته، إصلاحاً كافياً لمشاكل العالم.

٩ ـ الصراع في الوسط المدرسي:

ما هو أقرب إلى الإصلاح وأكثر عملية، على المستوى المباشر على الأقل، هي الصراعات التي تشق الوسط الاجتماعي للمدرسة. فالانقسام بين طلاب «نمط مدرسة القواعد Grammar School Type» و«نمط المدرسة الثانوية الحديثة Secondary Modern School Type يبدو جليًّا وذا دلالة في ذاته وحسب وإنما إلى انقسام المجتمع نفسه.

(أ) في تجليات هذا الصراع مبادرة الحكومة العمالية إلى إلغاء امتحان «١١+» الذي يخوّل الدخول إلى المدرسة الثانوية، والشروع في حملة واسعة للتحول نحو «المدرسة الشاملة»، الأمر الذي لاقى مقاومة عنيفة من بعض السلطات المحلية.

(ب) يشير تقرير «سلطة التعليم في لندن الداخلية» أنه من عينة يبلغ عددها ١١٤٣١ طالباً قبلت بمعدل «١١» في المدرسة الشاملة سنة ١٩٦٠، اجتاز ٧٦١٣ من هؤلاء معدل النجاح في شهادة G.C.E، رغم أن ١٦٨٤ من بينهم فقط كان قد جرى قبولهم في «مدرسة القواعد» سنة ١٩٦٠، والعبرة هنا واضحة في كون «المدرسة الشاملة» أكثر ميلاً لتشجيع عملية الترفيع.

(ج) من نقاط الجدل الدائم هنا هو حجم الأولوية التي يجب أن تعطى للأطفال الذين يعتبرون أكثر ذكاء.

(د) يبدو أن الطفل في المدرسة، كما الإنسان في الحياة، هو أكثر ميلاً للانضمام إلى «المجموعة المطابقة» ـ أي تلك التي تتناسب وقابلياته وظروفه، حسب العمر، وفي الجنس عينه عموماً. أما إذا أجبر الشخص، بفعل الظروف، أن يعيش في مجموعة ليست مجموعته المرغوبة، فمن الطبيعي أن لا يبلغ المكانة المنتظرة فيها ولا الدور الذي يفترض من خلالها (راجع سريل سميث، المراهقة، لونغمان، ١٩٦٨).

١٠ ـ التعليم والإعلام الحديث الواسع:

يعتبر التعليم كعملية اجتماعية جدالية تقودها سلطة مسؤولة جزءاً من تربية أوسع تقدمها

خبرات الحياة؛ هي شكل من أشكال التواصل بين الكائنات الاجتماعية. ويشتمل هذا التواصل على استخدام أنواع الإعلام الحديثة التي هي جزء من التربية الشاملة التي تعرض للطفل وللرجل وللمرأة في العالم الصناعي الحديث.

(أ) أدى تطبيق قانون التعليم لسنة ١٨٧٠ إلى نشوء طبقة قرّاء (غير الطبقة الأدبية)، ثم إلى إيجاد «الصحافة الجديدة» التي هدفت إلى توفير أوسع عرض ممكن للأخبار والتسلية والإفادة. نشأت الدايلي مايل Daily Mail سنة ١٨٩٦ على يدي ألفرد هارمزوارث، أو لورد نورث كليف بعد ذلك، والذي أصدر الدايلي ميرور Daily Mirror كطبعة أرخص للنساء.

(ب) لم يمض وقت طويل قبل أن تتجمّع الصحف الناشئة في لندن والمقاطعات في ملكية بضع شركات كبرى، وهو ما سيتطور تدريجاً نحو تمركز ملكية الصحافة في أيد قليلة، الأمر الذي سيكون مثار نقاش دائم.

(ج) يدين السعر الزهيد للصحيفة اليوم إلى عاملي التوزيع الواسع والإعلانات.

(د) والخطوة التالية في مجال الإعلام كان تأسيس شركة الإذاعة البريطانية سنة ١٩٢٢، أو هيئة الإذاعة البريطانية منذ سنة ١٩٢٧ بعدما غدت مملوكة بمعظمها من الحكومة. ورغم تركيز لورد رايث Lord Reith الذي تولى رئاستها بين ١٩٢٧ و١٩٣٥، على معايير الذوق في كل ما يجري تقديمه، فإن ما تلا ذلك، عموماً، لا يمكن اعتباره تطبيقاً دقيقاً لهذه القاعدة، وبخاصة في مجال التلفزيون الذي يصفه لورد رايث، في مقابلة متأخرة، بعض ما يقدّمه بأنه «مرعب».

١١ ـ أبحاث حول الإعلام الحديث:

يجب عدم المبالغة في قوة تأثير وسائل الإعلام الحديث، في ذاتها، في العملية التربوية مقارنة بدور العوامل الأخرى مثل التدريب والإمكانات الذهنية والوسط الثقافي للفرد.

(أ) تشير بعض الأبحاث، دون أن تخلُ النتائج من غموض (مثل ج.د. هلوران، تأثير وسائل الاتصال، وبخاصة التلفزيون، عن مطبعة جامعة اليستر، ١٩٦٤)، أن مشاهدة التلفزيون تضعف نشاط المشاهد ومبادراته، وبعض المشاهدين أشار إلى تأثيره العصبي وإلى تضاؤل ملكة النقد. ويبقى أن تأثير التلفزيون يعتمد بدوره على العمر والتربية والطبقة الاجتماعية والذكاء.

(ب) يبدو (وبحسب الدراسة السابقة وغيرها) أن موضوعات الجنس والعنف في البرامج التلفزيونية لها تأثيرات خطيرة على الأشخاص المنحرفين أو الذين لديهم مثل هذه الميول.

(ج) أثارت قضية كتاب «عاشق لايدي شاترلي» Lady Chatherley's Lover التي أثيرت سنة ١٩٦٠ حيث جرى الادعاء على الكاتب والناشر وفقاً لقانون ١٩٥٩ حول المطبوعات

الإباحية، ثم استخلاص هيئة المحلفين أن الكتاب لا تنطبق عليه دعوى الفحشاء أو انتهاك الذوق العام، انعكاسات تمثّلت بانتشار حقبة ما يمكن أن يسمى بالإباحية (أو التساهل تخفيفاً)، إلى ردود فعل متناقضة أخرى. ورغم أنه من المبكر أن نحكم على المدى الذي ستصله موجة التساهل هذه، أو عمقها، كما موجة الشغب الطالبي، فإنه يمكن القول إنها تسود خصوصاً لدى بعض الأفراد الذين لا يقبلون قيم مجتمعهم أو بعض المثقفين الذين يكافحون لإثبات «حريتهم»، أما لدى الجمهور الأوسع فهي موجة طارئة أو عارضة.

١٢ ـ أوقات الفراغ والتربية:

تبدو الطريقة التي يقضي بها المرء وقت فراغه نتيجة لتربيته، كما أنها لها هي ذاتها تأثير في هذه التربية.

(أ) تشير الإحصائيات أنه مع ازدياد كمية أوقات الفراغ، الناتجة عن ارتفاع عدد الإجازات المدفوعة وتناقص ساعات العمل، للعمال على الأقل، غدت هناك ومنذ الخمسينات مشاركة أوسع في **رياضات** مثل التزلج، الإبحار، التزحلق، ركوب الخيل، ورياضات ما تحت الماء، وعلى حساب رياضات أخرى.

(ب) ازداد ممارسة ألعاب **القمار**، وفي صيغتها العمالية على الأقل. أي البنغو Bingo. وتقدّر أرقام الرهانات لسنة ١٩٦٩ بـ٢٢٢٥ مليون جنيه، ثلثاها في سبق الخيل.

(ج) تشير الدراسات المتعلقة بقضاء أوقات الفراغ أن حوالي ثلثي السكان يقضون، بطريقة ما، بعضاً من إجازاتهم خارج البلاد، فإن الأماكن المقصودة تختلف باختلاف «أنماط» طالبي الإجازة.

الفصل الحادي عشر

الدين والمعايير الأخلاقية

الدين والأخلاق في البنية الاجتماعية

١ ـ التربية والدين:

كان لتنظيم المسيحية وتعاليم الكنيسة تأثير واضح على البنية الاجتماعية في العالم الغربي. كانت الكنيسة والدولة مؤسستين توأمين في العصور الوسطى، حيث الكنيسة هي السلطة الظل. إلا أن عهد الإصلاح اللاحق والزوال التدريجي للإمارات والإقطاعات لصالح سلطة الدولة أدَّت إلى إضعاف الأواصر التي تربط بنية العائلة والحياة الدينية والأخلاقية.

(أ) إلا أن الدين كمجموعة عقائد وممارسات تربط المجتمع معاً (وكلمة Religion مشتقة من اللفظة اللاتينية Religare، أي الرابط) استمر **قوة مؤثرة**. فالسيّد Genteleman هو السيّد المسيحي بالضرورة. وحتى مع بريطانيا الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، لم يكن الدين على طلاق مع الرأسمالية، فالتواضع والصبر والطاعة للأعلى والتسليم بالمعاناة في هذه الحياة الدنيا والأمل بتعويض في الحياة الآخرة كانت كلها من فضائل الطبقات العاملة (راجع الفصل ١٣، ف ٦).

(ب) واستمر الصراع، كذلك، موجوداً بين الطوائف الدينية وبخاصة في فترة الخلاف بين العرش والبرلمان أثناء الحربين الأهليتين، اللتين أدتا إلى انتصار البيوريتانيون Puritans وقيام حكم ديكتاتوري لإحدى عشرة سنة (١٦٤٩ ـ ١٦٦٠). وحتى سنة ١٨٧٠ ظل الخلاف المستحكم بين كنيسة إنكلترا والكنائس المنافسة عقبة كأداء أمام محاولات إيجاد نظام تعليم ابتدائي موحد على المستوى الوطني.

(ج) تركزت الأبحاث التربوية أن تبقى الفروض الدينية في المدارس الممولة من الدولة

بعيدة عن أي منحى طائفي، وجاء القانون التربوي لسنة ١٩٤٤ ليؤكد على الطابع اللاديني للخدمات التي توفرها المدارس العامة.

٢ ـ الدين كشكل من أشكال السيطرة الاجتماعية:

من الواضح أن الدين كان دائماً أحد شكلي السيطرة الاجتماعية ـ الشكل الآخر هو القانون. وهو متجذر من الشخصية البشرية بدليل أن محاولات جماعات دينية مختلفة للسيطرة أو لإلغاء المعتقدات والممارسات الدينية لدى الآخرين أو فرض التماهي والتماثل بالإكراه قد باءت جميعها بالفشل.

(أ) الأنظمة الشمولية تميل إلى ضرب أو قمع الحرية الدينية لاعتقادها أن الكنيسة هي دولة داخل الدولة. والشيوعية في الاتحاد السوفياتي لن تنجح في تدمير الدين(*).

(ب) لقد كان نابليون الأول، القنصل الأول، حكيماً بما يكفي لاصطناع حل وسط مع البابوية (١٨٠١ ـ ١٨٠٢) بحيث تترك الحرية الدينية كما هي بينما تؤول له سلطة الدولة التي ترى أن الدين والعلم مستويين معرفيين مختلفين لا يفترض فيها التلاقي أو التناقض، وخصوصاً في علم الأخلاق والعلم، حيث تنتمي الأخلاقيات إلى الاجتماعيات لا إلى العلوم الطبيعية.

(ج) الكثلكة في إيطاليا ليست ديناً فحسب، وإنما هي دين الناس.

(د) تبدو الحرية الدينية، وليس القمع، أكثر على تشكيل رابط اجتماعي، فهي من أشكال الضبط أو السيطرة الاجتماعية التي تجري بيسرٍ وسهولة، ورغم أن المعايير الأخلاقية قد توجد بمعزل عن المؤسسة الدينية (كما الأخلاق عند الإنسانويين) فإن قبول تلك المعايير هو في حد ذاته قوة ضبط اجتماعية شبيهة بالدين.

(هـ) إذا كانت المعايير الأخلاقية في المجتمع ترتبط بقوة بالممارسات الدينية، فإذا فقدت تلك الممارسات أسسها أضحت المعايير نفسها محل جدل وتنشأ بالتالي صراعات تطال القيم في المجتمع مثلما تطال جوانب أخرى فيه.

٣ ـ انعكاسات التقدّم العلمي:

كان حجم التقدم العلمي، مع انتهاء القرن التاسع عشر، قد بلغ من القوة القدر الذي خلخل معظم المعتقدات التقليدية الراسخة في بريطانيا وسواها من المجتمعات الغربية المصنعة.

(أ) أشارت أعمال جورج كوفييه (١٧٩٩ ـ ١٨٣٢) في التشريح المقارن، وتشارلز ليل

(*) تركنا هذا التوقع أو التنبؤ من المؤلف كما هو لأن الأيام أثبتت مصداقيته. [م].

(١٧٩٥ ـ ١٨٩٥) في الجيولوجيا، وتشارلز دارون (١٨٠٩ ـ ١٨٨٢) وألفرد والاس (١٨٢٣ ـ ١٩١٢) حول الانتقاء الطبيعي، إلى وجهة جديدة في رؤية أصل الإنسان وموقعه في الكون. وكان بدهياً أن يؤسس ذلك كله لتناقض بين العلم والدين، تناقض له محل اليوم في المباحث التي تدور حول العلاقة بين الدين والعلم، وخصوصاً بين الأخلاق والعلم، فالأخلاقيات شأن يخص العلم الاجتماعي Social Science لا علوم الطبيعة.

(ب) ثم كان للتقدم العلمي الهائل في معظم الحقول، إضافة إلى متمولات أخرى مثل تأثير الحربين الأولى والثانية والفوضى الاقتصادية المدمرة التي نتجت عنهما إلى التقدم الدقيق في بعض الحقول الخاصة مثل علم الأجنة وسواها، أدى ذلك كله إلى زعزعة السيطرة الروحية والأخلاقية التقليدية التي كانت للكنيسة على الناس والشعوب.

٤ ـ تراجع تأثير المؤسسة الدينية:

كان هناك تراجع في نفوذ المؤسسة الدينية، أو على الأقل في حالة كنيسة إنكلترا. وما تحول الكثير من الخدمات الكنسية إلى مجالات أخرى والتحرر الواضح في سلوك الكثير من رجال الإكليروس غير محاولة في خطب ودّ المجتمع بدلاً عن مفهوم قيادته، كما كان الأمر سابقاً. كذلك فالحركة المسكونية والدعوات إلى الوحدة إنما تشير إلى الحاجة إلى انتهاء حقبة انقسامات الطوائف الدينية على نقيض مظاهر اللامبالاة في المؤسسة الدينية التقليدية.

(أ) تعطي البحوث الإحصائية الانطباعات التالية:

١ ـ أظهر كتاب كنيسة إنكلترا السنوي لسنة ١٩٣٦، عند تناقص عدد الذين جرى تعميدهم بمقدار ١٥٠٠٠، وعدد أساتذة مدرسة الأحد بحوالي ٦٠٠٠.

٢ ـ وتؤكد دراسات أكثر حداثة الاتجاه عينه، ففي دراسة على سكّان يورك لسنة ١٩٤٨، تبيَّن أن عدد المترددين إلى الكنائس قد هبط من ٢٥٪ سنة ١٩٠٠ إلى ١٤٪ سنة ١٩٤٨، وتؤكد إحصاءات ١٩٩٠ أن ٢٩٪ من الأطفال المولودين حديثاً جرى تعميدهم في الكنائس؛ كما أن هناك ١١٥,٣٢٨ زواجاً جديداً مسجلاً في الكنائس (٦٦٪ من المجموع)؛ إلى ١,١ هم حضور قداديس الأحد.

٣ ـ في دراسات أكثر معاصرة لمعهد غلوب (١٩٥٧) تقوم هوة أوسع بين عدد المنتمين إلى الكنيسة وعدد الذين يقومون بفروضهم الدينية، باستثناء ربما حالة الكثلكة. فهناك ٥٩٪ من المستطلعين الكاثوليك أجابوا بأنهم يذهبون إلى الكنيسة بانتظام، إلا أن ٢٣٪ منهم فقط قالوا إنهم حضروا قدّاس الأحد الأخير. وبين ٧٨٪ الذين يؤمنون بالله، ١١٪ فقط من الرجال و١٦٪ من النساء يذهبون إلى الكنائس. كما أن هذا الاتجاه بين أفراد الفئة العمرية لمن هم دون العشرين هو أكثر وضوحاً من سواها من الفئات العمرية.

٤ ـ في حدود عام ١٩٠٠ كان لحركة الإصلاح الكنسي في بريطانيا تحت زعامة «الميثوديين»(*) (أو جماعة المنهج) تأثير واضح على الحياة الدينية البريطانية. في سنة ١٩٠٩ كان هناك ٩٠٤,٨٥٢ شخصاً منتمين إلى هذه الحركة، بينما هبط العدو سنة ١٩٦٩ إلى ٧٢٤,٨٩٢، وهبط عدد مدارس الأحد إلى نصف ما كان عليه عند نهاية القرن التاسع عشر. والمسعى الراهن للاتحاد بين الميثوديين والإنجليكانيين هو مؤشر رام حد ما، إلى الحاجة إلى الوحدة.

(ب) كان هناك ما يماثل هذه التحولات في كل حقب التاريخ. ففي مقابل هذا التراجع يمكن العثور على مؤشرات أخرى، وفي مناطق كثيرة، تشير إلى العكس، كما في الانتشار الناجح للحركة الإنجيلية في الولايات المتحدة للدكتور بيلي غراهام، وسواها من الحركات والاتجاهات، والتي تشير في جملة ما تشير إليه إلى الرغبة في قيام اختبارات دينية خارج المؤسسة الدينية التقليدية.

التبدّل في المعايير الأخلاقية

٥ ـ انحدار المعايير الأخلاقية:

مع تراجع مكانة المؤسسة الدينية ونفوذها بدا هناك تراجع أيضاً في معايير السلوك الديني. وما يسمى باللغة الشائعة «الإباحية»، ليس في الواقع غير الوجه الآخر أو حتى النتيجة المباشرة للانحدار الذي أصاب المعايير الأخلاقية.

(أ) من غير الممكن إعطاء وصف دقيق لعبارة «انحدار المعايير الأخلاقية» في مجتمعاتنا الراهنة، مقارنة بقسوة الحقب والعصور السالفة وما فيها من بؤس وحرمان، من برابرة العصور الرومانية إلى الظروف المرعبة للطبقات العاملة خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. وإذا استثنينا الحقبة النازية في ألمانيا، فهناك عموماً ارتفاع في مستوى الوعي الاجتماعي في أوروبا، نحو بلورة واضحة لمفهوم «حقوق الإنسان»؛ فهناك المزيد من المساواة في الدخل، وفي فرص التعليم مع ظروف اجتماعية وسكنية أكثر ملاءمة، مما يعبّر عن رغبة أكيدة في التقدم وفي بلوغ مدنية أفضل.

(ب) وفي مواجهة هذا التبدّل، وبخاصة في عمر الشباب، كان هناك العشرات من المؤسسات والمنظمات، الرسمية أو الأهلية، التي تتولى تقديم النصح والاستشارة لتأمين المزيد من التكامل الاجتماعي لهذه الفئة العمرية، إلى خدمات أخرى داخل الجماعة.

(*) حركة دينية إصلاحية بدأت من أكسفورد سنة ١٧٢٩ في محاولة لإحياء كنيسة إنكلترا.

(ج) وبإزاء هذا الكم الهائل من المعطيات التي تتعلق لا بمعايير هذه الحقبة وحسب، بل وخلال مراحل متعددة من التاريخ، فإن على عالم الاجتماع الباحث الذي يبحث في مسألة المعايير أن يحصر اهتمامه ودراساته، إلا إذا كان كونت آخر أو سبنسر آخر، في المسائل الراهنة المحددة وفي إطار محدد؛ كما سنرى في الفقرات التالية.

٦ ـ الأخلاقية الجنسية:

يكثر الزعم، وبكثير من الثقة، أن ما من عصر آخر استحوذت فيه العلاقات الجنسية على سلوك الناس مثلما هي في هذا العصر. إلا أن دراسة آداب وثقافات الحقب الماضية وعاداتها وتقاليدها، والأشكال المختلفة والوسائل التي أسهمت في زيادة عدد سكان البشرية، يمكن أن تعدّل في الحكم السابق بالقول إن الجنس كان دائماً موضوعاً رئيسياً في العصور كافة. ويمكننا أن نلحظ كذلك أنه في الوقت الذي كانت فيه «الأخلاقية» تعني في الغالب «الأخلاقية الجنسية» أو الأخلاق حيال الجنس، فإن المصطلح يعني اليوم، ووفق ما رأينا في الفقرتين ٣ و٤، إطاراً أوسع من الموضوعات.

٧ ـ الولادات غير الشرعية:

(أ) أفاد تقرير «للمجلس الوطني للأمهات غير المتزوجات»، أنه مع رفع سن ترك المدرسة إلى ١٦ سنة، فإن عدد الأمهات من بنات المدارس سيزداد. كان عدد الأمهات اللواتي هن في سن الـ١٥ أو ما دون، سنة ١٩٤٧، ٢٠٤ أمهات، و٢٩٩ سنة ١٩٥٧ و١٢٤٠ سنة ١٩٦٧.

(ب) وتضاعف كذلك عدد الولادات غير الشرعية: فعدد الأمهات اللواتي هن في سن المراهقة ارتفع من ٥,٥٠٠ إلى ١٩,٥٠٠ لسنة ١٩٦٧.

(ج) ثلث الولادات غير الشرعية كانوا لأمهات متزوجات. وتشكل نسبة الولادات خارج الزواج سنة ١٩٩١، ٣١٪ من مجموع الولادات.

(د) يبلغ عدد الأطفال غير الشرعيين الذين يولدون سنوياً في الولايات المتحدة أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ طفل ـ بمعدل ١ من ١٤ ولادة. والأرقام هذه تضاعفت منذ سنة ١٩٤٠، وإذا استمر التكاثر على ما هو عليه فستصل النسبة إلى ١ من عشرة، أو ربما أكثر. وحوالي ٤٤٪ من الأمهات غير المتزوجات هن دون العشرين عاماً من العمر. وبحسب تقارير سلطات الرعاية الاجتماعية فإن ٥٠٪ من النساء اللواتي عندهن أطفال غير شرعيين، ينجبن أكثر من طفل غير شرعي واحد. والنسبة الأعلى للولادات غير الشرعية هي في المدن الكبرى ـ فواحد من كل ستة أطفال في نيويورك هو طفل غير شرعي.

(هـ) الولادات غير الشرعية في استراليا هي ١ من ١٢، وفي نيوزيلندا ١ من ٨، وفي الاتحاد السوفياتي (سابقاً) ١ من ٩، وهذه النسب إلى ازدياد.

(و) ولا تلحظ هذه الجداول الأطفال الذين يولدون قبل الزواج الشرعي: فثلثا النساء السويديات، هن حوامل في يوم زفافهن، و٩٥٪ منهن بدأن حياتهن الجنسية قبل زفافهن ـ وهي النسبة عينها تقريباً في سائر بلدان العالم الغربي.

(ز) وأخيراً، فالأطفال غير الشرعيين هم، بحسب د. لامول مدير «مركز مراقبة انحراف الأحداث في باريس»، أكثر عرضة للمرض، كما أن نسبة الوفاة بين هؤلاء هي أعلى عما هي بين الأطفال الشرعيين.

٨ ـ الإجـهاض:

(أ) بين ٢٧ نيسان ١٩٦٨ (حين أجيز الإجهاض قانوناً) ونهاية العام نفسه، سجّلت في بريطانيا ٢٢,٢٥٦ حالة إجهاض.

(ب) في الأشهر الثلاثة الأخيرة، وحدها، من العام نفسه سجّلت في إنكلترا وويلز ٩٩٠٧ حالة إجهاض شرعية، و٢٥١ منها لفتيات هن دون السادسة عشرة. أما سنة ١٩٩٢ فقد بلغ عدد حالات الإجهاض الشرعية ١٧٩٥٢٢.

(ج) ٤٧٪ من أصل الـ٢٢٢٥٦ حالة إجهاض، المذكورة في الفقرة (أ) هن نساء عازبات، ١٧٪ هن تحت العشرين من العمر، و١٢٠٠٠ حالة في لندن وحدها، والتي تفاقمت إلى أكثر من ذلك في السنوات التي تلت للعدد الكبير من الأجانب الموجودين فيها.

(د) وفي رأي لوزير الخدمات الاجتماعية، في محاضرة له في «اتحاد تنظيم الأسرة في لندن» في حزيران ١٩٦٩، هو يذهب إلى أن قانون الإجهاض نفسه هو خطوة فاشلة في الأساس ودليل إخفاق، وأن المطلوب حقاً هو وضع يصبح فيه تنظيم الأسرة جزءاً من الحياة العادية وبحيث يصبح الإجهاض غير ضروري، وأمل بالتالي أن يتم بلوغ «تنظيم عائلة شامل» في إطار الخدمات الاجتماعية.

٩ ـ الأمراض الجنسية المنتقلة أو السارية:

يحلّ هذا الاسم محل الاسم القديم لهذه الأمراض والمعروفة بـ«الأمراض المعدية»: ويبدو أن الهدف من اقتراح اسم أكثر «احتراماً» هو إحداث تغيير في الموقف من هذه الأمراض وتمكين المصابين بها من التعامل معها بواقعية وأمل أكبر.

(أ) في أثناء نقاش مجلس العموم للقانون المتعلق بالأمراض المعدية في آذار ١٩٦٩

(الذي يفرض الفحص والمعالجة الإلزاميين للأشخاص الذين يشتبه أنهم يعانون من هذه الأمراض V.D) كانت أرقام المصابين تبلغ حدوداً عالية. فمع انقضاء كل يوم في لندن يكون مئتا شخص جدداً قد التقطوا الـV.D، وبحيث أن ١ من كل ٣٠٠ شخص يخضعون للفحوصات والمعالجة من الإصابة بـ الـV.D؛ وفي سنة ١٩٦٧ وحدها بلغ عدد هؤلاء ١١٩,٥٤٥ من الرجال و٥٦٨٢٩ امرأة.

(ب) إن لجوء المزيد من الشبان إلى علاقات جنسية عارضة غير شرعية قاد إلى مزيد من الإصابة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة. وسجّل في سنة ١٩٦٧ حوالي ١٧٨٩٠ إصابة في هذه الفئة العمرية. وفي العام نفسه سجّل أكثر من ٤٥,٠٠٠ حالة سيلان (أو تعقيبة) Gonorrhoea في بريطانيا ـ ١٢٪ زيادة على أرقام العام السابق. وثلث هذه الإصابات كانت بين أشخاص تحت الرابعة والعشرين، وبين البنات خصوصاً. كما أن أطفالاً بين ١٢ و١٣ من العمر ثبت أنهم قد التقطوا السفلس Syphilis.

(ج) أما في الولايات المتحدة وبحسب الـ وول ستريت جورنال في ٥ أيلول ١٩٦٨، نقلاً عن مسؤول «برنامج مكافحة الأمراض المعدية في المركز القومي لأمراض الاتصال» فإن مرض السيلان (أو التعقيبة) قد بات خارج السيطرة، وأن أطباء كثيرين قد أشاروا إلى أن هذا المرض بات مقاوماً للپنسلين(*).

(د) في أوروبا، كان هناك سنة ١٩٦٧، أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ إصابة بالسفلس، و٥ ملايين حالة سيلان (مقارنة بـ٧٥,٠٠٠ و١,٥٠٠,٠٠٠ في الولايات المتحدة).

(هـ) من الثابت أن العلاقات الجنسية العارضة غير الشرعية هو السبب الأول والرئيسي في الإصابة بالأمراض المعدية وارتفاع نسبتها. وفي نهاية سنة ١٩٩٣ كان في بريطانيا ٧٦٩٩ حالة إيدز AIDS، مات منهم ٤٧٩٤ أي ٦٢٪، وهي نسبة تقل عما هي عليه في بلدان أخرى معينة.

١٠ ـ المخـدرات:

من الواضح أن تعاطي المخدرات هو ظاهرة راهنة.

(أ) لم يكن هناك في بريطانيا سنة ١٩٦١ أكثر من ٤٧١ حالة إدمان معروفة، اثنتان منها لشبان تحت العشرين. ثم ارتفع العدد إلى ١٤٠٠ مدمن سنة ١٩٦٦. إلا أن عدد هؤلاء تضاعف ثلاث مرات بين ١٩٦١ و١٩٦٦، وتضاعف عدد مدمني الهيروئين سبع مرات، خصوصاً بين من

(*) من اللافت وما يجب التوقف عنده هو هذا الكلام الذي يسبق اكتشاف الإيدز AIDS بحوالي عقد من الزمان. [م].

هم تحت العشرين. وفي إحصاءات ٩١/ ٩٢ أن عدد المدمنين «الموصوفين» زاد بنسبة ١٩٪ ليصل إلى ٤٤,٧٠٠ شخص، بينهم ٧٠٪ هيروين و١٠ كوكايين، وأعلى تمركز لهم في لندن وشمال غرب إنكلترا.

أما للكحول فتشير الإحصاءات أن ٩٠٪ من السكان يشربون الكحول، بنسب متفاوتة؛ بينهم ٢٨٪ من الرجال إلى درجة الخطر و١١٪ من النساء إلى الدرجة عينها. كما تشير إحصاءات مكاتب العمل أن ٨ ملايين يوم عمل قد أهدرت سنة ١٩٩٢ لأسباب ترتبط بالكحول.

(ب) أما في ما خصّ الولايات المتحدة، فقد اعتبرت «منظمة الصحة العالمية» و«الجمعية الطبية الأمريكية» أن الماريجوانا، بأشكالها المختلفة باتت تهدد على نحو جدي استقرار المجتمع. فخلال ثماني سنوات فقط (تنتهي سنة ١٩٦٩)، ارتفع عدد الذين أوقفوا بتهم الماريجوانا في كاليفورنيا بنسبة ٣٤٣٣ بالمئة. وإدمان هذا النوع يتصل مباشرة، بحسب الوكالات المخصصة، بحوادث الاعتداء والسلوك الإجرامي؛ كما أنها تقود مباشرة إلى إدمان المخدرات الأشد خطورة.

(ج) وبحسب تقرير للأمم المتحدة فإن عدد مدمني المخدرات الأكثر خطورة يبلغ بضع مئات ألوف في العالم: ٣٠٠,٠٠٠ في الهند، ١٥,٠٠٠ في هونغ كونغ، ٤٣٥٧ في ألمانيا، و١٥٨٨ في إسبانيا.

١١ ـ الخاتمة:

ينظر الجيل القديم بكثير من الحسرة والاستنكار لمجمل سلوك شباب اليوم ولمعاييرهم الأخلاقية؛ فما زال هذا الجيل في مجتمعات العالم الغربي ينتمي إلى المعايير الأخلاقية القديمة، بينما الشباب، أو على الأقل ما يتبدّى منهم، ميّالون إلى احتقار هذه القيم. وعلى العموم فإن المجتمع الغربي اليوم هو أبعد ما يكون عن تلك الفضائل التي اعتبرتها الجمهورية الرومانية القديمة الأكثر أولوية للمواطن ولاستقرار الدولة؛ وأهمها: الطاعة (للدولة، لمن هو في السلطة، ولفكرة الاستقرار الاجتماعي)، الوقار (أو جلال القصد) والكرامة (أو التصرف الذي يليق بالرجل النبيل في المواقف الصعبة)؛ وازدراء هذه الفضائل بالذات هو ما ساعد في دمار الامبراطورية الرومانية.

ورغم هذا، فإن استطلاعات «غالوب» الحديثة تشير إلى أن ٨٠٪ من سكّان الولايات المتحدة الأمريكية يرون أن الأخلاق هي الآن «أسوأ»، و١٠٪ فقط يرون العكس، بينما لم تكن نسبة عدد غير الراضين سنة ١٩٦١ أكثر من ٥٠٪.

وفي أوروبا هناك اقتناع واضح أن المعتقدات الدينية إلى انحلال، والأخلاق إلى انحطاط، والكرامة إلى انحدار، وأن السعادة والسلام باتا أمراً نادراً (عن الصنداي تلغراف، ٢١ تموز ١٩٦٨). وإذا لم تحدث نقلة إيجابية في ما خصّ المعايير الأخلاقية، فإن الواقع سيزداد سوءاً والشكوى ستزداد.

لقد دقت رسالة «البابا» لسنة ١٩٦٨ ناقوس الخطر، وهزّت الكثير من الاتباع حين واجهتهم بحقيقة التعارض الصارخ بين ما هم عليه من واقع ورغبات وبين التعاليم الحقيقية للكنيسة.

الفصل الثاني عشر

الجريمة والانحراف

الجـريمـة

١ ـ طبيعة الجريمة:

ربما قيل، وبحق، أن ازدياد معدلات الجريمة هو نتيجة انهيار المعايير الأخلاقية، إلا أنه يبقى للجريمة معنى محدّداً. إن الراهن والشائع اليوم من معايير أخلاقية يحتمل أن يكون منافياً للقانون، مثل أخذ المخدرات وترويجها، ومنافياً لما يعتبره القطاع الأوسع من الناس الأحسن والأفضل، كما أن في وسع عالم الأخلاق أن يفترض أن جرائم مثل القتل أو إشعال الحرائق ليست إلا مثالاً على ما يؤول إليه السلوك السيىء في أقصى صوره. إلا أن القانون غير معني تماماً بهذه الافتراضات والتكهنات الفلسفية وإنما بما هو أكثر حصراً وملموسية.

الجريمة، تعريفاً، هي كل ما اعتبر مخالفاً أو اعتداء على قوانين بلد ما، تُعاقب من الدولة باعتبارها ممثلة للسلطة القضائية، وبحسب درجة الجريمة التي تحدد من قبل القضاء استناداً إلى القوانين المعمول بها وتنفّذ بواسطة نظام الشرطة والسجن.

(أ) والاعتداء على القانون هو على نوعين:

١ ـ ما يوجب مقاضاته أمام المحاكم.

٢ ـ ما لا يوجب مقاضاته أمام المحاكم، ويكتفى بعرضه على قاضي الصلح أو ما شابه.

(ب) الاعتداءات الأقل خطورة يمكن أن تحاكم في المحاكم الابتدائية إذا وافق الأطراف.

(ج) معظم حالات الاعتداء أو المخالفة (حوالي ٩٩٪) تنتهي في المحاكم الابتدائية. وعليه فالانطباع الذي تعطيه بعض الصحافة عن النسبة العالية في الجرائم وحوادث الاغتصاب، انطباع مبالغ فيه إلى أقصى حد، ومعظم الناس تحيا حياة محترمة.

٢ ـ العـقاب:

ترد معظم النظريات العقاب إلى الأسس التالية:

(أ) مبدأ **الجزاء**، أي أن يوقع المجتمع على المعتدي المعاناة نفسها التي سبّبها للضحية، على قاعدة: «العين بالعين»، أي كفعل ثأري أو انتقامي.

(ب) مبدأ **الردع**، الغاية من العقاب هنا هو منع الآخرين، أو كل من يمكن أن يتحول إلى معتد، من ارتكاب جريمة مشابهة، أي أن يحمي المجتمع نفسه ضد احتمال الجريمة أو الميل إلى الجريمة.

١ ـ يتضمن مبدأ الردع شيئاً من الجزاء.

٢ ـ في النقاش الدائر حول ما إذا كانت عقوبة الإعدام تخفّض معدل الجريمة، أو بالعكس تقوّيها، تستخدم وجهتا النظر المتقابلتان إحصاءات تدعم وجهة نظريهما، ويبقى أن موقف الشرطة يميل بالتأكيد إلى العقوبة الأقصى لردع المجرم.

(ج) مبدأ **التعويض**، أي أن يُلزم المجرم، قدر الإمكان، بالتعويض أو تحمل بدل جريمته، والتشريع الحديث يحاول استحداث مبدأ التعويض على الجرائم، وخصوصاً على ضحايا العنف. والندم أو عقاب الضمير هو نفسه محاولة من المجرم لتعويض الضرر الذي لحق بالضحية والمجتمع في آن.

(د) مبدأ **الإصلاح**، هذا المبدأ هو متابعة للفكرة السابقة، حيث يسعى إلى إعادة تكوين شخصية المجرم واتجاهاته وإعادة تأهيله ليدخل في المجتمع من جديد فرداً صالحاً ونافعاً. وتجربة ما يسمى بـ«السجن المفتوح» وغيره من المنظمات التي تعنى بإعادة تأهيل السجين، هما تجسيد لوجهة النظر هذه.

٣ ـ المجتمع والجريمة:

رغم ما يجمع بين الفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين ومجمل المفكرين الذين يقفون في صف «التبشير بالخير» والأخلاق الرصينة؛ فإن خلافات كثيرة تقوم بين وجهات نظر هؤلاء. وعلم الاجتماع لم يكن في النهاية غير مجموع أفكار هؤلاء وممارساتهم. هذا البون الواسع في وجهات النظر يحكم الموقف من تفسير الجريمة، منذ أعمال سيزار لومبروزو (١٨٣٦ ـ ١٩١٩) التي تناولت الخواص الفيزيائية والنفسانية لما يمكن تسميته بـ«النمط الإجرامي»، وكذا في النظريات التي بحثت في الفرص والإمكانات المتاحة لتحقيق الأهداف والنظريات التي بحثت في أشكال الصراع وعلاقتها بالأهداف. واهتماماً في هذا الكتاب المختصر من يتعدى بيان أهم أفكار الاتجاهات المختلفة التي تناولت البنية الاجتماعية وتقديم الإحصاءات التي تشير إلى هذه

الاتجاهات، مع الملاحظة أن مثل هذه الاتجاهات قد تصبح معكوسة بمقدار ما تصل المجتمعات إلى مرحلة «التوازن الديناميكي» (راجع فصل ٤، ف ١٧)، أو تتخذ من الإجراءات ما يكفل إزالة بؤر التوتر في النسيج الاجتماعي.

٤ ـ الجريمة في بريطانيا الحديثة:

يقدّم دافيد مارش في كتابه «البنية الاجتماعية المتغيّرة في إنكلترا وويلز، ١٨٧١ ـ ١٩٦١» (عن روتلدج وكيغان بول، ١٩٦٥) تحليلاً ممتازاً للتغير في نمط الجريمة في بريطانيا.

في أولى سمات العالم الحديث هو التوسع الهائل في الإمكانات العلمية والتقنية المتاحة لكل من الشرطة والمجرم في آن. إن نظرة على إحصائيات الضحايا والجرحى الذين يسقطون نتيجة لحوادث الطرق تثبت أن آلة مميتة فعلاً قد وضعت في أيدي الأفراد، ومثلها كذلك إحصائيات الحوادث التي تصل إلى المحاكم ٧١٢,٥٨٤ حالة من أصل ٩٧٠,١٨٠ حالة هو مجمل عدد حالات المخالفة أو الاعتداء غير الخطيرة، و٧١,٦١٤ حالة اتهام في أعمال تتعلق بالسكر.

يشير تحليل هذه الجداول الإحصائية إلى استنتاجات كثيرة منها:

(أ) هناك تزايد كبير في عدد حوادث الاعتداء والجرائم منذ سنة ١٩٠٠، وبين ١٩٥١ و١٩٦١ خصوصاً، وأهمها تلك الموجهة ضد أشخاص أو ممتلكات، مع استخدام العنف أو من دونه (بالمعنى التقني). والأرقام لا تشمل إلا الحالات التي تصل إلى الشرطة، إذ أن اعتداءات بعد أخرى قد لا تكون سجِّلت، إما لتعقيدات إجراءات المحاكم والنظام القضائي عموماً، أو لتجنب إضاعة الوقت والمال، أو تجنباً للإحراج. كما في حالات الاعتداء الجنسي على النساء.

(ب) الجزء الأكبر من مجموع حوادث الاعتداء تتعلق باعتداءات على الملكية مع استخدام العنف، لكن نسبتها تتضاءل مقارنة بمجمل حوادث الاعتداء.

(ج) ازداد عدد حوادث الاعتداء على الأشخاص، ويشكّل الاعتداء الجنسي العدد الأكبر فيها:

١ ـ وما يؤكد ما ذهبنا إليه، التقرير الأخير لقسم علم الجريمة في جامعة كمبردج الذي يذكر أن «أعداد الأشخاص الذين يتقدمون إلى المحاكم بتهم اعتداء جنسي قد وصل الآن إلى معدلات لم تعرفها سجلات الإجرام في البلاد من قبل».

٢ ـ حوادث الاعتداء الجنسي المثلي والبغاء شكّلت كذلك جزءاً من الأرقام.

٣ ـ ورغم هذا، فإن عدد حوادث الاعتداء الجنسي لم تزد عام ١٩٦١ عما نسبته ٣٪ من مجمل حوادث الاعتداء المعروفة للشرطة.

(د) أعداد **الذكور** الذين يرتكبون اعتداءات أو يدانوا باعتداءات هي أعلى من تلك العائدة للإناث، ففي سنة ١٩٦١ كانت هناك ١٥٨,٧١٧ حالة اتهام تعود لذكور مقابل ٢٣,٥٠٠ حالة اتهام تعود لإناث.

(هـ) تتوزع الجرائم «الموصوفة» المسجلة سنة ١٩٩٢ في أقسام الشرطة في إنكلترا وويلز على النحو التالي:

اعتداء ضد الأفراد	٢٠١,٧٧٩
اعتداء جنسي	٢٩,٥٢٨
سرقة	٥٢,٨٩٤
سرقة ونشل وحوادث صغيرة	٢,٨٢٤,٥٤٨

و٩٤٪ من الجرائم المسجلة هي ضد المُلكية، ولكن العنف لم يستخدم إلا في ٥٪ منها.

سرقة السيارات كانت تشكل ١/١٠ من مجموع السرقات سنة ١٩٥٧ باتت تشكل سنة ١٩٩٢ ١/٣ منها.

جرائم الأحداث

٥ ـ جنح الأحداث:

إن صعوبة تقديم تفسير لإحصائيات الجريمة، تبعاً للتوصيفات والتمييزات التقنية الدقيقة (كما في تحديد العنف)، سوف تمنع عالم الاجتماع المدقق من التسرع في الاستنتاج السهل بأننا أمة أقرب إلى التفسخ والانحلال. ومع ذلك فإن دلالات الاعتداءات المتزايدة التي يرتكبها شبّان هي من الوضوح بحيث يستحيل تغطيتها أو تجاهلها، رغم أنه يمكن القول إن صورة هذه الجنح قد جرى تضخيمها والتأكيد عليها بكثير من المغالاة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أنها هي نفسها كانت قبل ذلك من النوع الذي يعاقب بـ«شدّ الأذن»، ومن دون أن تستوجب أية إجراءات قانونية.

(أ) بلغ عدد الشبّان الذين تراوحت أعمارهم بين ٨ ـ ١٥ ووجدوا مذنبين في حوادث اعتداء في إنكلترا وويلز ٦٤,٠٠٠ سنة ١٩٦١ مقابل ٢٨,٠٠٠ سنة ١٩٣٨.

(ب) شكل اعتداءات الفئة العمرية تحت الـ١٧ عاماً ما نسبته ٣٧٪ من مجمل الاعتداءات التي صدرت تهم فيها سنة ١٩٣٨، و٣٦٪ لسنة ١٩٥١، و٣٥٪ لسنة ١٩٦١.

(ج) زادت نسبة الاعتداءات المنسوبة إلى الفئتين ٨ ـ ١٤ و١٤ ـ ١٧، من ١٣٦ في كل ١٠٠,٠٠٠ حالة سنة ١٩٣٨ إلى ٤٥٢ في كل ١٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٦١ (راجع د. مارش، مرجع سابق).

(د) ازدادت بنسب عالية حوادث الاعتداء غير الخطيرة، مثل حوادث المرور، حوادث العجلات، الإعاقة، الإزعاج وسواها، وهي تشكّل نسبة عالية من المجموع.

٦ ـ معالجة الأحداث الجانحين:

أثارت الطرق الخشنة والعنيفة التي استخدمت في القرن التاسع عشر ضد الأطفال الجانحين انتقاد أوساط عديدة في الرأي العام إلى جانب احتجاجات مفكرين كبار مثل روبرت رايكز، جون باوندز، روبرت أوين ود. برناردو. وتبدّل المزاج العام من جنح الأحداث في القرن العشرين، واستحدث بدءاً من سنة ١٩٠٧ إصلاحيات الأحداث والمتخصصون في هذا الحقل.

(أ) فقد ألزم القانون المتعلق **بالأطفال** لسنة ١٩٠٨ أن يحاكم الأطفال الجانحون في محاكم خاصة بالجانحين وفي حضور والديهم.

(ب) ربط القانون المتعلق **بالأطفال والشبّان** لسنة ١٩٣٣ بين انحراف الطفل وإهمال الوالدين، أو واحد منهما، أو الوصي، يحدد القانون الطفل كشخص عمره تحت الرابعة عشرة. والشاب بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة. وأقر القانون كذلك أن من يثبت إهماله أو وحشيته يمكن أن يساق إلى القضاء، كما يمكن نزع الوالدية أو الوصاية عمن تثبت وحشيته أو إهماله الفادح لطفل، وعليه يمكن للأطفال «الذين يحتاجون للحماية والرعاية» أن يوضعوا تحت عناية مسؤول تأهيل خاص أو يرسل إلى «مدرسة موثوقة». والمستقبل سيشهد بالتأكيد المزيد من التركيز على إعادة تأهل الجانحين وإصلاحهم.

٧ ـ تقرير إنجليبي، ١٩٦٠ (Ingleby Report):

في مراجعة للقانون المتعلق بالجانحين ووسائل التربية والتدريب المتاحة أمام المحاكم، يوصي تقرير إنجليبي لسنة ١٩٦٠ بما يلي:

(أ) رفع سن المسؤولية الجرمية إلى سن اثني عشر عاماً.
(ب) تقديم نظام موحّد للتعامل مع الأطفال الذين هم «في حاجة للرعاية والحماية».
(ج) إلغاء عقوبة الحبس لمن هم تحت السبعة عشرة سنة.

ملاحظتان:

١ ـ التشريع الخاص بالعدالة الجرمية الصادر سنة ١٩٦١ أخذ ببعض هذه التوصيات، ومنها إلغاء الحبس لمن هم تحت الـ١٧ عاماً.
٢ ـ التشريع الخاص «بالأطفال والشبّان» لسنة ١٩٦٣ بسّط القانون المتعلق بـ«المدارس الموثوقة»، ورفع سن المسؤولية الجزائية في إنكلترا وويلز إلى سن العاشرة.

(د) وبحسب تشريع ١٩٩١، تأكيد لبعض ما ورد وإضافة، يؤكد القانون أن إجراءات التجريم لا تسري على من هم تحت سنة العاشرة. كذلك يوضع الفتيان الذين يجرمون وهم بين (١٢ ـ ١٥) في مراكز تدريب وحماية. أما من هم في ١٦ ـ ١٧ عاماً ففي مراكز خاصة تحت إشراف عامل اجتماعي. كما عزز قانون ١٩٩١ من واجبات سلطات المحاكم بإلزام أهل الفتيان الجانحين بأن يكونوا طرفاً، بإلزامهم بحضور القضايا التي تعرض فيها جنح أطفالهم، وإجبارهم على دفع بدل الأضرار إذا كان الجانح تحت الـ١٦ سنة. كما ركز القانون على استنفاد كافة مراكز الحماية والتدريب قبل اللجوء إلى سجون الأحداث في حالات خاصة معينة وبهدف حماية المجتمع من بعض الحالات.

٨ ـ جزاء الأحداث الجانحين:

الإدارة الحكومية المسؤولة في إنكلترا وويلز عن معالجة الجانحين هو «مكتب العائلة». يحاكم الجانحون ممن هم تحت الـ١٧ عاماً في محاكم الجانحين أما من هم بين ١٧ و٢١ عاماً ففي المحاكم العادية. ويمكن وضع الجانح من أي عمر كان تحت عناية مسؤول التأهيل.

(أ) الجانحون من الدرجة الأولى يمكن أن يستدعوا إلى مركز تجميع.

(ب) تستخدم مراكز التوقيف للفترات ما بين ٣ و٦ أشهر مع فترة مراقبة إضافية.

(ج) مراكز توقيف احتياطي للأشخاص بين ١٧ و٢١ عاماً بانتظار إجراءات المحاكمة.

(د) بيوت التوقيف الاحتياطي، تستخدم كنوع من الحجز الآمن للجانحين قبل المحاكمة، أو للخارجين من المدرسة المختارة»، أو لمن تقرر توقيفهم لمدة شهر واحد.

(هـ) المدارس المختارة، مدارس بالمعنى الواسع تحت إشراف «مكتب العائلة»، ولقد جرى انتقاد نظام هذه المدارس لأنه يجمع معاً الأطفال المهملين من الوالدين مع جانحين أصحاب جنح واعتداءات.

(و) التدريب، ويجري في مؤسسات بنظام البيت ـ المدرسة. ويفرض على الأشخاص الذين هم بين الخامسة عشرة والحادية والعشرين، وكبديل عن السجل. (راجع لتفاصيل أكثر «التعامل مع الجانحين في بريطانيا» عن المكتب المركزي للإعلام، «والأطفال في بريطانيا»، بامفلت، ٣٥).

٩ ـ التشريعات الراهنة:

الاتجاه الغالب على التشريعات المتعلقة بالاعتداءات المنسوبة إلى الشباب هو محاولة منع جرائم الأحداث من جهة والحفاظ إلى أقصى حد على سعادة الشباب.

(أ) ألزم «قانون الأطفال والشبّان» الذي أجازه مجلس العموم سنة ١٩٦٣، والذي حدد الطفل بأنه كل شخص تحت الثماني سنوات، كل سلطة محلية أن توفّر للأطفال إمكانات

الإرشاد والتوجيه والمعلومات والمساعدة بحيث تؤمن أقصى قدر من السعادة والحدّ قدر المستطاع من خيار إرسال الأطفال إلى سلطة عناية أو حماية أو وصاية، أو جلبهم أمام المحاكم.

(ب) وأصدرت الحكومة سنة ١٩٦٥ مشروعها بموضوع «الطفل، العائلة والشبان الجانحين»، حيث لحظت أن نسبة عالية بين الجرائم هي لأحداث جانحين، وعليه فإن «كل معالجة لانحرافات الأحداث تصبّ في مصلحة مكافحة الجريمة ككل». رأى المشروع أنه من الأصلح إبعاد الشبّان، قدر المستطاع، عن المثول أمام المحاكم والاستعاضة عن ذلك بمعالجات «لجنة الأطفال» في كل سلطة محلية حين يعيّن «مجلس العائلة» من العاملين الاجتماعيين لمعالجة من هم تحت الـ١٦ سنة، من خلال التوجيه وبمشاركة الأهل، وإذا تبيّن أن الحالة هي أكثر صعوبة، أو أن الأهل غير متعاونين، تحال القضية إلى «محكمة العائلة»، مع قضاة مختصين، والتي يمكن أن تؤدي كذلك دور «محكمة أحداث» لمن هم بين السادسة عشرة والحادية والعشرين.

لقيت هذه الاقتراحات نقداً من غير جهة وجرى تعديلها في مشروع نيسان ١٩٦٨ تحت عنوان «أطفال في المشاكل»، حيث أسقط منها «مجالس العائلة»، وجرى التركيز على:

١ ـ يتولى العاملون الاجتماعيون بحث الاعتداءات المنسوبة للشباب.

٢ ـ تبقى محاكم الأحداث، ولكنها تتولى قضايا الأحداث الذين لم يتجاوزوا السابعة عشرة.

٣ ـ يجب إلغاء نظام «المدارس المختارة» و«العقاب بالتوقيف».

٤ ـ تعطي السلطات المحلية مسؤوليات أكبر في رعاية الجانحين.

١٠ ـ قانون الأطفال والشبّان ١٩٦٩:

يتبع هذا القانون المبادىء التي أرسيت في الورقة المسماة «أطفال في مشاكل». ونص القانون على تقديم المساعدة لأهالي الأطفال المحرومين والمنحرفين، كل الأطفال، باعتبارهم جميعاً متساوين أمام القانون. وألغيت كل الإجراءات الجرمية التي كانت تتخذ عادة ضد الأطفال ممن هم دون الرابعة عشرة، عدا تلك التي تشترك فيها العائلة، كما قيّدت إلى حد كبير تلك المتخذة ضد من هم بين الـ١٤ و١٧. وعلى ذلك يمكن لطفل في العاشرة، أو أكثر، أن يرتكب جرماً من دون أن تسطّر في حقه تهمة اعتداء أو يساق إلى محكمة.

كذلك تستبدل «المدارس المعيّنة» بـ«بيوت أهلية»، وتستبدل الرعاية بالإشراف، ونظام رعاية «الشخص المناسب» بـ«نظام اهتمام». وتقيّد حالات التوقيف إلى أدنى حدّ لتحصر في الحالة التي تبدو ضرورية لحماية الجمهور.

وهكذا فإن المسؤولية الكاملة، تقريباً، عن التعامل مع اعتداءات الأحداث قد تركت

للسلطات المحلية، التي لها الحق أن تحيل الحدث المعتدي إلى المحكمة، إذا رأت ذلك ضرورياً. ويؤكد القانون الصادر سنة ١٩٩١ على المسؤولية المشتركة للمجالس المحلية والأهل. (يراجع تفاصيل ذلك في فقرة سابقة).

١١ ـ جرائم الأحداث وبنية الخدمات الاجتماعية:

تقوم فكرة كل التقديمات التي توفرها الخدمات الاجتماعية في مجال العائلة والضمان الاجتماعي والصحة العامة والتربية، إلى خدمات السلطات المحلية، على أساس أن ذلك هو المدخل لهدم الأساس المادي (الفقر، المرض، الجهل) الذي ينتج حالات انحراف الأحداث. كذلك هناك حيّز خاص للدور المهم الذي تمثّله البيئة المنزلية. وتنتهي لجنة سيبوم Seebom التي تشكّلت في تموز سنة ١٩٦٨ لمراجعة تنظيم مسؤوليات السلطات المحلية، في حقل الخدمات الاجتماعية في إنكلترا وويلز وما يجب تعديله إلى النتائج التالية:

(أ) يجب أن يكون لكل سلطة محلية كبرى إدارة خاصة معنية بأنواع الرفاه الاجتماعي المختلفة لمن هم تحت سقف العائلة من الأطفال، المسنين، المعوقين جسدياً أو عقليًا.

(ب) يجب أن يكون هناك إدارة حكومية مركزية واحدة مسؤولة عن إدارات الخدمات الاجتماعية الجديدة وتتولى البحث والتخطيط في حقل الخدمات الاجتماعية، وهو ما وجد طريقه في قانون «الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية» الصادر سنة ١٩٧٠.

ويبقى أن نقول إن الخدمات الاجتماعية إنما توفّر الإطار المادي للضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع. أما ما يشير فعلاً إلى التمدن الحقيقي فهو **الاندماج** والتكامل في المجتمع. وإذا ما أريد حقاً استمرار المجتمع، ككل، فإن الاحتكام إلى أفكارنا القديمة حول «الصحّ» و«الخطأ»، وإلى المعايير الأخلاقية، هو أكثر نفعاً من الشروحات والتفسيرات السوسيولوجية؛ والالتزام برفض التخلي عن هذه المعايير هو أكثر جدوى، عملياً، من التماس الحجج والأعذار لكسرها والتخلي عنها.

الفصل الثالث عشر

البنية الاقتصادية

الاقتصاد والعِمالة

١ ـ علم الاقتصاد كعلم مجتمعي:

يعرّف ألفرد مارشال، الاقتصادي العظيم، علم الاقتصاد، أو الاقتصاد السياسي كما كان يسمى في القرن التاسع عشر بأنه كـ«دراسة أعمال الإنسان في سياق حياته العادية، وهو يبحث في كيفية تحصيله مدخوله وفي كيفية إنفاقه له. وهكذا فهو دراسة للثروة، من ناحية، وهو من ناحية ثانية، وهي الأهم، جزء من دراسة الإنسان». («مبادىء الاقتصاد»، ماكيلان، ١٨٩٠). تشتق كلمة Economics (اقتصاد) من أصل يوناني وتعني «تأمين المنزل أو البيت»؛ وكعلم مجتمعي، فهو يبحث في الوسائل التي تعتمدها الجماعات والشعوب في إدارة شؤونها المادية وتأمين معاشها. وجهود جماعة ما في تأمين معاشها ليست غير مجموع جهود الأفراد الذين يكونون تلك الجماعة؛ فللفرد اقتصادية داخل جماعته وهو يلعب دوره فيها لتأكيد تلك المكانة أو تعزيزها (راجع فصل ٧، فقرة ١٢). وبحسب ألفرد آدلر، عالم النفس التحليلي، فالشوق أو السعي إلى مهنة، ذات مردود مالي، أو عموماً السعي إلى مركز أو سلطة هو شوق أساسي في الفرد (مضافاً إلى الدافع الجنسي، الذي يشمل تكوين عائلة، والدافع نحو حياة اجتماعية).

٢ ـ الانتقال من المدرسة إلى العمل:

معظم الناس ملزمون أن يخرجوا إلى العالم لتأمين معاشهم، فيعملون مقابل أجر أو مكافأة أو كجزء من شراكة أوسع. والانتقال من مرحلة المدرسة إلى مرحلة العمل يشبه، في وقعه على الشخصية، الانتقال من الطفولة إلى النضوج، فالسعي إلى تأمين المعاش يسرّع في النضوج.

(أ) تبدو عملية الانتقال هذه مؤلمة للبعض، بينما قد تستقبل على نحو لا بد منه عند آخرين وخصوصاً عندما يجري إعداده لمثل هذه العملية، في المدرسة، في الجامعة أو في سواهما.

(ب) إن ديمومة مناخ التعليم والحماية للشاب يمكن أن يكون مجرد إطالة في مرحلة المراهقة لديه والتي يجب أن تتعدل بشكل ما إذا أريد بلوغ مرحلة النضوج. ويمكن الزعم أن جزءاً من اضطرابات الطلاب ومظاهراتهم هو في الغالب تعبير عن الألم الذي يحسّه الطالب حين يصبح لزاماً عليه التعاطي مع مفردات الحياة الواقعية.

يمكن، بخلاف هذه الصورة، أن يكون العمل، أكثر من مجرد شغل، مصدراً للمتعة ليس فقط لمردوده المباشر بالمعنى الشخصي وإنما لامتلاكه قيمة أو مردوداً اجتماعياً أيضاً، مثل الطب والقانون والفنون والعلم، وعليه فالإعداد الحسن لبلوغ العمل بهذا المعنى ليس فقط شرطاً مسبقاً بل يجب أن يستمر طوال العمر. ورغم أن للعمل أن يكون أحياناً مملاً بل غير ممتع، فإن طبيعة تقسيم العمل في المجتمعات الصناعية الحديثة، حيث تقوم مسافة بعيدة بين عمل الفرد ومردوده الأخير، يجب ألا تحول دون اعتبار شرطاً في كل تحقيق للذات.

٣ ـ التدريب المهني:

لا يمكن في وسط صناعي طلب مهنة تقتضي مهارات محددة، أو بلوغها من دون التدريب المناسب. إلا أنه يبدو راهناً أن التدريب إنما يستخدم لأغراض أخرى أيضاً، من قبل أصحاب العمل حجة لتقديم أجر منخفض، أو للتمييز بين الأجور (راجع كايت ليبمان، التدريب، روتلدج وكيغان بول، ١٩٦٠)، كما أن التبديل القسري، أو الطوعي، في المهن يذهب إلى حد كبير بالأهمية المفترضة للتدريب.

٤ ـ قانون التدريب الصناعي ١٩٦٤:

اتخذ التدريب شكله القانوني الحديث في التشريع الذي صدر سنة ١٩٦٤ تحت عنوان: «قانون التدريب الصناعي». يستحدث القانون «مكتب التدريب الصناعي» ليضع معايير التدريب للصناعة ويشرف عليها. ويقدّم نظام المكتب منحاً وتسهيلات لأرباب العمل الذين يقدّمون لموظفيهم أنشطة أو برامج تدريب في محترفات تابعة لمكتب التدريب أو في المعاهد التقنية. ومن شروط التقديمات أن يتاح للموظف حضور الصف المناسب في التعليم ما بعد الثانوي.

(أ) توسع إطار البرنامج، من ثمة، ليشمل عمّال الوظائف غير اليدوية، مثل موظفي الحكومة المحلية، بالتعاون مع نظام الشهادات الوطني، حيث يمكن تحرير بضعة أيام عمل تحضيراً للامتحانات المرتبطة بالعمل المهني للموظف.

(ب) من النقد الذي واجه القانون هذا، ما تركّز على جزئيته وهو موضع نقد الفلاحين.

٥ ـ التعليم ما بعد الثانوي والعالي:

قدّمنا في فصل سابق (الفصل العاشر) الإحصائيات المتعلقة بهاتين المرحلتين التعليميتين، أما في ما خص إطار هذا الفصل فنضيف:

(أ) أن الجامعات التكنولوجية قد أنشئت لتستجيب لمطالب وحاجات العصر التكنولوجي حيث جعل العلم في خدمة الأهداف الاقتصادية ـ أي بلوغ مقياس حياة مادية أفضل.

(ب) كذلك كان للمصالح السياسية وللقادة السياسيين دورهم، كما في علوم وتقنيات الفضاء.

(ج) يبدو طلاب الجامعات اليوم أكثر اهتماماً بالتحضيرات التي تقود إلى حياة مادية أفضل، أكثر من التطور الذي ساد لفترة وهو طلب المعرفة لأجل المعرفة، أو لأجل مكانة ودور معينين داخل الجماعة.

(د) من الشائع اليوم صفوف «السندويتش» في المعاهد التقنية ـ ستة أشهر في الصناعة وستة أشهر أخرى في تعليم ذي دوام كامل ـ الأمر الذي يمكّن الطلاب من مزج الدراسة الأكاديمية والخبرة الصناعية.

المشهد الصناعي المتغيّر

٦ ـ الخلفية التاريخية:

يعتقد ماكس ڤيبر (راجع فصل ٣، فقرة ١١، د) أن البيوريتانية Puritans في القرن السادس عشر هي المسؤولة عن نشوء العقاب والتشجيع الدينيين المرتبطتين بالعمل الشاق والجديّة في الأداء والتي اعتبرت بمثابة «إلزاميات ثقافية» (راجع ر.هـ. الدين وصعود الرأسمالية، جون موراي، ١٩٢٦، بنجوين ١٩٦٦).

(أ) كانت الروم التي سادت حتى القرن التاسع عشر هي أن النجاح المادي هو مكافأة الحياة التي تعتمد على العمل الشاق والجدية والرصانة بينما البؤس هو ثمرة النقص في الإيمان الديني والالتزام الأخلاقي، وهو تماماً ما نراه في مزاج القرن التاسع عشر، في العائلات العاملة، والذي تجسّد في تشريع ١٨٣٤ في «تفسير الفقر». «فالنقص في الأهلية» هو أحد مبادىء تبرير الفقر ـ وبحيث يعوّض الفقير بطريقة وفي حدود تبقيه تحت مستوى العامل، حتى الأدنى أجراً. وبحسب كلمات بنيامين دزرائيلي، الذي انتخب في تلك الفترة، «في إنكلترا البؤس جريمة».

(ب) لولا الجهود التي بذلتها جهات كثيرة مثل «تقرير الأقلية حول لجنة قانون الفقر» لسنة ١٩٠٨، وانتشار الأفكار الفابية، وبخاصة أفكار بياتريس ويب والمصلحين الاشتراكيين، لما كان ممكناً تبديل اتجاه تفكير الطبقات الوسطى الذي كان يرى في البؤس نتيجة خيار إلٰهي وعقاب على الخطيئة وليس نتيجة للأجور المنخفضة ومعها الشغل القسري، والصحة السيئة، وسوء الإعداد والنقص في المهارات.

(ج) وكان يجب انتظار مطلع القرن العشرين حتى تتمكن الإصلاحات الليبرالية، ومن بينها قانون التأمين الوطني لسنة ١٩١١، والتي توسعت في تشريعات دولة الرفاه العام بعد الحرب، كيما تقوم سلطات الضمان الاجتماعي ومن ضمنها تسهيلات الصحة العامة والرفاه وخدمات التعليم والتدريب التي تميّز، جميعها، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لبريطانيا اليوم.

٧ ـ خلفية الاقتصاد الموجّه:

كان للبطالة الواسعة في الثلاثينات، ولفوضى ما بعد الحرب، واحتكارات حقبة ما بعد الحرب، ووعي العامل المتزايد بموقعه وقوته (القادرة على تحطيم نسيج المجتمع الصناعي، رغم أن ذلك سيقود إلى دماره هو كذلك)، إلى عوامل أخرى، الأثر الحاسم على التفكير والسلوك السياسي. ففي كتاب له بعنوان: «عمالة كاملة في مجتمع حر» (١٩٤٤) يقترح لورد بڤريدج الخطوط العامة التي يجب أن يوجّه إليها الاقتصاد البريطاني إذا أريد تجنب عودة البطالة الواسعة. وكيما تبلغ هذه الأهداف، كانت الحكومات ملزمة أن تتحرك، ولو على مضض، وفق هذه الخطوط؛ مقلعة عن سياسات الرفاه والضمانات نحو المزيد من التغيير والتكييف سبيلاً إلى الأمن الاجتماعي. وكان على العامل أن يدفع ثمن الأمن والعمالة الكاملة تحت سيطرة وتوجيه الحكومة أو أصحاب العمل.

٨ ـ السيطرة الحكومية:

(أ) قدمت الحكومة في الثلاثينات مساعدات لمناطق معينة دعيت «مناطق تطوير» وذلك بهدف إعادة تأهيلها. وأعطى تشريعا الاستيعاب المحلي لسنتي ١٩٦٠ و١٩٦٣ مكتب العمل السلطة للتوظيف في «مقاطعات التطوير» التي غدت سنة ١٩٦٦ «مناطق التطوير في سكوتلندا وويلز وشمال إنكلترا».

(ب) وفي تشرين الثاني ١٩٦٣ حددت الحكومة المحافظة مناطق التطوير في شمال شرق إنكلترا ووسط اسكوتلندا.

(ج) ومن مظاهر التدخل الحكومي كذلك، إنشاء حكومة المحافظين سنة ١٩٦١ «مجلس

التطوير الاقتصادي الوطني» «ندي Neddy» لتوجيه النصح للحكومة في مسائل النمو الاقتصادي وشروطه.

(د) وحين وصل العمال إلى السلطة سنة ١٩٦٤ باشروا ببرنامج توجيه للاقتصاد أكثر وضوحاً.

١ - فقد تأسس قسم الشؤون الاقتصادية سنة ١٩٦٤ لتوجيه اقتصاد البلاد على المدى البعيد. لكنه عاد فألغي سنة ١٩٦٩.

٢ - عمل بكثافة على تنشيط «مجلس التطوير الاقتصادي الوطني» و«لجان التطوير الاقتصادي» حول مسائل فاعلية المؤسسات الصناعية الخاصة، ومستقبلها.

(هـ) مجالس ومكاتب التخطيط المناطقي، وقد أنشئت في مناطق التخطيط الاقتصادي الثماني في إنكلترا بين عام ١٩٦٤ و١٩٦٦ لدراسة المسائل الاقتصادية في هذه المناطق وما ارتبط منها خصوصاً بقضايا الضغط السكاني، الوظائف والإسكان.

(و) لجنة هنت Hunt التي درست ما سمي بالمناطق المتوسطة (المناطق الرمادية) في نيسان ١٩٦٩.

(ز) كذلك، خططت الحكومة وسعت، بوسائل مختلفة، لخلق توازن صناعي في البلاد بحيث تتجنب بؤر البطالة في أماكن محددة والنقص في العمالة في أماكن أخرى. وعليه فالاقتصاد الموجّه هو الذي يتدخل أو يفرض ضغوطاً معينة على العمال كما على أصحاب العمل الذين أخضعوا لاحقاً لضريبة عمالة اختيارية بهدف تشجيع العمالة في قطاعات الإنتاج المباشر وتجنب الميل المتزايد لقطاعات «الخدمات»، ولكن من دون تأييد واسع حتى من العمال.

٩ ـ مقولات العمل:

تشير إحصائيات مكتب العمل إلى أعداد العمال في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

(أ) يستوعب القطاع الخاص، أي المؤسسات الخاصة، أكثرية العمال والموظفين.

(ب) تستوعب الصناعات المؤممة حوالي ٨٪ من إجمالي القوة العاملة في البلاد.

(ج) تنتشر قطاعات الاقتصاد الحديث في مروحة واسعة من الاختصاصات من موظفي الخدمة العامة، إلى شركات التأمين والمصارف، إلى المشاريع الاقتصادية الخاصة وصولاً إلى أصحاب المحال التجارية وعمال التنظيفات. وأكثرية العمال، حوالي ٣٠٪، هم في طبقة العمل اليدوي الذي يتطلب مهارات معينة، تليها طبقة العمال نصف المهرة (١٥٪) ثم العمالة غير اليدوية (١٢٪)، وغير المهرة، أخيراً (٨ ونصف٪). في منتصف سنة ١٩٩١ كان توزيع

العمال على قطاعات العمل كما يلي: بين سنة ١٩٨٢ و١٩٩٢ زاد عدد العاملين في الصناعة بنسبة ١٧٪ أي ٢,٢ مليوناً، وليصل إلى ١٥,٢ مليون حوالي ٧٢٪ من مجموع القوى العاملة لكن الزيادة الأكبر حدثت في قطاع الخدمات والمصارف والتأمين حوالي ٦٤٪ ليصل إلى ٢,٦ مليوناً. في قطاع الزراعة وصيد السمك ١,٣٪ في قطاع الطاقة والمياه ١,٨٪ في قطاع البناء ٤,٢٪. أما العاطلون عن العمل فيشكلون ما نسبته ١٠,٤٪ من مجموع القوة العاملة. وباستثناء الذين يديرون أعمالهم الخاصة أو يعملون في مؤسسات صغيرة، فإن غالبية القوة العاملة هي في مؤسسات مدعومة وبعضها، وخصوصاً العمالة غير الماهرة تعاني بوضوح وتصنع معاشها وحياتها بصعوبة.

(د) ما زالت أجور خمسين بالمئة (٥٠٪) من عمال المصانع والشركات في بريطانيا تحت مستوى ٢٤ جنيهاً في الأسبوع، وواحد من ١٢ ما زال أجره تحت ١٥ جنيهاً في الأسبوع، و٢٥٪ من النساء يحصلن على أجر هو دون ١٠ جنيهات في الأسبوع. أما عمال المزارع فهم الأدنى أجراً (بمعدل ١١,٧٠ جنيهاً في الأسبوع، وعاملات التنظيف الأدنى أجراً بين النساء (حوالي ٦ جنيهات في الأسبوع).

دخلت بعض التحسينات على هذه اللوحة القاتمة بعد ذلك، لكن اتجاهها العام لم يتغيّر كثيراً.

١٠ ـ أوضاع العمل وقضاياه:

تحقق ظروف عمل الأكثرية الساحقة من الناس الشروط التي عيّنها روستو لـ«مرحلة الإنتاج الكثيف المتقدم» (راجع فصل ٤، فقرة ١٠). وأولى هذه الشروط هي الغربة الكاملة (الألنية Alienation) بين العامل وعمله، وإلى حد الكراهية والحقد، كما توضح دراسة د. ليبيتز Libitz على العمال اليدويين في الولايات المتحدة.

(أ) أما التحسينات المستحدثة مثل مراكز أو تقنيات الاستشارات وتقديم النصح في ما يسمى بـ«علم النفس الصناعي» فهي من باب المسكّنات لا أكثر. فالمشكلة أكبر بكثير، وتقع تحديداً في مفهومنا للصناعة، لماذا الصناعة؟ لأي هدف؟ كيف يمكن إنتاج الثروة بأقل كمية ممكنة من الدمع والعرق؟ وكيف يجب توزيعها؟ هي ذي الأسئلة الكبرى التي تتناول البنية الاقتصادية في وجهها الاقتصادي ـ الاجتماعي.

(ب) على الفرد العامل في المجتمعات الصناعية الحديثة أن يحلّ، كما يبدو، وعلى نحو فردي وشخصي سائر قضاياه في الحياة والعمل والإجازات، وأي فشل في فهم معطيات عمله أو آلياته سيجلب له الاضطراب؛ وهو الاضطراب نفسه الذي نراه في حدّه الأقصى في المجتمع.

الفصل الرابع عشر

البيئة السياسية

النظام السياسي

١ ـ في ضرورة الحكومة:

لم تخلُ جماعة من البشر، خلا بعض الجماعات الأولى الأكثر بدائية، من شكل ما من أشكال التنظيم السياسي (حتى ولو كان مجرد تجمع ظرفي للزعماء أو الأكبر سناً) يضع القواعد التي تنظّم حياة الجماعة وتتولى إنفاذ أعرافها. (للمزيد راجع نظريات وظائف الدولة في الفصل الحادي عشر).

٢ ـ إشكالية السياسة في زمننا الراهن:

تتجسّد إشكالية السياسة في المجتمعات الصناعية الحديثة في كيفية المصالحة بين ضرورة الحكومة، وما تقتضيه من خدمات وسيطرة، من جهة، وضرورة الحفاظ على حريات الفرد من جهة ثانية.

٣ ـ الدستور البريطاني:

لا يشكّل هذا المختصر المكان المناسب لبحث تفصيلي في إشكال الآلية السياسية والسلطة، وهي التي احتاجت، وستحتاج، إلى معالجات موسوعية في مئات الكتب. إلا أنه في وسع عالم الاجتماع، وكعالم اجتماع سياسي تحديداً يعمل على الأنظمة السياسية، وبخاصة في بلاده، أن يقترح معايير محددة يقيس في ضوء درجة فاعلية النظام السياسي في إطار البنية الاجتماعية. ومفتاح هذه الإشكالية يقع في مصطلح «النظام System»: فالنظام السياسي في بريطانيا يتضمّن من سمات النظام أكثر مما هو موجود في النظام الاقتصادي، بخياراته المتعددة وأنشطته الخاصة والحرة. والدستور في بريطانيا هو مجموع قواعد، بعضها قانوني وبعضها

اصطلاحي، بعضها مكتوب وبعضها غير مكتوب ـ كما في **القانون المشترك** ـ تنتظم من خلالها العلاقات بين المحكوم والحكومة.

والدستور يضمن إمكانية تغييره بطرق التشريع العادية: فهو مرنٌ، بخلاف ما هو عليه دستور الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يستحيل تغييره إلا في ظروف خاصة وبطرق خاصة. وعلى كل فإن مسألة تغيير الدستور، وسُبله، تعتمد أولاً وأخيراً على الضغوطات التي تمارسها الأحزاب السياسية الأساسية.

٤ ـ النظام الحزبي البريطاني:

يقوم في بريطانيا حزبان سياسيان رئيسيان، العمال والمحافظون، مع الحزب الليبرالي Liberal Party، كأقلية وإن تـكُ أكثر تماسكاً واستقراراً من الجماعات الصغيرة الأخرى التي تقوم بين الحين والحين.

(أ) الأحزاب هي اتحادات وليست مؤسسات (راجع الفصل التاسع فقرة ٣ و٦). هي جماعات ضغط، منظمةٌ لتخدم أهداف أعضائها، ولا تستطيع أن تتكلم باسم الأمة بأسرها، كما يحلو لبعض الأحزاب الكبيرة أن تفعل أحياناً. إلا أن حزب العمال، خصوصاً، وكمزيج من الطبقة العاملة ومؤيدي الاتحادات النقابية (رغم أن بعضاً منها ليس مع **العمال**، من جهة، والعقائديين الاشتراكيين من جهة ثانية، لا يرى في الدستور الهالة نفسها التي يراها المحافظون.

(ب) تبدو كلمتا «يسار» و«يمين» أكثر تعبيراً من «عمالي» أو «اشتراكي»، و«محافظ» أو «توري Tory» (والأخيرة أكثر غموضاً)؛ لأن مؤيدي حزب العمال ينشدون، عموماً، توزيعاً للثروة أكثر مساواة وتدخلاً معيناً من الدولة في الاقتصاد، بينما يؤيد حزب المحافظين التقدم البطيء والحذر نحو هذه الأهداف. كما يمكن أن يصنّف البعض كيسار الوسط، أو يمين الوسط.

(ج) وبسبب من نظام الدائرة الصغرى، صوت واحد لمرشح واحد، فقد لا تتطابق أكثرية الأصوات مع أكثرية النواب المنتخبين، أي أن يحصل حزب على أكثرية المقاعد في الوقت التي تكون فيه أكثرية الأصوات ضده: انتخابات ١٩٧٠ مثلاً.

(د) ورغم أنه في وسع الحزب الرابح، في مثل هذه الأحوال، أن يزعم أنه قد حصل على تفويض بالحكم، إلا أنه لا يستطيع الادعاء أن يملك التفويض الكافي ليضع سياسته الحزبية موضع التطبيق حين تكون مخالفة للنواب وللجمهور في آن، إذ أن تأمين الأكثرية النيابية الحزبية لإجازة هذه السياسة لا يكفي لتبريرها في مواجهة رغبات أكثرية الشعب.

٥ ـ تنظيم الأحزاب:

للحزب شكل معين من التنظيم داخل البرلمان وخارجه.

(أ) داخل البرلمان، هناك المجموعة البرلمانية للحزب التي تتكون من نوّابه يقودهم زعيم برلماني وينتظم وفق لوائح وتوجيهات زعامة الحزب.

١ - زعيم الحزب الذي يمتلك أكثرية المقاعد في البرلمان هو الذي يصبح **رئيس الوزراء**، ويشكل مجلس الوزراء والحكومة. أما سائر أعضاء المجموعة البرلمانية، الذين لم يدخلوا الحكومة، فيتحدثون إلى قاعدة خلفية للحكومة.

٢ - زعيم الحزب الذي يلي من حيث عدد النوّاب يصبح **زعيم المعارضة** - «معارضة صاحبة الجلالة» - الذي يتمتع بمركز دستوري. ويؤلف زعيم المعارضة **حكومة ظل** حاضرة لأداء الوظيفة المنوطة بالمعارضة، والتي تتسلم حكومة البلاد في ما لو خرجت الحكومة الموجودة من الحكم.

(ب) وخارج البرلمان تقوم منظمة الحزب الوظنية، يقودها مكتب مركزي مع منظمات حزبية محلية في المقاطعات؛ وتكون منظمة الحزب مسؤولة عن اختيار المرشحين لمقاعد البرلمان، وتنظيم الرأي العام وإجراءات الانتخابات التمهيدية.

٦ - تنظيم حزب المحافظين:

الاسم الكامل لحزب المحافظين هو: «الاتحاد الوطني للرابطيين المحافظين والمتحدين».

(أ) **المجلس** المركزي، ويتألف من مجموعة الحزب البرلمانية، يختار مرشحيه وممثليه من بين أعضاء الروابط المناطقية، وهو نظرياً الهيئة التنفيذية، ولكن هذا الدور يمارسه عملياً المكتب المركزي الذي ينظم الأنشطة السياسية.

(ب) **المؤتمر السنوي**، يحضره جميع أعضاء المجلس المركزي، مع ممثلين لمختلف الدوائر أو المناطق، ويجتمع سنوياً لنقاش وإعلان موقف المحافظين.

(ج) كان **زعيم الحزب**، وحتى سنة ١٩٦٥، ينتقى من خلال التشاور بين الأعضاء المحافظين في مجلسي البرلمان والمرشحين المحتملين واللجنة التنفيذية في الحزب، إلا أنه ومنذ شباط ١٩٦٥ أدخلت تغييرات على هذا النظام فبات زعيم الحزب ينتخب بالاقتراع السري من قبل أعضاء مجموعة الحزب البرلمانية، إلا أن تثبيته يخضع للموافقة الشكلية من أعضاء مجلسي البرلمان والمرشحين المحتملين والهيئات التنفيذية.

(د) يوجّه زعيم الحزب المكتب المركزي للمحافظين ويعيّن رئيس **الحزب**. ومقارنة بسلطة زعيم الحزب العمالي، فإن زعيم المحافظين يتمتع بسلطة أكثر قوة بالنظر لكون حزب المحافظين أكثر تجانساً وأهدافه أيسر فهماً وتعبيراً، رغم أن الشعار المحافظ التقليدي القديم «دفاعاً عن المُلكية»، غدا اليوم أكثر ديمقراطية.

٧ ـ الحزب الليبرالي:

يمكن القول، بحسب البعض، أن «يسار» المحافظين هم في حدود ليبرالية الحزب الليبرالي، تقوم سياسة الحزب التقليدية على دعم الاقتصاد الحر، إلا أن «مثقفيه» يميلون إلى ربط ذلك بنوع من الاشتراكية العقلانية مجسّدة في أفكار معينة مثل المشاركة في عائد الصناعة، مشاركة العمال في الإدارة؛ كما يدعون إلى إصلاح النظام الانتخابي عبر إدخال نظام التمثيل النسبي (عدد المقاعد وفق عدد الأصوات، وهو ما يصب في مصلحة الليبراليين) مع برلمانات في المقاطعات، الحزب الليبرالي هو **الحزب المثالي**، وقد اعتاد أعضاء الأحزاب المنافسة على نعت أفكاره وبرامجه باعتبارها غير قابلة للتطبيق. إلا أن حزب الأحرار الذي تأسس في القرن الثامن عشر اندمج سنة ١٩٨٨ مع **الحزب** الاشتراكي الديمقراطي الذي تأسس سنة ١٩٨٠ في حزب واحد تحت اسم «الأحرار الديمقراطيون» وهو يمثل ١٧٪ من ناخبي برلمان سنة ١٩٩٢.

٨ ـ تنظيم حزب العمّال:

العناصر القوية أو النافذة في منظمة حزب العمال هم أعضاء النقابات والجمعيات التعاونية. فمن بين أكثر من ٩ ملايين من أعضاء النقابات المنتسبين إلى الحزب، يدفع حوالي ٥ ملايين منهم اشتراكاً مالياً (في انتخابات ١٩٧٠، اقترع ١٢,١ مليون للعمال، و١٣,١ مليون للمحافظين و٢,١ مليون للأحرار، و٣٨,٤٣١ للشيوعيين وحوالي ٨٦٥,٠٠٠ لمرشحين آخرين) السمات العامة لتنظيم حزب العمال هي كما يلي:

(أ) تقسم المناطق إلى فروع، وتتجمع الفروع في مجالس مناطقية.

(ب) إدارة الحزب، في ترانسبورت هاوس، تتمثل في أمانة عامة تعيّنها اللجنة التنفيذية الوطنية.

(ج) يُنتخب الأعضاء الثمانية والعشرون الذين يؤلفون اللجنة التنفيذية الوطنية من قبل مؤتمر العمال السنوي، والذي يحضره مندوبو النقابات، الجمعيات الاشتراكية، الأحزاب العمالية المناطقية، وسائر المنظمات المنتسبة إلى **الحزب**، ومن ضمنها الفروع المحلية، للجمعيات التعاونية.

(د) ينتخب زعيم **الحزب** ونائبه من خارج أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية الحاليين.

(هـ) ينتخب زعيم الحزب سنوياً من خلال المجموعة العمالية البرلمانية، رغم أنه من المعتاد إعادة انتخابه.

(و) وجود اللجنة التنفيذية هو في الغالب مصدر إرباك للحكومة العمالية، لأنها ترسم برنامجاً للمؤتمر العمالي السنوي ـ ويغدو البرنامج العمّالي. فالحكومة، إلى أي حزب انتمت،

هي حكومة للأمة بأسرها، بينما البرنامج هو للحزب تحديداً. وعلى ذلك ربما نشأت، وقد نشأت فعلاً، أكثر من حالة صراع حول السياسة التي يجب اتباعها، اللجنة التنفيذية الوطنية والقادة البرلمانيين، أكانوا في السلطة أم في المعارضة. فقد يطرح الأعضاء الراديكاليون في اللجنة التنفيذية برنامجاً اشتراكياً في حين ترى الحكومة العمالية وجوب الإبطاء والحذر.

(ز) ومن المسائل الدستورية المهمة الحفاظ على مركز لمجلس اللوردات، في الوقت الذي تسعى أية حكومة عمالية للحدّ من صلاحياته أو سلطته؛ حتى إن العماليين المتطرفين يدعون إلى إلغائه من حيث الأساس.

(ح) يتألف مجلس العموم في بريطانيا من ٦٥١ عضواً موزعين كما يلي:

٥٢٤	لإنكلترا
٣٨	لويلز
٧٢	لإسكوتلندا
١٧	لإيرلندا الشمالية

والتصويت في بريطانيا ليس إلزامياً وهو متاح للذين يعيشون في الخارج. وفي الانتخابات الأخيرة (نيسان ١٩٩٢) اقترع ٧٦٪ من أصل ٤٣,٣ مليون ناخب مسجّل. والنائب ينجح بالأكثرية البسيطة. ويتوزع البرلمان المنتخب بنتيجة انتخابات نيسان ١٩٩٢ كما يلي:

الحزب	عدد النواب	مجموع الأصوات	النسبة
المحافظون	٣٣٦	١٤,٠٩٤,١١٦	٪٤١,٩
العمال	٢٧١	١١,٥٥٧,١٣٤	٪٣٤,٤
الأحرار الديمقراطيون وآخرون...	٢٠	٥,٩٩٨,٤٤٦	٪١٧,٨

وفي البرلمان الحالي ٦٠ امرأة، ٣ آسيويون و٣ سود.

مجموعات الضغط والرأي العام

٩ ـ مجموعات الضغط:

يخضع أعضاء البرلمان «لمجموعات ضغط»، أو اللوبي Lobby، التي تحاول إملاء مواقف أو سياسات معينة عليهم، مثل «الفدرالية الوطنية للمؤسسات النسائية».

(أ) **والأحزاب السياسية** والمنظمات الحزبية هي نفسها مجموعات ضغط. ورغم أنها قد

تلجأ إلى العقوبات لفرض النظام على أعضائها، إلا أنها ليست مؤسسات، وعليها أن تعمل في إطار الدستور إذا كان للسلام الاجتماعي أن يستمر.

(ب) **النقابات العمالية** هي أيضاً مجموعات ضغط كبيرة.

١ ـ والنقابات هي جمعيات منفصلة، ورغم أنها مفتوحة ومشتركة فإنها قد تشكل كونفدراليات Confederations.

٢ ـ ينتسب الأعضاء إلى فروع، والفروع في مقاطعات أو مناطق، مع مجالس أو لجان تتمثل في اللجان الوطنية.

٣ ـ تنتخب النقابات مسؤولين متفرغين، بدوام كامل، بمثابة مسؤولي مناطق، أو قطاعات، أو سوى ذلك.

٤ ـ أما ما دون ذلك من ناشطين فهم متطوعون.

٥ ـ المؤتمر السنوي للنقابات هو «البرلمان»، برلمان أعضاء النقابات العمالية، ويتألف من ممثلي النقابات المنتسبة. وهو لا يتمتع بسلطة تنفيذية على النقابات: فقد أقنع مؤتمر النقابات السنوي T.U.C الحكومة العمالية سنة ١٩٦٩ أن في وسعه التعامل مع الإضرابات غير القانونية، التي نشأت، بما له من سلطة، إلا أنه فشل عملياً في مسعاه.

(ج) على الجانب الآخر، جانب أصحاب العمل، أنشئت سنة ١٩٦٣ «كونفدرالية الصناعة البريطانية» من اندماج الفدراليات الصناعية الثلاث الأكبر.

(د) وهناك، أيضاً، مجموعة ضغط قوية أخرى، رغم أن نفوذها لا يتناسب مع عدد أفرادها، هي «الجمعية الأخوية ليوم الرب»، التي تتمتع بإمكانات تمويل مهمة ناتجة عن التبرعات أو الهبات.

(و) ومع ذلك، فإن «نظام اللوائح Whipping System» يحمي أعضاء البرلمان من نفوذ مجموعات الضغط، إذ في وسع العضو البرلماني أن يحتمي من مجموعات الضغط هذه بدعوى ضرورة الانسجام مع لوائح حزبه.

١٠ ـ النُخب Elites:

النخبة élite هي فئة من الأشخاص المتميزين في حقل معين ويتمتعون بسلطة، معنوية أو عملية.

(أ) تتمتع النُخب غالباً بأهمية معيَّنة داخل البنية الاجتماعية، باعتبارهم قادة الرأي في حقولهم ويسهمون في تشكيل المعايير التي يُحكم، من خلالها، على مدى التقدم في حقل ما أو قطاع ما.

(ب) قد لا يُعترف لهذه النُخب بأهميتها، في عصرها، إلا أن الثابت أن أهميتها ونفوذها، هما أكثر وزناً من النجاح المؤقت الذي قد يعرض لشخص أو مجموعة؛ مغنو البوب مثلاً.

(ج) يمكن أن تمارس النُخب نفوذاً «من خلف الستائر»، كما في أهمية الكادرات الإدارية الذين تمكّنهم معرفتهم وخبرتهم الإدارية الطويلة من ممارسة نفوذ ما على السياسيين.

(د) لم يعد هناك من وجود لـ«طبقة حاكمة»، كما كان عليه الحال في النمط التقليدي في بريطانيا، تتكون خصوصاً من الفئة مالكة الثروة والثقافة، وتشكّل «مؤسسة» تقدّم الشرائح الحاكمة.

١ ـ في الديمقراطية السائدة اليوم، هناك توزّع في السلطة، والتي هي في نهاية الأمر في يد المقترعين. وفي بلد مثل سويسرا، حيث تقوم فدرالية جمهوريات، من النادر أن يستطيع سياسي أن يغدو شخصية معروفة أو بارزة.

٢ ـ وحتى في الاتحاد السوفياتي (السابق) كان يمكن الحديث عن نُخب، هي الحزب الشيوعي، كمنظمة قوية صغيرة، أعضاؤها يتدربون منذ صباهم سياسياً وعملياً ويتصفون بثبات إيديولوجيتهم. وهي الطبقة الحاكمة، كما كانت واقعاً.

١١ ـ الرأي العام:

هو مصطلح غامض إلى حدٍ ما؛ فهو يعني في النظام الديمقراطي التعبير الحرّ عن الرأي عند الأفراد والمجموعات، من خلال الصحافة، على اللوحات العامة وفي وسائل الإعلام الحديث عموماً بحيث ينشأ رأي مسموع يصبح على السياسيين أخذه بعين الاعتبار.

(أ) والرأي العام في الغالب تعبير **محدد ومحصور** يختصر خليطاً واسعاً من الآراء والأفكار والاقتراحات غير المحددة وغير الدقيقة، مثلاً إشكالية السوق الأوروبية المشتركة (أو الوحدة الأوروبية، راهناً).

(ب) والرأي العام في الغالب هو ردة **فعل** الجمهور الواسع على بعض السياسات أو المواقف الحكومية (والأمثلة كثيرة).

قد لا تغيّر اتجاهات الرأي العام سياق السياسة الحكومية، فهو، كما الحال دائماً، متغيّر، غامض، وسريع النسيان، الواقع الذي يعرفه السياسيون تماماً. إلا أنه متى أحس تنظيمه وتوجيهه، كما في «مجلس الدفاع عن الحريات العامة»، فسيغدو إذ ذاك ذا شأن وليس في وسع السياسيين تجاهله.

البيروقراطية والسلطة

١٢ ـ طبيعة البيروقراطية:

البيروقراطية هي الآلية الإدارية التي تحكم بواسطتها السلطة التنفيذية أو الإجرائية (الحكومة مثلاً) في جماعة، أو في مؤسسة كبرى (كما في الصناعة المؤممة). ففي حالة بريطانيا، تتمثل الآلية الإدارية للحكومة في **القطاع العام**، الذي يتبع القواعد والإجراءات التي تضعها الحكومة وجهازها الإداري، باعتبارها الأكثر نجاعة، أو على الأقل الأكثر ملاءمة، في تنفيذ إرادة الحكومة وسياساتها.

(أ) يطلق مصطلح البيروقراطية على هذه **الماكينة الإدارية** المكوّنة من موظفي القطاع العام، موظفي الصناعات أو القطاعات المؤممة، رغم أن المصطلح قد يعني أساساً الحكومة المركزية والإدارة البلدية (المحليَّة). ويستخدم نعت بيروقراطي ليعني، في الغالب، كل مضمون أو توجيه فوقي، إلا أنه يجب ألاّ يغيب عن البال أنه يستحيل على الإدارة الحكومية أداء وظيفتها وواجباتها من دون عناية ومتابعة للتفاصيل والإجراءات.

(ب) وفي رأي ماكس ڤيبر (راجع الفصل ٣، فقرة ١١) فإن التنظيم البيروقراطي وما يفترضه من تقسيم تفصيلي للعمل وتراتبية مسؤوليات، هو ضروري لأي تسيير ناجح لشؤون حكم الجماعة.

١٣ ـ البيروقراطي:

يقترح ماكس ڤيبر أن المكافأة أو الثمن الذي يجزى للبيروقراطي هو مختلف عن ذاك الذي يناله العاملون الآخرون: إنه المكانة الخاصة في المجتمع، وتحقيق الذات نتيجة أداء الأعمالِ التي الأمة أو المجتمع بمعزل عن أية مكافأة أو ثمن مادي.

(أ) تتضمن فرضية ڤيبر قدراً كبيراً من الصحة. وعلى رغم مما ينسب للأداء البيروقراطي من تهم «بالقصور في أداء الوظيفة»، على حد تعبير مرتون Merton (الفصل الرابع، فقرة ١٣)؛ بسبب قدسية الإجراءات، قصور التدريب وأحاديته، العزلة عن سائر الجماعة، والشقاء الذي يحكم حياة البيروقراطي؛ رغم هذا كله ففي وسع القطاع العام البريطاني، مثلاً، أن يشعر بكثير من الاعتزاز ويزعم أنه الأحسن في العالم لا بفعل أدائه وحسب، دائماً تحديداً لاحترام الجمهور له وثقته به.

(ب) إلا أن دخول التقنيات الحديثة في الإدارة والتدريب وإعادة التنظيم والمستويات المختلفة، ربما تذهب بالكثير مما قلناه في الفقرة السابقة.

(ج) وتصبح المشكلة أكثر فداحة حين تنقطع الصلة الحيَّة بين البيروقراطي والمحيط، كما

في إيطاليا الراهنة في لحظة ما، فينزل البيروقراطي والبيروقراطية عن المكانة التي يفترض أنها له في المجتمع، بدليل أن المنصب المستحدِث، وزير الإصلاح البيروقراطي، استمر لسنوات في الحكومة الإيطالية ولكن من دون أن يخفف ذلك في شيء من يأس الناس وعدم ثقتها.

(د) حين يقول نظام إداري متغيّر، أي أن تأتي الوظائف أو تذهب بمجيء الحكومة أو ذهابها، كما في الولايات المتحدة، فالفساد يغدو إذ ذاك أمراً متوقعاً.

(هـ) تشير الدراسات (نيجل واكر، «الأخلاق في القطاع العام»، مطبعة جامعة أدنبرة) أن هناك شعوراً بالرضا أو تحقيق الذات بين موظفي القطاع العام في بريطانيا. وتشير هذه الدراسات آن لا ترابط مباشراً بين الرضا والمنفعة الشخصية المتأتية عن العمل: فعدد غير الراضين بين الموظفين الأقل أجراً هو أدنى من عدد هؤلاء بين من هم أعلى أجراً؛ بينما يبدو أن هناك ترابطاً بين الفاعلية والعمر، الأعلى فاعلية هم الذين تقع أعمارهم بين الثلاثين والتاسعة والثلاثين ـ الأمر الذي لا يخالف كثيراً واقع معظم المهن والقطاعات.

١٤ ـ نظرية «الصراع» على السلطة:

تحدث التحولات الاجتماعية، حسب بعض علماء الاجتماع، بنتيجة التبدّل في ميزان القوى بين مجموعتين، أو أكثر، في حالة صراع. إلا أنه يمكن القول، بالمثل، أن الصراع إنما يحدث نتيجة للتحولات الاجتماعية.

(أ) قامت **الصراعات** بين النقابات وأصحاب العمل حين أدَّت التحولات الاجتماعية إلى إنتاج نقابات مهنية وأصحاب عمل من نمط محدد جديد.

(ب) **المواجهات الطبقية** التي تحدث إنما تنشأ لأن التحولات الاجتماعية قد أدت إلى نشوء طبقات جديدة وإلى الحاجة من ثمة إلى التكيف وتسوية الأوضاع من جديد داخل البنية الاجتماعية.

(ج) في **الحياة السياسية**، يمكن القول إن التناقضات إنما حدثت بسبب صراع المصالح الذي نتج عن التحولات التي أصابت البنية الاجتماعية والاقتصادية. ويردّ كارل ماركس تاريخ التحول الاجتماعي بكامله إلى الصراع الطبقي بين الذين يملكون والذين لا يملكون، أي البروليتاريا المستغلة من قبل الرأسماليين. وفي وسع المرء بالتأكيد أن يقبل، عموماً، أطروحة أن الصراع هو ناتج التحوّل الاجتماعي، بمقدار ما الصراع الاجتماعي نفسه ينشأ بفعل شكل أو أشكال من الصراع الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي أو سواه.

١٥ ـ مخاطر البيروقراطية:

إن مخاطر البيروقراطية هي تماماً تلك التي تنشأ عن المؤسسات أو التنظيمات الكبرى، كافة، والتي تستطيع ممارسة السلطة على المحكوم، الذي يبقى عرضة لأنواع العقوبات القانونية أو العسكرية، وفي غير شكل: عبر استخدام السلطة لمصلحة الأقوى، أو مضاعفة المواقع

والمراكز والوظائف بما يخدم مصالح الحاكم، وإخضاع الفرد في المرحلة الأخيرة لمطالب الماكينة الإدارية والأشخاص الذين يوجهون تلك الماكينة. فثمن الحرية هو الحرص الدائم.

(أ) لقد كانت سيطرة الحزب النازي في ألمانيا ـ وهو أقلية ـ نتيجة التنظيم الصارم والقاسي، كسبب وكنتاج، وهو ما أوضحه نظرياً في كتابه «كفاحي»، وما طبّقه عملياً في سلوكه.

(ب) وكذا الأنظمة الشيوعية في البلدان التي في الاتحاد السوفياتي أو في سواه.

(ج) لولا المؤسسات الكبرى، والدول بعضها، لما ظهرت الحروب «القارية» أو «العالمية»؛ فالشخص العادي في الدول كافة لا قبل له بها، وإنما هي تلك المؤسسات الضخمة التي تسيطر على الإعلام، وتسهّل عمليات التسلّح والعسكرة، وتشلُّ عبر أكثر من وسيلة المقاومة التي قد تنشأ لفكرة الحرب.

(د) وفي الوقت عينه، لا يسع المراقب إلا أن يلحظ أن نجاح منظمات مثل الأمم المتحدة، اليونسكو، أو الصليب الأحمر، ما كان ليحدث لولا التنظيم التقني الدقيق، الأمر الذي يتقنه الاقتصادي والعالم، وبطريقة بيروقراطية وفعَّالة. وتبعاً للخير المرجو من هذه المنظمات، فالبيروقراطية هنا لا تبدو بالضرر أو المخاطر التي عرضنا لها.

الفصل الخامس عشر

السـكَّان

التوسّع السكاني

١ ـ مشاكل السكَّان:

بين أهم المشاكل التي تواجه توسع المجتمع الصناعي تقوم مشكلة الضغط السكاني على الموارد. وفي هذا الإطار فإن تعزيز الموارد المادية وترشيد معايير الحياة هما أكثر نجاعة من انتشار وسائل منع الحمل. فمع انتشار المناطق الصناعية ونشوء الضواحي الكثيفة السكن، وكثافة الاستهلاك، تنشأ حلقة مفرغة من النمو السكاني والتحضّر (من حضر) ومن تحوّل المناطق الزراعية إلى مناطق صناعية ـ تحوّل من الصعب إدراك نتائجه المستقبلية.

٢ ـ معدّلات «الإخصاب القصوى»:

يعود هذا المصطلح إلى المعدّل الديمغرافي الذي يصل في ظل شروط تقنية قائمة إلى مستواه الأعلى الممكن. وتقود هذا المعدل العالي الحتمية الاقتصادية الخالصة، من دون اعتبار شرط الرفاه الاقتصادي أو الاجتماعي. فبلاد كبرى، فارغة، قد تتطلب من المرأة أن تنجب عشرين طفلاً، مثلاً، لأسباب لا تتصل، وإنما هي على حساب راحة الأم ورفاه العائلة والجماعة، على المدى البعيد.

٣ ـ المالتـوسية:

لفتت أوضاع الفقراء المأساوية في فرنسا قبل الثورة والتوسع السكاني في بريطانيا في مجرى الثورة الصناعية اهتمام الراهب توماس مالتوس، حيث كان عمله «مقالة حول مبادىء السكّان في تأثيرها على مستقبل المجتمع»، الذي طبع للمرة الأولى سنة ١٧٩٨، ثم نُقّح وأعيد طبعه سنة ١٨٠٣. كان عدد سكان بريطانيا سنة ١٧٠٠ حوالي ستة ملايين ونصف المليون (٦ ونصف المليون)، وليزداد بين ١٧٦٠ و١٨٦٠ فيصل إلى اثني عشر مليوناً (١٢ مليوناً). تضاعف عدد سكان بريطانيا بين ١٨٠١ (تاريخ أول إحصاء) و١٩٠١ ثلاث مرات ونصف. فقد كان عدد سكان إنكلترا وويلز سنة ١٨٠١، ٨,٨٩٣,٠٠٠ نسمة، وليصبح ٣٢,٥٢٨,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٠١، ثم ٤٣,٧٥٨,٠٠٠ سنة ١٩٥١، ٤٨,٠٧٥,٠٠٠ سنة ١٩٦٦، و٤٩,٩٨٨,٠٠٠ سنة ١٩٧٠. في منتصف سنة ١٩٨٥ كان عدد سكان بريطانيا ٥٦,١٢٥,٠٠٠ مليوناً، في منتصف ١٩٩١ بلغ عدد السكان ٥٧,٠٨٠,٠٠٠ مليوناً ـ ٥٤,٩ مليون منهم من المقيمين.

(أ) تقوم **فرضية** مالتوس أن تعداد السكّان سيتجاوز حدود القدرة على إطعامهم. ولذلك، فإن تجنب الكوارث الناتجة عن الكثافة السكانية العالية يمكن أن تتأمن من خلال طريقين:

١ ـ إيجابي؛ يتمثّل في الحروب والأمراض والمجاعات وما شابه.

٢ ـ ومنعي، يتمثّل في العفاف والحدّ من النسل.

(ب) جرى على الدوام نقد مالتوس **لتشاؤمه** وفشله في أن يرى أن التطور التقني الناتج عن تطبيقات العلم في حقل الصناعة والزراعة، قادر على جعل الزيادة السكانية وارتفاع مستوى حياة السكان ممكنين في آن. ومن غير الواضح، تدقيقاً، كيف كان سينظر إلى وسائل منع الحمل، وما هو حكمه عليها؟

(ج) ورغم ذلك فإن التقدم التكنولوجي والسيطرة المتزايدة على الطبيعة إنما يستطيعان تأجيل الأزمة، إلا أنهما عاجزان، في حال التزايد السكاني الذي يغدو انفجاراً سكانياً خارجاً عن السيطرة، عن إلغاء مثل هذا الاحتمال. فالخيارات المتاحة، حتى الآن، عاجزة عن تقديم حل جذري لمثل هذا الاحتمال.

٤ ـ سكّان العالم:

تبدو تحليلات مالتوس، في ما خص الدول الفقيرة على الأقل، على قدر من الصحة.

(أ) فسكان العالم الذين بلغوا ٣,٨٠٠ مليون سنة ١٩٧٠، يتزايدون سنوياً بنسبة ١,٧ في الألف؛ ومن المتوقع أن يدانوا الـ٨ مليارات سنة ٢٠٠٠. ومعظم الزيادة تحدث في الدول الأقل تقدّماً، حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم

(ب) ازداد سكان الأرض بين ١٩٥٠ و١٩٦١ بحوالي ٥٦٠ مليوناً، ٦٠٪ منهم في آسيا، حيث يتوقف أن يصل عدد سكانها سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٨٧٠ مليوناً.

(ج) يعيش ٣٠٪ من سكان العالم في الدول الأغنى ـ أمريكا الشمالية، أوروبا، روسيا، استراليا، نيوزيلندا واليابان. وبحسب منظمة الأمم المتحدة، فإنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن ٩٠٪ من ثروة العالم ستكون في أيدي أقل من ربع سكان العالم.

(د) من الطبيعي أن تنطوي هذه التوقعات على احتمالات خطيرة، إلا أن ذلك لا يقود إلى كارثة حتمية. فالمستقبل مرهون ليس فقط لهذه الزيادة السكانية المرعبة، وإنما في وسع المساعدات التي تقدمها الدول المصنعة للدول الأقل تطوراً أن تسهم في إعادة رسم المستقبل على نحو أكثر إيجابية.

٥ ـ سكّان المملكة المتحدة (بريطانيا):

من سمات معظم التوقعات التي تناولت سكان بريطانيا هو أنها كانت أقرب إلى الخطأ منها إلى الصدقية: فالمتغيرات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والنفسية كانت دائماً موجودة وبقوة. فالافتراضات المتعلقة بمعدلات الولادة المتوقعة في المستقبل، خصوصاً، كانت عرضة لأخطاء كثيرة، مع أن الافتراضات المتعلقة بمعدلات الوفاة والهجرة للمستقبل القريب كانت أقل خطأ (نقول افتراضات واحتمالات لأن المفهوم هنا هو أقل عرضة للنقد من «التوقعات»).

(أ) كان عدد سكان بريطانيا سنة ١٩٥١، ٥٠,٦ مليوناً، و٥٥,٢ مليوناً سنة ١٩٦٧، ويتوقع أن يصل إلى ٥٩,٧ مليوناً سنة ٢٠٠١، و٦١,٠١ مليوناً سنة ٢٠١١. وتظهر إحصاءات سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩١، آخر إحصاء سكاني، المعطيات والتوقعات التالية.

سنة ١٩٩٢ كان هناك ٧٨١,٠٠٠ ولادة جديدة (وهي أقل بقليل من عدد ولادات سنة ١٩٩١)، مقابل ٦٣٤,٠٠٠ وفاة. وعلى ذلك يبقى المعدل تحت نسبة ٢,١ وهو المستوى الذي يسمح باستبدال طبيعي بعيد المدى للأجيال والسكان، رغم أن هذا المعدل قد زال من ١,٨ إلى ٢ منذ سنة ١٩٨٠. (هناك ١٠٥ إناث مقابل كل ١٠٠ ذكر، إلا أن هناك ٣٪ زيادة في ولادات الذكور).

معدل الولادات الحالي هو ١٣,٥ في الألف.

معدل الوفيات ظل كما هو طوال أربعين عاماً، أي ١٢ في الألف، إلا أنه بدأ حديثاً يهبط تدريجياً باتجاه ١١ في الألف.

أما توقعات الحياة الآن فهي ٧٣ سنة للرجال مقابل ٤٩ سنة ١٩٠١ و٧٨ للنساء مقابل ٥٢ سنة ١٩٠١.

(ب) من أصل ٥٢,٥ مليون هو مجمل السكان سنة ١٩٦٠، كان هناك ٣٤,٢ مليوناً في سن العمل، أبين بين ١٥ ـ ٦٤ سنة للرجال، و١٥ ـ ٥٩ سنة للنساء، لكن الصورة سنة ١٩٩٢ تصبح على الشكل التالي:

مجموع القوة العاملة في حزيران سنة ١٩٩٢ هي ٢٨,٢ مليوناً. ومجموع من هم في

العمل الفعلي، ٢١,٨ مليوناً منهم: ١١,٢ مليون من الرجال و١٠,٦ مليون من النساء.

(ج) تناقصت نسبة عدد السكان الذين يؤلفون الفئة العمرية العاملة من سنة ١٩٥١، وستغدو النسبة أقل كذلك حتى سنة ١٩٨١، إلا أنها ستزداد بين سنة ١٩٨١ وسنة ٢٠٠٠.

(د) سيزداد عدد العاملين بين ١٩٦٧ و١٩٨١ (كان عددهم ٣٥,٤ مليوناً سنة ١٩٦٧) بنسبة ٥٪، بينما سيزداد عدد الأفراد الذين يدخلون سن التقاعد بنسبة ١٤٪؛ أما بين ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠ فسيزداد العاملون بنسبة ٢٠٪، ونسبة الذين يدخلون سن التقاعد إلى انحدار. ولتبلغ سنة ١٩٩٢ نسبة ١٨,٥٪ من السكّان.

(هـ) الظاهرة المميزة للتركيب العمري للسكّان في بريطانيا هو ارتفاع نسبة الأكبر سناً وتناقص نسبة الشبّان. فقد هبطت نسبة الشباب تحت سنة ١٦ من ٢٥,٥ سنة ١٩٧١ إلى ٢٠,٣ سنة ١٩٩١. وارتفع بالمقابل معدّل الأكبر سناً (وهو ٦٥ للرجال و٦٠ للنساء) من ١٤,٧ سنة ١٩٦١ إلى ١٨,٥ سنة ١٩٩١. كذلك سيؤدي رفع سن مغادرة المدرسة وفرص التعليم العالي المتزايدة إلى تزايد عدد من هم في المدارس (راجع الفصل ١٠، ف ٥ و٧).

(و) أدَّت الخسائر في الأرواح في الحرب العالمية الأولى إلى انخفاض نسبي في عدد الذين يدخلون سن التقاعد الآن، كما أدَّت نسبة الولادات المنخفضة في حقبة ما بين الحربين إلى تأثير عدد أفراد الفئة العمرية التي تقع فَوق سن الخامسة والأربعين، رجالاً ونساءً، وسوف تستمر في التأثير على هذه الفئة. ومالتوس هنا يبدو محقاً.

(ز) معظم السكان الذين ولدوا بين الحربين سوف يكونوا في سن التقاعد، أو تقاعدوا، بحلول سنة ٢٠٠٠. وسيكون إذ ذاك ٦٩٪ من السكان تحت سنة الخامسة والأربعين، مقابل ٦٣٪ في سنة ١٩٦٧.

(ح) تنطوي هذه الإحصائيات على نتائج واحتمالات محيّرة. وتأثير التحولات التقنية والاقتصادية والسياسية، وأثر التقدم العلمي في حقل بحوث البيولوجيا والصحة، إلى عوامل أخرى لا تزال الآن في بدايتها، سيكون لها جميعاً انعكاسات واضحة في المسألة السكانية. ستزداد أحواض الزهر وأوانيه، لكن عدد الحدائق والأشجار، في ظل التوسع الصناعي الكثيف، ستغدو أقل. إن التقدّم العلمي والتكنولوجي يخبىء بالتأكيد احتمالات يصعب التكهن، الآن، بطبيعتها أو بآثارها.

تأثيرات الزيادة السكانيَّة

٦ ـ اللجنة الملكية للسكَّان، لسنة ١٩٤٤:

كان هناك، منتصف الأربعينات، اعتقاد أن سكان بريطانيا هو إلى تناقص، ودفع ذلك إلى تشكيل اللجنة الملكية للسكَّان التي نشرت تقريرها سنة ١٩٤٩. وكان ذلك تحديداً خلف مبرر

اقتراحات لورد باڤريدج حول توفير مخصصات للعائلة. ورأى تقرير اللجنة الاقتصادية للأذرة سنة ١٩٥٠، حسنات كثيرة في الزيادة السكانية، أهمها أربع:

(أ) هي تؤدي إلى **زيادة الإنتاج**، وتستدعي حوافز أكثر للتقدم التكنولوجي.

١ ـ هذا الحكم صحيح وله ما يؤيده في الواقع.

٢ ـ إلا أن أسوأ ما يمكن أن يحدث هنا هي تلك الآثار التي تكمن في المرحلة الأخيرة من التصنيع عند روستو (الفصل ٤، فقرة ١٠).

(ب) مع نسبة ولادات عالية، يغدو تركيب السكان **أكثر فتوةً**.

١ ـ إلاَّ أن مفهوم الشباب، في ذاته، مجرداً، ليس مقنعاً أو سبباً كافياً.

٢ ـ فالمشاهدات في المصانع تثبت أن الأكبر سناً هم أكثر ثباتاً في أعمالهم، ولديهم تجربة أكثر غنى من تجربة الشباب. التقدم في السن لا يعني بالضرورة الشيخوخة أو العجز.

(ج) تؤدي الزيادة في السكان إلى **مرونة** أكثر في النظام الاقتصادي، ويجري بالتالي تجنب البطالة الواسعة.

١ ـ بمقدار ما يزداد التخصص والحصرية، يغدو احتمال البطالة أكثر قوة في الظروف العالمية الراهنة، فبعدما كانت لانكشير، على سبيل المثال، «ملكة القطن» قبل الخمسينات، تحولت بفعل تخصصها الضيق ونقص المرونة أمام المنافسة اليابانية المستجدة، إلى «منطقة تطوير» سنة ١٩٥٢.

٢ ـ أدَّت الأتمتة، **أو المكننة**، Automation، إلى بطالة واضحة، وخصوصاً في الولايات المتحدة. فدور المكننة العالية هنا هو نقيض دور تقسيم العمل ـ أي أعمال أقل مع أناس أكثر.

(د) تقود زيادة السكان إلى **تعزيز** مركز الأمة العالمي ومزاياه الاقتصادية بالتالي.

١ ـ على نقيض ذلك، فالتجمعات الصناعية الأكثر كثافة هي الأكثر عرضة للإصابة ولجسامة الضحايا في أي حرب شاملة.

٢ ـ ليس هناك علاقة ضرورية بين الحجم السكاني والمركز العالمي: سكان السويد هو $\frac{١}{٦}$ سكان بريطانيا، كما أن دولة أقل تطوراً قد تكون أكبر بكثير ولكن دونها مركزاً عالمياً.

أما في السلبيات التي قد تنتج عن الزيادة السكانية فيحصرها تقرير اللجنة في تناقص كمية الأرض مقابل الفرد، ونقص الموارد التي يجب أن تتوزع على عدد أكبر مع طلب حياة أفضل، والتي كان يمكن استثمارها في التطوير.

يمكن إجمال حكمنا بالقول إن سلبيات القسم الأول هي أكثر انطباقاً على دولة متخلفة أو غير متطورة وتشكو من ميل عالٍ إلى الكثافة السكانية. أما في السبب الثاني فالاستثمار أو

التوظيف الرأسمالي شرط دائماً لمضاعفة الموارد والوفاء بحاجات الزيادة السكانية.

٧ ـ تقرير لجنة فيليبس، ١٩٥٤:

كان لاحتمال حدوث زيادة كبيرة في نسبة السكّان المسنين الذين يعيلهم السكان العاملون، وقعاً مرعباً لدى عدد من الباحثين. فقد رأى تقرير لجنة فيليبس «تقرير اللجنة حول المسائل الاقتصادية والمالية في ما خص المسنين»، ١٩٥٤، أن السن الذي يجب أن تبدأ معه تقديمات الضمان الاجتماعي والتي يمكن اعتمادها كمقياس، يجب أن ترفع. ولنا تعليقان على هذا الاقتراح:

الأول: أن المسنين قد وفوا اشتراكاتهم وإسهاماتهم في الموارد الوطنية، والتي لم تكن لتقوم لولا جهودهم.

والثاني: أن الإنتاجية المحتملة التي يمكن توقعها من خلال تأخير سن الإحالة إلى التقاعد، هي مسألة صغيرة جداً وغير ذات شأن. أما الأكثر أهمية فهو التخطيط الصحيح للموارد الاقتصادية، بما يتضمنه من تحفيز للإنتاج وتخلص من سلبياته ومعوقاته، كفيل أن ينتهي إلى تأمين متطلبات واحتياجات كل فرد.

٨ ـ مخاطر التوسع:

ميّز تقرير اللجنة الملكية للسكّان بين الكميّة والنوعية: نلاحظ أن متوسط حجم عائلة عامل غير متخصص هو ضعف متوسط حجم عائلة العامل المتخصص أو الإداري. وللمرء أن يسأل ما معنى النوعية Quality هنا؟ إنها لا تشير هنا إلى أكثر من ضرورة الالتفات إلى نوعية الإحصائيات وما تتضمنه من «نوعية» معطيات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. فعدد الأشخاص القاصرين عقليًا في إنكلترا وويلز زاد بنسبة ٢١٪ بين ١٨٩١ و١٩٠١، بينما لم هو لم يزد في العقد الذي سبق بأكثر من ٣٪. وعليه فالعفاف والضبط الشخصي ليسا من النوعية أو السمات التي يمكن طلبها من دون شروط، في مثل هذه النسب مثلاً، كسبيل لمتوسط حجم عائلي طبيعي وجيّد. وتتقاطع هنا إشكاليات أخرى من نوع الحد الإلزامي من الإنجاب، أو نقيضه الإخصاب القسري، والسيطرة الجنينية وسواها من المشاكل المثيرة للجدل.

٩ ـ التوزع السكّاني منذ الثورة الصناعية:

أدّى التوسع الصناعي منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى تأثيرات أساسية ليس فقط في عدد السكان وإنما كذلك في توزّعهم.

(أ) كان أقل من خمس السكان ($\frac{1}{5}$) يقيمون سنة ١٧٠٠ في المدن، أما سنة ١٨٥٠ فقد أصبح نصف السكان ($\frac{1}{2}$) يسكنون في المدن، واليوم تضم لندن الكبرى وحدها وفق إحصاء

سنة ١٩٩١ ٦,٨٨٩,٠٠٠ ساكن، ولتبلغ نسبة السكن في البلدات والمدن سنة ١٩٩٠ نسبة ٩١٪ من مجموع السكان.

(ب) حدثت معظم الزيادة والتركّز السكانيين في منطقة لندن، في المناطق المصنّعة للقطن، في مناطق مناجم الفحم، وفي المناطق الصناعية في الهضاب الوسطى، إلا أن هناك راهناً وبفعل زيادة نسبة الصناعات الخفيفة والمتوسطة وانتشار التيار الكهربائي الكثيف إلى الأرياف عند إعادة توزيع للسكان.

(ج) أدى التبدّل، ثانية، في الشروط التكنولوجية وظروف السوق، إلى إعادة توزيع مناطق التمركز السابقة، فقد جذب مفهوم الصناعة الخفيفة وإمدادات الكهرباء المتوفرة في مناطق جديدة إلى تراجع في تركّز الصناعة الثقيلة القديمة والضواحي المصاحبة لها، وإلى خلق أسواق جديدة ومناطق تطوير جديدة، وهذه فرصة للحكومة لبذل جهود أكبر في ترشيد التخطيط الاقتصادي والتوزع السكّاني بالتالي.

الخاتمة

يثير المسح العام الذي أجريناه، في هذا الكتاب، للبنية الاجتماعية في بريطانيا خصوصاً، وفي الولايات المتحدة والعالم الغربي المصنّع عموماً، قدراً من التشاؤم. لقد حدثت نقطة الانعطاف الخاطئة في القرن التاسع عشر حين قدّمت الطاقات المادية الجديدة التي توفّرت فرصة عظيمة لرفع مستوى الحياة وبناء عالم جديد من البحبوحة والتقدّم، إلا أن هذه الفرصة، ومعها فرصة توجيه التكنولوجيا، ضاعت أو على الأقل لم يُحسن استخدامها بفعل جشع الإنسان وأنانيته في جانب القوى الصاعدة من جهة، وبسبب الجهل والغباء واللامبالاة والشعور باليأس والقرف في جانب القوى العاملة المستغلة، من جهة ثانية.

لقد أدى الاستثمار المادي الكثيف إلى مشاكل مدينية بغير عدد، إلى اختناق المدن ودمار الأرياف، مع كل الانعكاسات الدينية والأخلاقية، وبخاصة على العائلة، وإلى نشوء صراع الطبقات الاجتماعية وإلى أنماط مختلفة من السلوك والقيم الاجتماعية.

وليس صعباً، على سبيل المقارنة، أن نجد في ذلك شيئاً من بنية أثينا وروما القديمتين قبل انهيارهما.

لكن ذلك يبقى جزءاً من الصورة؛ فقد حدث تطور سريع وواضح في أكثر من ميدان، وبطرق مختلفة، تجلّى في الاستقرار الاجتماعي وفي التقدم نحو مساواة أكثر في توزيع الثروة، في الحرب على الفاقة، في التعليم وفي البحث عن معنى للعدالة في إدارة الشؤون الإنسانية، لقد تغيّرت أشياء كثيرة، وفترة ألف سنة هي في النهاية فترة قصيرة جداً في حياة البشرية. والعلوم الاجتماعية نفسها لم تفد اختصاصاً متميزاً إلا في المئة سنة الأخيرة، ووجودها هو علامة أخرى أو دليلٌ آخر على وعي المجتمعات المتزايد لذاتها ولقضاياها.

إن هناك ما يكفي من الإشارات كيما نرى أن دور علم الاجتماع كإطار تنسيقي سيكون أكثر وضوحاً وأقل أكاديمية عمّا هو عليه الآن؛ أقل تجميعاً للأبحاث وأكثر توجيهاً وريادة. وبهذا المضمون يستطيع «علم المجتمع» أن يستحق اسمه تماماً.

انتهى

محتويات الكتاب

مقدمة المترجم ٣
مقدمة أولى ٣
مقدمة ثانية ٦
القسم الأوّل: طبيعة علم الاجتماع وتطوره كعلم ... ١٠
الفصل الأوّل: ـ ما هو علم الاجتماع ١٠
ـ المصطلحات الأساسية ١٠
ـ دراسة المجتمع ١٣
الفصل الثاني: ـ بدايات علم الاجتماع ١٦
ـ الفلسفة السياسية ١٦
ـ أفكار عصر الإحياء والميكافيلية ١٨
ـ فلسفة العقد الاجتماعي ٢٠
ـ علم الاجتماع السياسي ٢٢
الفصل الثالث: ـ أوغست كونت وتطوّر علم الاجتماع ٢٤
ـ أدب علم الاجتماع ٢٤
ـ نظريات كونت في علم الاجتماع ٢٤
ـ علم الاجتماع بعد كونت ٢٧
ـ المدرسة العضوية والشكلانية ٢٨
ـ الوظيفية ٣٠
ـ الاقتصاد والمجتمع ٣١
ـ علم الاجتماع في بريطانيا ٣٢
الفصل الرابع: ـ علم الاجتماع الحديث ٣٤
ـ أسباب تطوّر علم الاجتماع الحديث ٣٤
ـ النظريات الحديثة في علم الاجتماع ٣٦
ـ علم الاجتماع الأمريكي ٣٧
ـ الوظيفية في علم الاجتماع الأمريكي ٣٩
ـ نظريات المدى المتوسّط ٤٠
الفصل الخامس: ـ العلوم الاجتماعية ٤٣
ـ علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ٤٣
ـ الفلسفة الاجتماعية ٤٥
ـ التاريخ والبيولوجيا ٤٦
الفصل السادس: ـ مناهج علم الاجتماع ٤٩
ـ الحاجة إلى المسح الاجتماعي ٤٩
ـ المناهج الأساسية للبحث السوسيولوجي ٥٠
ـ المسح الاجتماعي والدراسات المتخصصة ٥٢
ـ القياس في علم الاجتماع ٥٥
القسم الثاني: البنية الاجتماعية ٥٦
الفصل السابع: ـ المصطلحات السوسيولوجية الأساسية ٥٦
ـ معنى المصطلحات السوسيولوجية ٥٦
ـ بنية المجتمع ٦٠
ـ الثقافة الاجتماعية ٦١
الفصل الثامن: ـ القرابة والعائلة ٦٣
ـ العائلة كمؤسسة ٦٣
ـ التحوّلات الراهنة في بنية العائلة ٦٧
الفصل التاسع: ـ الطبقات الاجتماعية ٧٢
ـ معنى الطبقة الاجتماعية ٧٢
ـ تحديد الطبقة الاجتماعية ٧٤
الفصل العاشر: ـ التعليم والبنية الاجتماعية ٨٠
ـ الخلفية التربوية ٨٠
ـ التعليم والتكنولوجيا ٨٣
ـ الصراع في حقل التعليم ٨٥
الفصل الحادي عشر: ـ الدين والمعايير الأخلاقية ... ٨٩
ـ الدين والأخلاق في البنية الاجتماعية ٨٩
ـ التبدّل في المعايير الأخلاقية ٩٢
الفصل الثاني عشر: ـ الجريمة والانحراف ٩٧
ـ الجريمة ٩٧
ـ جرائم الأحداث ١٠٠
الفصل الثالث عشر: ـ البنية الاقتصادية ١٠٥
ـ الاقتصاد والعِمالة ١٠٥
ـ المشهد الصناعي المتغيّر ١٠٧
الفصل الرابع عشر: ـ البيئة السياسية ١١١
ـ النظام السياسي ١١١
ـ البيروقراطية والسلطة ١١٨
الفصل الخامس عشر: ـ السكّان ١٢٠
ـ التوسّع السكّاني ١٢٠
ـ تأثيرات الزيادة السكّانيّة ١٢٣
ـ الخاتمة ١٢٦

هذا الكتاب

يصعب العثور على تعريف دقيق جامع لعلم الاجتماع، أو يصعب على الأقل البدء بمثل هذا التعريف، فالتعريف في علم الاجتماع، كما في سائر العلوم الاجتماعية والإنسانيّة، هو إشكالية بحث في ذاته، تتعدد المواقف فيها بتعدد المنطلقات النظرية والمناهج والأغراض والظروف وسواها. إلا أنه ومن وجهة عملية أوليّة يمكن القول إن علم الاجتماع هو «الدراسة العلمية أو البحث العلمي للظاهرة أو الظاهرات الاجتماعية، وبمقدار ما تكون الظاهرة موضوعاً Object منفصلاً عن الأشخاص المشتركين بها». فالظاهرة الاجتماعية، وكما يقول دركهايم في قواعد المنهج السوسيولوجي، لها ببساطة كل خصائص الموضوع، وهو ما يبررُ استقلالية علم الاجتماع من جهة وضرورة العثور على المنهج السوسيولوجي الذي يستطيع نقل الموضوع الاجتماعي Social Object من مستوى «الإيديولوجيا» إلى مستوى «العلم»، (دون أن يكون قادراً في لحظة على التخلص تماماً من تأثير الإيديولوجيا)، ومن أيدي الفلاسفة واللاهوتيين وعلماء النفس وحتى الناس العاديين إلى أيدي العلماء وعلماء الاجتماع تحديداً. ومراحل هذا الانتقال أو التحوّل من المستوى الأول إلى المستوى الثاني، هي في الواقع تاريخ علم الاجتماع.

MADBOULI BOOKSHOP مكتبة مدبولي
6 Talat Harb SQ. Tel. : 756421 ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٧٥٦٤٢١